

الجمهورية التونسية



هيئة
السوق
المالية

التقرير

السنوي

2 0 0 9

"حفاظا على سلامة واستقرار الساحة المالية التونسية واصلت هيئة السوق المالية خلال سنة 2009 السعي للنهوض بجودة المعلومة الموضوعة على ذمة المستثمرين بالسوق المالية وتدعيم شفافية العمليات المالية.

وفي هذا السياق، حرصت الهيئة على مطالبة الشركات المصدرة عند الاقتضاء إما بنشر أو بتوضيح أو بتحديث محتوى المعلومات الموجهة للعموم حتى تكون واضحة وشاملة وذات جودة ودلالة، تمكن المستثمر من توظيف أمواله توظيفا محكما عن دراية وروية.

وقد مكنت الجهود المبذولة من قبل الهيئة في مجال إرساء ونشر ثقافة المبادرة في أوساط مسيري شركات المساهمة العامة من تحقيق تحسن ملحوظ على مستوى نسب احترام الأجل القانونية والترتيبية للإفصاح المالي سيما فيما يتعلق بنوعية وأجال إرسال التقارير السنوية للهيئة خاصة من قبل الشركات المدرجة بالبورصة .

وحرصا منها على توفير الحماية اللازمة للمستثمرين وتدعيما لثقتهم، سهرت الهيئة على سلامة المعاملات بالسوق المالية وواصلت حملات المراقبة والتفقد والتقصي التي تقوم بها لضمان شفافية السوق واحترام قواعد تسييرها ولردع كل إخلال بالتشريع والتراتب الجاري بها العمل. ولقد ساهمت هذه التدخلات في الحد من العراقيل والتجاوزات التي تمس بحسن سير السوق إلا أن اليقظة في هذا المجال تبقى لازمة ومتأكدة ضمانا لتنمية السوق واستمرارية التعامل في الأوراق المالية في إطار أمن.

وفي نفس السياق وقصد تحقيق المزيد من الضمان لفائدة المتعاملين في سوق الأوراق والأدوات المالية للتوقي من المخاطر غير التجارية على غرار ما هو معمول به في الأسواق المالية المتطورة تم إحداث صندوق لهذا الغرض بما يسهم في تدعيم الحماية والضمانات التي يحضى بها المستثمرون صلب السوق التونسية.

وإن وضع منظومة قانونية متكاملة ومتناسقة تستجيب للمبادئ وللمعايير الدولية أمر أساسي لتطوير السوق المالية والنهوض بها. وفي هذا الاطار ساهمت هيئة السوق المالية في اعداد مجلة إسداء الخدمات المالية لغير المقيمين الهادفة إلى إحداث سوق مالية غير مقيمة تخضع لنفس القواعد المعمول بها في أغلب الساحات المالية العالمية بما من شأنه المساعدة على توفير فرص استثمار متنوعة من خلال تقديم أدوات ومنتجات مالية جديدة مما سيمكن من استقطاب مؤسسات مالية ذات صيت عالمي.

وفي نطاق التفتح على المحيط الخارجي، حرصت هيئة السوق المالية على تمتين علاقاتها مع مثيلاتها بالبلدان الصديقة والشقيقة سواء على مستوى التعاون الثنائي أو صلب المنظمات ذات الاختصاص بالمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال .

وسيمكن قبول انضمام هيئة السوق المالية في أواخر سنة 2009 للبروتوكول الدولي لتبادل المعلومات التابع للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال من دعم فرص التعاون مع هياكل التعديل الأجنبية للأسواق المالية المتطورة وتعزيز السلطات الرقابية قصد تكريس الشفافية والنجاعة وضمان استقرار الساحة المالية وصلابتها وتدعيم ثقة المستثمرين فيها.

وفي نفس السياق ، أمضت هيئة السوق المالية ميثاق شراكة مؤسسية بين الهيئات التعديلية للأسواق المالية المنتمية لبلدان البحر الابيض المتوسط والتي ستعود بالنفع خاصة فيما يتعلق بتعزيز القدرات الرقابية لإطارات الهيئة.

وقصد تطوير كافة القدرات والكفاءات واصلت هيئة السوق المالية مجهوداتها الرامية للإحاطة بإطاراتها خاصة على مستوى التكوين في مجال تقنيات وآليات التعديل وفي اللغات المتداولة في القطاع المالي.

ولتأهيل المهن التي لها علاقة بأسواق البورصة، اتجه الاهتمام لمساندة المهنيين عبر برامج التكوين الظرفية والمستمرة حتى تكون الخدمات التي يسدونها ذات جودة عالية وتعتمد نفس الأساليب والمعايير المتبعة في الاسواق المالية المتطورة بما من شأنه تدعيم الكفاءات المهنية صلب الساحة المالية التونسية.

كما سيتمكن تعميم مبدأ إسناد بطاقة مهنية لكل الأشخاص العاملين لحساب المهنيين ذوي العلاقة بأسواق البورصة من ضمان توفر الكفاءة والخبرة والمهنية المستوجبة لدى هؤلاء الأشخاص وحصول الساحة المالية التونسية على اعتماد من قبل السلطات المالية العالمية المعترف بها.

ويهدف استرجاع المستوى العادي للنمو ودفع المؤسسات للجوء إلى التمويل المباشر تكاملا مع التمويل البنكي، ينصهر عمل هيئة السوق المالية في تطوير رأس مال التنمية نظرا لدوره الهام في تمويل المؤسسات الاقتصادية خاصة منها المؤسسات الصغرى والمتوسطة والعاملة في القطاعات الواعدة وفي مجال التجديد والتطوير التكنولوجي. وسيتمكن ذلك من تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والتقليص من أعبائها المالية وبالتالي المساعدة على اقتحام الاسواق الخارجية وتكثيف فرص التشغيل.

كما ستواصل الهيئة متابعة التقييمات والمستجدات الدولية في المجال المالي قصد انتهاج سياسات فاعلة تمكن من تدعيم قدرة الساحة المالية التونسية على مجابهة تقلبات المالية في المستقبل وضمان استقرارها وسلامتها مما يقتضي مواصلة التنسيق بين الهياكل التعديلية للقطاع المالي."

رئيس هيئة السوق المالية

محمد فريد القبّي

الفهرس

7	العنوان الأول : نشاط السوق
9	الباب الأول : المحيط الاقتصادي والمالي
9	- المحيط الاقتصادي الدولي
15	- المحيط الاقتصادي الوطني
17	الباب الثاني : السوق المالية التونسية
18	- السوق الأوليّة
24	- السوق الثانويّة
28	- عمليات بيع وشراء الأوراق المالية من قبل الأجانب
28	- الوسطاء بالبورصة
32	العنوان الثاني : نشاط هيئة السوق المالية
33	الباب الأول : دعم الشفافيّة
33	- دعم الشفافيّة بمناسبة منح التأشيرة
35	- دعم الشفافيّة بمناسبة مراقبة الإفصاح الدوري والعرضي
38	الباب الثاني : جودة المعلومة المالية
38	- متابعة الشركات لتطبيق مجموعة من قواعد الحوكمة
39	- على مستوى مشاريع اللوائح
39	- على مستوى القوائم المالية المنشورة
40	- دعم العلاقة بين هيئة السوق المالية ومراقبي الحسابات
40	- مراقبة المؤشرات الثلاثية لنشاط الشركات المدرجة
41	- التقرير السنوي للشركات
42	الباب الثالث : حماية المدخرين
42	- حماية المدخرين بمناسبة العمليات المالية
46	- حماية المدخرين بمناسبة النظر في الشكاوي
49	- أبحاث هيئة السوق المالية

53	الباب الرابع : حماية الإدخار الجماعي
54	- إحداه مؤسّسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وشركات تصرف
55	- نشاط مؤسّسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
56	- مراقبة مؤسّسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
59	الباب الخامس : تدعيم الإطار التشريعي والترتيبي
59	- تنقيح واتمام النصوص التشريعية والترتيبية
64	- اتجاهات الهيئة في تأويل بعض الأحكام القانونية والترتيبية
67	الباب السادس : التفتّح على المحيط
67	- التعاون الدولي
74	- المشاركة في التظاهرات المحليّة
75	الباب السابع : موارد هيئة السوق المالية وتوظيفها
79	أهمّ الأحداث التي ميّزت سنة 2009
89	الملحق الإحصائي

العنوان الأول

نشاط السوق

الباب الأول

المحيط الإقتصادي والمالي

1- المحيط الاقتصادي الدولي :

بعد حالة الركود والتراجع التي عرفها الاقتصاد العالمي، أخذت معدلات النمو الاقتصادي في التطور مع تدخل السلط النقدية والحكومات لدعم الطلب والعمل على إعادة الثقة، والحد من المخاطر النظامية في الأسواق المالية. غير أن هذا التدخل لاسترجاع نسق النمو أدى إلى بروز مخاوف بشأن قدرة الدول على الإيفاء بتعهداتها. وجاءت هذه المخاوف بشأن المخاطر السيادية لتهدد الاستقرار المالي بسبب تراكم الدين العام وتدهور التوازنات المالية. مما انعكس سلباً على تعافي أسواق الإئتمان الخاص، وهو ما من شأنه أن يتسبب في ظهور أزمات جديدة، خاصة وأن إمكانية التدخل من قبل الحكومات قد أصبح محدوداً بعد الإجراءات المتخذة عن طريق السياسات الجبائية أو النقدية لمجابهة السلط النقدية والأزمة المالية العالمية. ويمكن اعتبار هذه الوضعية كمرحلة جديدة للأزمة التي انتقلت من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي، مما استوجب تدخل القطاع الحكومي للحد من انعكاسات الأزمة عبر تكثيف الإنفاق. وكل هذا أدى إلى ارتفاع الدين العام في الكثير من الدول، مما دفع بعضها مثل اليونان إلى طلب المساعدة الخارجية.

1. النمو الاقتصادي⁽¹⁾ في العالم :

سجل نسق نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية، تراجعاً خلال سنة 2009 قدر بـ 2,4% مقابل تقدم بـ 0,4% سنة 2008. وجاء هذا التراجع نتيجة لانخفاض نسبة النمو خلال الثلاثين الأولى والثانية من سنة 2009 على التوالي بنسبة 5,7% و 0,7%، مقابل نسبة نمو بـ 2,2% و 5,6% في الثلاثية الثالثة والرابعة. حيث أظهر الإقتصاد الأمريكي بداية من النصف الثاني من سنة 2009 دلالة على سيره نحو الإستقرار كنتيجة للسياسة النقدية التوسعية وسياسة المالية العامة التي تم اتباعها لمجابهة الركود العميق. ومع تراجع الإستهلاك الخاص مقارنة بالمستويات المسجلة قبل اندلاع الأزمة، تبقى البطالة الهاجس الأكبر للإقتصاد الأمريكي، حيث بلغ عدد الوظائف المتلفة منذ اندلاع الأزمة 7 ملايين وظيفة لتبلغ بذلك نسبة البطالة 10% في أواخر سنة 2009.

كما شهدت منطقة الأورو هي الأخرى تراجعاً في نسق النمو بـ 4,1% سنة 2009 مقابل تطور بـ 0,6% سنة 2008. وقد شمل تراجع النشاط خلال سنة 2009 كل اقتصاديات المنطقة حيث تباطأت نسبة النمو بألمانيا بـ 5% مقابل تطور بـ 1,2% سنة 2008 ويعود هذا أساساً إلى اعتماد الإقتصاد الألماني خاصة على الصادرات، حيث تأثرت بصفة كبيرة بانخفاض الطلب الخارجي. وقد كان التباطؤ بفرنسا أقل حدة حيث لم تتراجع نسبة النمو إلا بـ 2,2% سنة 2009 مقابل تطور بـ 0,3% سنة 2008.

وقد سجل نمو اقتصاد المملكة المتحدة في سنة 2009 تراجع لم تشهده منذ الحرب العالمية الثانية حيث انخفض الناتج الإجمالي بـ 4,9% مقابل تطور بـ 0,5% سنة 2008، وجاء هذا أساساً جراء تراجع الإستثمار الذي سجل انخفاضاً بـ 15,3% وتراجع الإستهلاك الخاص بـ 3,1%.

¹ حسب توقعات صندوق النقد الدولي - أبريل 2010 - تم تقييم إجمالي الناتج الإجمالي للبلدان المعنية حسب تعادل القوى الشرائية.

المحيط الإقتصادي والمالي

وفي اليابان، انخفض الناتج المحلي خلال سنة 2009 بنسبة 5,2% (أكبر تراجع مسجّل على مستوى الدول المصنعة)، نتيجة لتراجع الصادرات (-24%) نظرا لانخفاض الطلب العالمي.

أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية بالبلدان المصنعة

نسبة التضخم المالي %			نسبة النمو بالأسعار القارة %			
2009	2008	2007	2009	2008	2007	
0,1	3,4	2,2	-3,2	0,5	2,7	مجموع الدول المصنعة
-0,3	3,8	2,9	-2,4	0,4	2,1	الولايات المتحدة الأمريكية
0,3	3,3	2,1	-4,1	0,6	2,7	منطقة الأورو
0,1	2,8	2,3	-5,0	1,2	3,5	ألمانيا
0,3	3,2	1,6	-2,2	0,3	2,3	فرنسا
-0,3	4,1	2,8	-3,6	0,9	3,6	إسبانيا
-1,4	1,4	0,0	-5,2	-1,2	2,3	اليابان
2,2	3,6	2,3	-4,9	0,5	2,6	المملكة المتحدة

المصدر: صندوق النقد الدولي و BLOOMBERG.

وتطورت اقتصاديات البلدان الآسيوية الصاعدة خلال سنة 2009 بنسبة 6,6% مقابل 7,9% سنة 2008، وتمكنت الصين من تحقيق نسبة نمو بلغت 8,7% سنة 2009، خاصة بفضل برنامج الحفز الاقتصادي بقيمة 586 مليار دولار لدعم الاقتصاد والذي شمل بالخصوص استثمارات في البنية الأساسية، من جهة، وتطور الاستثمارات العقارية والاستهلاك والصادرات، من جهة أخرى. وتتمثل المخاطر المحيطة باستقرار تطور الاقتصاد الصيني أساسا في التضخم وارتفاع أسعار العقارات كنتيجة للسياسة النقدية التوسعية، والتطور الملحوظ لمديونية المقاطعات والمجالس المحلية الصينية.

أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية بالبلدان الآسيوية

نسبة التضخم المالي %			نسبة النمو بالأسعار القارة %			
2009	2008	2007	2009	2008	2007	
-0,7	5,9	4,8	8,7	9,6	13,0	الصين
10,9	8,3	6,4	5,7	7,3	9,4	الهند
4,8	9,8	6,0	4,0	6,1	6,3	إندونيسيا
0,2	6,5	2,1	-2,0	1,4	7,8	سنغافورة
0,6	5,4	2,0	-3,6	4,6	6,2	ماليزيا
3,2	9,3	2,8	1,0	3,8	7,1	الفلبين
-0,8	5,5	2,2	-3,2	2,6	4,9	تايلندا

المصدر: صندوق النقد الدولي و BLOOMBERG.

وبلغت نسبة النمو في دول الخليج العربي بكل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت خلال سنة 2009 على التوالي 0,1% و-0,7% و-2,7% مقابل 4,3% و5,1% و6,4% سنة 2008. وهذا التراجع مرده انهيار أسعار النفط مع تقلص الاستهلاك النفطي جراء انكماش الاقتصاد العالمي وذلك خاصة في بداية سنة 2009.

المحيط الإقتصادي والمالي

وتطوّر الاقتصاد الجزائري بنسبة 2% سنة 2009 مسجلا تراجعا طفيفا مقارنة بالنسبة المسجلة سنة 2008 حيث بلغت نسبة النمو 2,4% أما في المغرب فقد بلغت نسبة النمو 5,2% سنة 2009 مقابل 5,6% سنة 2008.

أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية بالبلدان العربية

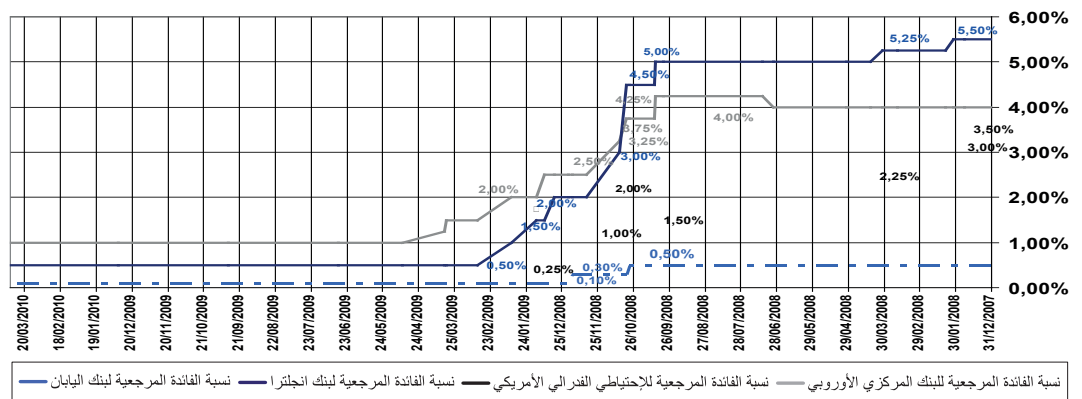
نسبة التضخم المالي %			نسبة النمو بالأسعار الفارة %			
2009	2008	2007	2009	2008	2007	
5,1	9,9	4,1	0,1	4,3	3,3	المملكة العربية السعودية
1,0	11,5	11,1	-0,7	5,1	6,3	الإمارات العربية المتحدة*
4,7	10,5	5,5	-2,7	6,4	2,5	الكويت
-0,7	14,9	5,4	2,8	7,8	8,9	الأردن
16,2	11,7	11,0	4,7	7,2	7,1	مصر
5,7	4,9	3,6	2,0	2,4	6,3	الجزائر
1,0	3,9	2,0	5,2	5,6	2,7	المغرب
3,7	5,0	3,1	3,1	4,5	6,3	تونس

المصدر: صندوق النقد الدولي و BLOOMBERG.
*بورصة دبي.

2. نسب الفائدة :

شهدت نسب الفائدة المرجعية تخفيضات كبيرة بعد اندلاع الأزمة في جل بلدان العالم، وذلك في تحرك من قبل البنوك المركزية لمواجهة الأزمة المتنامية. وقد بلغت نسب الفائدة المرجعية مستويات منخفضة، ولم يعد المجال متاحا لمزيد التخفيضات في أغلب البلدان. وشهد النصف الثاني من سنة 2009 استقرارا في هذه المستويات، في انتظار ظهور دلائل واضحة على تعافي الاقتصاد العالمي وجاء هذا تزامنا مع انخفاض الضغوط التضخمية بأغلب البلدان لفتح المجال لهذه السياسات النقدية التوسعية.

تطوّر نسبة الفائدة المرجعية في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الأورو والمملكة المتحدة واليابان



المصدر: البنوك المركزية للبلدان المعنية.

3. الأسواق المالية :

- أسواق الأسهم :

تميزت الأسواق المالية خلال سنة 2009 بتقلبات هامة متأثرة بالطرف الاقتصادي العالمي وبالمبادرات المتخذة للحد من تأثيرات الأزمة والخروج منها.

وواصلت أسعار الأسهم في الأسواق العالمية نسقتها التراجعي في بداية سنة 2009 إلى غاية منتصف شهر مارس، حيث تراجع مؤشر بورصة نيويورك Dow Jones منذ بداية السنة بـ 21,1 % كما تراجع مؤشر بورصة باريس (CAC40) وفرانكفورت (DAX) ولندن (FTSE100) وطوكيو (NIKKEI 225) تباعا بنسب 21,7 % و 23,2 % و 20,1 % و 20 %.

بداية من منتصف شهر مارس 2009، سجلت مؤشرات الأسواق المالية نسقا تصاعديا تفاعلا مع إعلان البنوك لتسجيلها مراهج كبيرة وظهور بعض بوادر تحسن الأوضاع الاقتصادية وتوفير السيولة اللازمة في الأسواق. وتواصل هذا النسق إلى غاية شهر أكتوبر حين تراجعت الأسواق تبعا لمخاوف المستثمرين من تراجع الحكومات عن دعم الاقتصاد، ولكن استرجعت الأسواق النسق التصاعدي مع تأكيد الحكومات في قمة العشرين مواصلة دعمها للاقتصاد. وفي شهر نوفمبر تفاعلت الأسواق العالمية سلبيا مع اندلاع أزمة ديون دبي، لتتراجع أغلب المؤشرات، وليبقى أداء الأسواق متأثرا بهشاشة التعافي الاقتصادي للمؤسسات والاقتصاد الكلي.

وسجلت معظم البورصات العالمية منذ منتصف شهر مارس إلى غاية 31 ديسمبر 2009، تقدما كبيرا، حيث ارتفعت مؤشرات الأسواق الأمريكية بكل من بورصة نيويورك وبورصة ناسداك تباعا بـ 59 % و 56 % وبالأسواق الأوروبية على غرار بورصة باريس وبورصة لندرة تباعا بـ 56 % و 53 % وببورصة طوكيو بـ 49 %. وفي الأسواق العربية سجلت كل من بورصة السعودية وبورصة مصر ارتفاعا تباعا بـ 48 % و 73 %، في حين تقدم مؤشر بورصة تونس بـ 39 %.

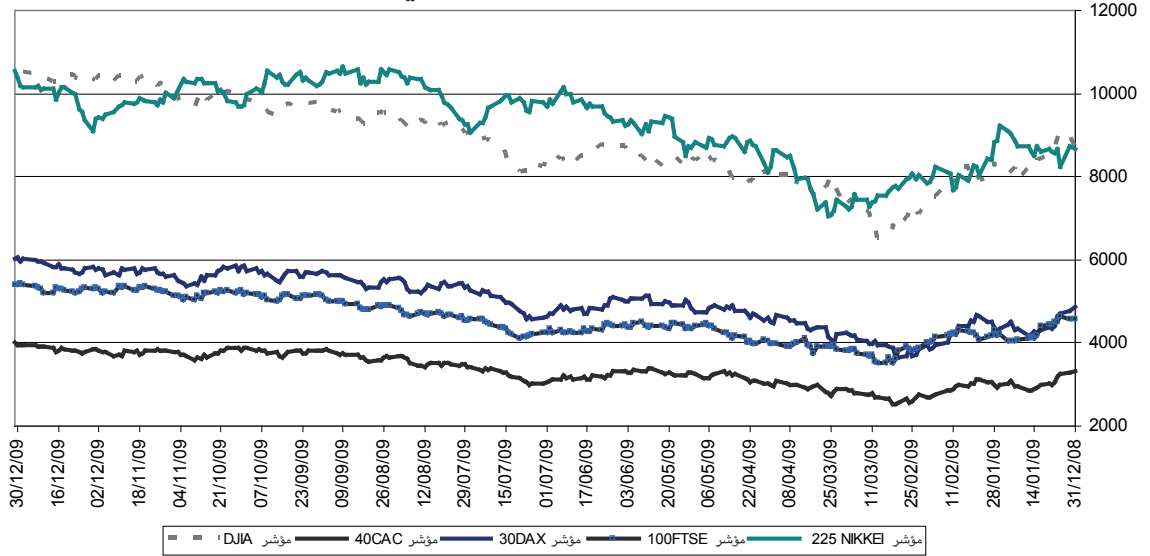
وبحساب كامل سنة 2009، تقدم مؤشر DJIA بـ 18,8 %، كما ارتفع مؤشر كل من بورصة باريس وفرانكفورت ولندن وطوكيو تباعا بـ 22,3 % و 23,8 % و 22,1 % و 19 %.

تطور مؤشرات البورصة بالبلدان المصنعة

البورصة	المؤشر	تطور المؤشر %			
		2007	2008	2009	2008
نيويورك	DJIA	13 264,8	8 776,4	10 428,1	6,4
طوكيو	NIKKEI 225	15 307,8	8 859,6	10 546,4	-11,1
لندن	FTSE 100	6 456,9	4 434,2	5 412,9	3,8
فرانكفورت	DAX 30	8 067,3	4 810,2	5 957,4	22,3
باريس	CAC 40	5 614,1	3 218,0	3 936,3	1,3

المصدر: BLOOMBERG.

تطور مؤشرات بورصات الدول المصنعة في سنة 2009



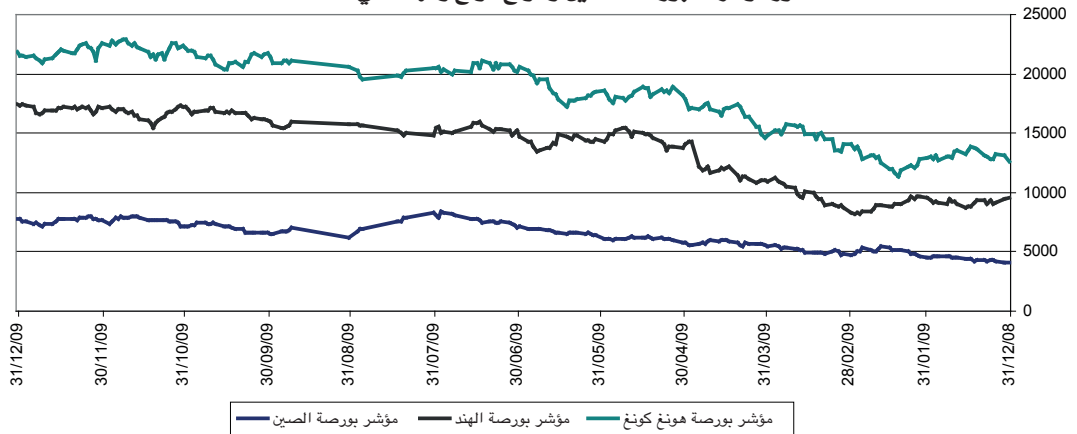
المصدر : BLOOMBERG.

وسجلت أسواق البلدان الآسيوية تقدماً كبيراً على مستوى الأداء خلال سنة 2009، حيث ارتفع مؤشر بورصة هونغ كونغ بنسبة 52% وبورصة شنغهاي بنسبة 91,8% وسنغافورة بنسبة 64,5% والهند بنسبة 81%.

تطور المؤشر %						المؤشر	البورصة
2009	2008	2007	2009	2008	2007		
91,8	-66,3	151,5	7 762,9	4 048,0	12024,6	Shanghai SE180	الصين
81,0	-52,5	47,1	17 464,8	9 647,3	20287,0	BSE Sensex	الهند
52,0	-48,3	39,3	21 872,5	14 387,5	27812,6	Hang Seng	هونغ كونغ
84,4	-55,0	52,6	498,3	270,2	599,8	LQ 45	إندونيسيا
64,5	-49,4	16,6	2 897,6	1 761,6	3482,3	Straits Times	سنغافورة
45,2	-39,3	31,8	1 272,8	876,7	1466,8	KLCI	ماليزيا
63,0	-48,3	21,4	3 052,7	1 872,9	3621,6	PSEi	الفلبين
63,3	-47,6	33,3	734,5	449,9	858,1	SET index	تايلندا

المصدر : BLOOMBERG.

تطور مؤشرات بورصة الصين وهونغ كونغ والهند في سنة 2009



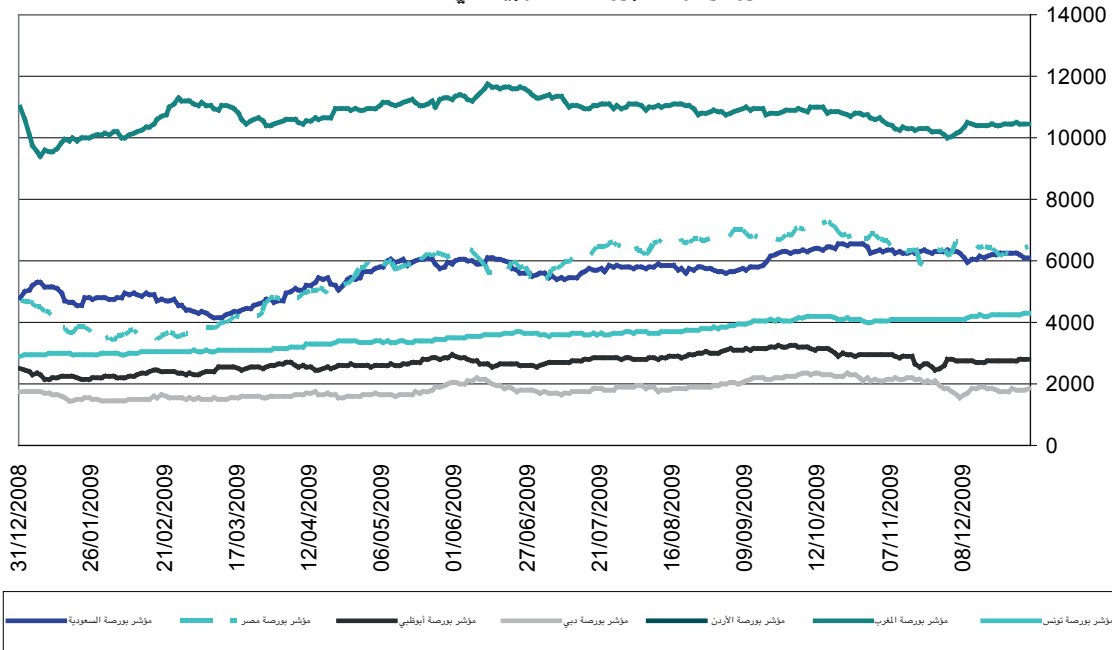
وفي البلدان العربية سجلت أسواق المال في سنة 2009 أداءً إيجابياً إجمالاً وإن كان المستوى أقل من المسجل في الأسواق الناشئة الأخرى. وقد تأثرت الأسواق الخليجية بأزمة دبي، في شهر نوفمبر، عقب الإعلان عن عجز كل من شركة «دبي العالمية» و شركة «نخيل العقارية» عن سداد ديونها في الآجال. ولكن استعادت معظم البورصات نسقتها التصاعدي بعد الإعلان عن قرار حكومة أبوظبي بمساعدة إمارة دبي لسداد الديون المستوجبة.

تطور مؤشرات البورصة بالبلدان العربية

تطور المؤشر %						المؤشر	البورصة
2009	2008	2007	2009	2008	2007		
27,5	-56,5	40,9	6 121,8	4 803,0	11 176,0	TASI	المملكة العربية السعودية
14,8	-47,5	51,7	2 743,6	2 390,0	4 551,8	ADSM Index	أبوظبي
10,2	-72,4	43,7	1 803,6	1 636,3	5 931,9	DFM General Index	دبي
-11,6	-17,0	36,3	5 520,1	6 243,1	7 519,3	ASE Index	الأردن
35,1	-56,4	51,3	6 208,8	4 596,5	10 549,7	CASE 30	مصر
-4,9	-13,5	33,9	10 443,8	10 984,3	12 695,0	MASI Float	المغرب
48,4	10,7	12,1	4 291,7	2 892,4	2 614,0	TUNINDEX	تونس

المصدر: BLOOMBERG وبورصة تونس.

تطور مؤشرات البورصات العربية في سنة 2009



- الأسواق الرقاعية :

عرفت السندات الحكومية للولايات المتحدة الأمريكية لمدة عشر سنوات استقرارا من بداية السنة إلى غاية 18 مارس (تاريخ الإعلان من قبل الاحتياطي الفدرالي عن الإبقاء على نسبة الفائدة المرجعية في مستوى من 0 % إلى 0,25 %، وعن عزمه اقتناء رفاع خزينة طويلة المدى بقيمة 300 مليار دولار)، إلا أن مردودها تراجع بـ50 نقطة قاعدية، وبلغ مستوى 2,7 % في أواخر شهر مارس. في حين لم يتراجع مردود سندات منطقة الأورو لمدة عشر سنوات إلا بـ10 نقاط قاعدية ليبلغ مستوى 3,6 % في نفس الفترة، وذلك على الرغم من تخفيض البنك المركزي الأوروبي في 5 مارس في نسبة الفائدة المرجعية بـ50 نقطة قاعدية، (عملية التخفيض كانت متوقعة من قبل المستثمرين). في حين تقدم مردود سندات الحكومة اليابانية ليبلغ مستوى 1,4 %.

وفي بداية شهر ماي شهد مردود السندات الحكومية لمنطقة الأورو ارتفاعا طفيفا لتعكس المنحى السابق حيث بلغت 3,7 % متقدمة بـ10 نقاط قاعدية ، فيما سجلت السندات الأمريكية ارتفاعا أكبر حيث بلغت 3, 2 % في نفس الفترة، و جاء هذا مع بداية ظهور مؤشرات التعافي الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وفي العالم.

وفي آخر سنة 2009، بلغت نسبة مردودية سندات منطقة الأورو مستوى 3,4 % و3,3 % للسندات الأمريكية، ونسبة 1,2 % في اليابان، وذلك على الرغم من تحسن الأوضاع الاقتصادية في العالم ويعود هذا أساسا لظهور دلائل على هشاشة تعافي الاقتصاد، وجاء هذا بالتوازي مع توفر سيولة كبيرة في الأسواق نتيجة للسياسات الحكومية التوسعية.

وتراجع مردود السندات الحكومية لمنطقة الأورو وللولايات المتحدة الأمريكية في أواخر شهر أفريل وبداية شهر ماي من سنة 2010، كنتيجة خاصة لتنامي أزمة الدين العام لليونان، مما دفع بالمستثمرين إلى الإلتجاء إلى ملاذات آمنة تتمثل في السندات الحكومية ذات الملاءة الإئتمانية الجيدة (السندات الأمريكية وسندات بلدان منطقة الأورو ذات ترقيم يساوي AAA) وكذلك المواد النفيسة وخاصة منها الذهب الذي عرف سعره تقدما كبيرا. حيث تراجع مردود السندات الأوروبية بـ20 نقطة قاعدية فبلغ مستوى 3,1 %، فيما انخفض مردود السندات الأمريكية بـ30 نقطة قاعدية إلى 3,6 %.

II. المحيط الاقتصادي الوطني :

تمكن الاقتصاد التونسي خلال سنة 2009 من الحد من انعكاسات الأزمة المالية العالمية، وذلك بفضل الإجراءات المتخذة لدعم المؤسسات والقطاعات المصدرة بهدف تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد، والحفاظ على وتيرة النمو لدعم قدرة البلاد على مجابهة التقلبات الاقتصادية العالمية. وقد بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة 3,1 % بالأسعار القارة مقابل 4,5 % سنة 2008. وشمل الارتفاع خاصة قطاع الخدمات الذي تطور بنسبة 4,7 % مقابل 6,6 % سنة 2008، وقطاع الفلاحة والصيد البحري الذي تطور بـ6 % بعد تسجيله لتراجع بـ0,7 % سنة 2008 . فيما تراجع قطاع الصناعات المعملية بنسبة 3,3 % مقابل ارتفاع بـ3,5 % سنة 2008.

المحيط الإقتصادي والمالي

2009	2008	2007	(%)
3,1	4,5	6,3	النمو (بالأسعار القارة)
6,0	-0,7	0,8	الزراعة والصيد البحري
-3,3	3,5	7,3	الصناعات المعملية
-6,0	-8,4	-17,0	منها : - الصناعات الميكانيكية والكهربائية
-10,0	-3,1	-4,1	- صناعات النسيج والملابس والجلد
3,7	0,2	13,8	الصناعات غير المعملية
4,7	6,6	6,1	الخدمات
-16,0	-16,0	-13,4	منها : - تكنولوجيات الاتصال

وتطوّرت الاستثمارات خلال سنة 2009 بنسبة 8,1% بالأسعار الجارية مقابل 13,1% سنة 2008. وتبعاً لذلك تطورت نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 23,9% مقابل 23,5% سنة 2008. كما تراجع حصة القطاع الخاص لتبلغ 57,6% مقابل 62,5% سنة 2008.

وبلغت نسبة الادخار الوطني من الدخل المتاح 21,7% مقابل 22,3% سنة 2008.

2009	2008	2007	(%)
23,9	23,5	23,0	نسبة الاستثمار من الناتج
21,7	22,3	21,6	نسبة الادخار الوطني من الدخل

وعلى مستوى التجارة الخارجية تراجعت الصادرات بنسبة 13,7% والواردات بنسبة 13,9% خلال سنة 2009 مقابل تطور على التوالي بـ 20,8% و 22,8% سنة 2008.

وبلغ العجز الجاري نسبة 2,5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009، مقابل 3,8% سنة 2008 وذلك نتيجة لتراجع العجز التجاري بالأساس.

كما تواصل سنة 2009، العمل على التحكم في مؤشرات المديونية الخارجية وفي هذا المجال تم حصر نسبة الدين الوطني الخارجي من الدخل المتاح في حدود 38,7% مقابل 38,8% سنة 2008.

من ناحية أخرى بلغت نسبة التضخم المالي 3,7% مقابل 5% سنة 2008، في حين بلغت نسبة الانزلاق 4,3% في موفى ديسمبر 2009. وقد خص تراجع الأسعار خاصة المواد الاستهلاكية الغذائية والنقل والمواصلات.

وعلى مستوى المالية العمومية، حافظ الاقتصاد التونسي على سلامة توازناته المالية من خلال حصر عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية دون اعتبار عمليات التخصيص، مع مواصلة قيام ميزانية الدولة بدورها كدافع لنسق التنمية حيث تطورت نفقات التنمية خلال سنة 2009 بنسبة 37,4% مقابل 8,1% سنة 2008. وتقدمت نسبة الدين العمومي سنة 2009، إلى حدود 49,4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 47,5% سنة 2008.

الباب الثاني

السوق المالية التونسية

تمّ خلال سنة 2009 إدراج شركة «إسمنت بنزرت Les Ciments de Bizerte» بالسوق الرئيسية لبورصة تونس وإثراء السوق البديلة من خلال إدراج شركة «سرفيكوم SERVICOM» وبذلك بلغ عدد المؤسسات المدرجة بالبورصة 52 مؤسسة في موفى سنة 2009.

وبلغت رسملة البورصة 12 227 مليون دينار في موفى سنة 2009 وهو ما يمثل 20,8 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 15 % سنة 2008 وقد سجلت حصّة المساهمة الأجنبية في رسملة البورصة سنة 2009 تراجعاً مقارنة بالسنة السابقة لتبلغ 21,9 % مقابل 24,7 %.

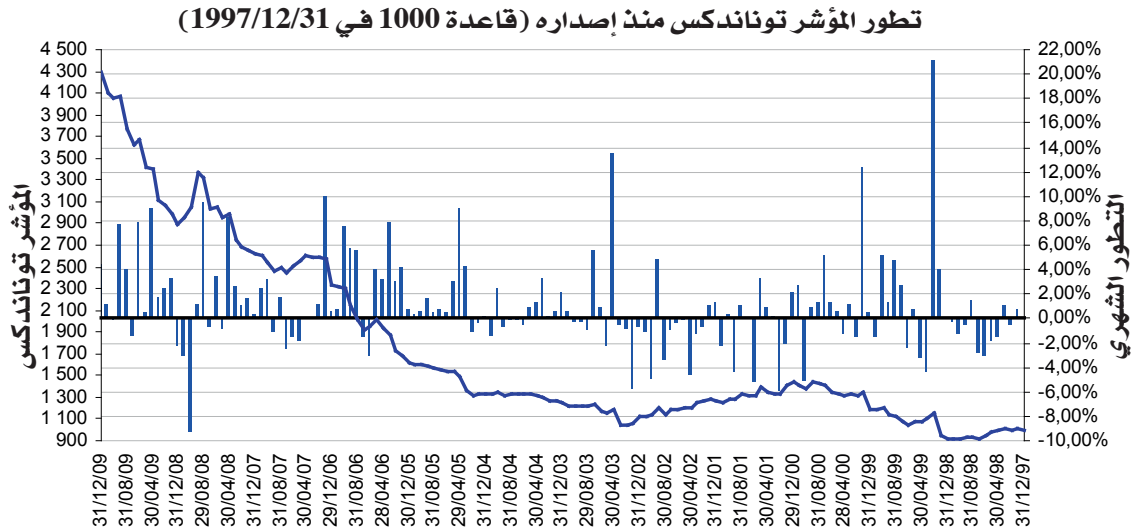
وعلى مستوى سوق الإصدارات، بلغ حجم الموارد التي تمت تعبئتها سنة 2009 بعنوان الإصدارات بالسوق المالية 976,3 مليون دينار مقابل 643,7 مليون دينار سنة 2008 وتطورت بذلك نسبة مساهمة السوق المالية في تمويل الاستثمار الخاص لتبلغ 12,1 %² مقابل 7,9 % سنة 2008.

وعلى مستوى السوق الثانوية بلغ المعدل اليومي للمبادلات 7,3 مليون دينار مقابل 8,6 مليون دينار سنة 2008. وتجدر الملاحظة أنّ الأموال المتبادلة بالبورصة دون اعتبار صفقات الكتل شهدت ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 5,8% لتبلغ بذلك 1533 مليون دينار مقابل 1449 مليون دينار سنة 2008. وعلى هذا الأساس وباحتساب 250 حصة تسعير يكون المعدل اليومي للمبادلات بالنسبة لسنة 2009 في حدود 7,5 مليون دينار مقابل 1,5 مليون دينار سنة 2008.

وأنهى مؤشر توناندكس سنة 2009 في مستوى 4291,7 نقطة مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 48,4% مقابل 10,7 % خلال سنة 2008 التي عرف فيها مؤشر توناندكس تراجعاً خلال الثلاثية الأخيرة تفاعلاً مع الانخفاضات الحادة بالأسواق العالمية.

2009	2008	2007	2006	
52	50	51	48	عدد الشركات المدرجة
227 12	301 8	527 6	491 5	رسملة السوق (مليون دينار)
22,9	16,5	14,5	13,3	نسبة الرسملة من الناتج المحلي (%)
292 4	892 2	614 2	331 2	مؤشر توناندكس (بالنقاط)
48,4	10,7	12,1	44,3	نسبة تطور مؤشر توناندكس (%)

² تم تحيين هذه النسبة طبقاً للمعطيات المحينة المتعلقة بالاستثمار الخاص في الميزان الاقتصادي.



1 - السوق الأولية :

1. مساهمة السوق المالية في تمويل الاستثمار الخاص :

بلغ حجم الموارد التي تمت تعبئتها سنة 2009 بعنوان الإصدارات بالسوق المالية 3976,3 مليون دينار مقابل 643,7 مليون دينار سنة 2008، تتوزع كما يلي :

- ترفيع في رأس المال : 4301,3 مليون دينار مقابل 251,7 مليون دينار سنة 2008 ؛
- قروض رقاعية : 675,0 مليون دينار مقابل 392,0 مليون دينار سنة 2008 ؛

وبذلك بلغت نسبة مساهمة السوق المالية في تمويل الاستثمار الخاص 12,1% 5% مقابل 7,9% 5% سنة 2008.

تطور نسبة تمويل الاستثمار الخاص

مليون دينار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
301,3	251,7	126,4	164,0	63,8	70,0	13,5	8,0	113,0	33,0	الترفيغ في رأس المال
675,0	392,0	313,2	150,8	130,8	103,5	101,0	233,0	297,0	154,0	القروض الرقاعية
-	-	50,0	50,0	-	-	-	-	-	-	صندوق مشترك للديون
976,3	643,7	489,6	364,8	194,6	173,5	114,5	241,0	410,0	187,0	المجموع
5%12,1	5% 7,9	% 7,5	%6,7	%4,0	%3,8	%2,6	%5,8	%9,6	%4,9	نسبة تمويل الاستثمار الخاص

³ الأموال التي تم جمعها فعلياً خلال سنة 2009 من بينها 3,3 مليون دينار تتعلق بتحرير ربع مبلغ عملية مالية وقع التأشير عليها من قبل هيئة السوق المالية سنة 2008.

⁴ من بينها 0,2 مليون دينار تخصّ عملية تأسيس شركة عن طريق المساهمة العامة.

⁵ تم تحيين هذه النسبة طبقاً للمعطيات المحينة المتعلقة بالاستثمار الخاص في الميزان الاقتصادي

2. تطور الإصدارات⁶ :

خلال سنة 2009، بلغت قيمة إصدارات شركات المساهمة العامة باعتبار عمليات الترفيع في رأس المال بإدماج الاحتياطي، 1 154 مليون دينار مقابل 685 مليون دينار سنة 2008 مسجلة بذلك تطورا بنسبة 68,5%. ويرجع التطور المسجل خاصة إلى ارتفاع قيمة الإصدارات المتعلقة بسندات الدين بنسبة 93,9%.

وبلغت حصة إصدارات سندات الدين المؤشر عليها 62,8% من مجموع الإصدارات خلال سنة 2009، مقابل 54,6% سنة 2008.

السوق الأولية

مليون دينار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	
429	311	140	235	88	93	إصدارات أوراق رأس المال ⁷
37	45	36	51	47	46	الحصة من مجموع الإصدارات (%)
725	374	254	228	100	111	إصدارات سندات دين
63	55	64	49	53	54	الحصة من مجموع الإصدارات (%)
1 154	685	394	463	188	204	المجموع

1.2 إصدارات أوراق رأس المال :

بلغ حجم إصدارات أوراق رأس المال، 429 مليون دينار مقابل 311 مليون دينار سنة 2008، مسجلا بذلك تطورا بنسبة 37,9%. ومثلت حصة الإصدارات نقدا نسبة 77,2% بمبلغ 331 مليون دينار مقابل 85,4% ومبلغ 266 مليون دينار سنة 2008. علما وأنه تم تخصيص 152 مليون دينار لدعم الأموال الذاتية لثلاث بنوك مدرجة بالبورصة وذلك سعيا لتحسين مؤشراتهما قصد ملامتها مع المعايير الخاصة بالقطاع.

تطور إصدارات أوراق رأس المال

2009	2008	2007	2006	2005	2004	
331	266	94	198	67	70	إصدارات أوراق رأس المال نقدا
77,2	85,4	67,1	84,3	76,1	75,3	الحصة من مجموع الإصدارات (%)
98	45	46	37	21	23	إدماج الاحتياطي وتحويل ديون
22,8	14,6	32,9	15,7	23,9	24,7	الحصة من مجموع الإصدارات (%)
429	311	140	235	88	93	مجموع إصدارات أوراق رأس المال

⁶ دون اعتبار إصدارات الدولة.

⁷ باعتبار عمليات الترفيع في رأس المال بإدماج الاحتياطي.

وعلى صعيد التوزيع القطاعي للمصدرين، فرغم حياز الشركات المنتمية للقطاع المالي⁸ أعلى نسبة من مجموع إصدارات سندات رأس المال إلا أن حصته سجّلت تراجعاً إذ بلغت 60,2 % مقابل 92,2 % سنة 2008. وقد بلغت نسبة إصدارات البنوك 48,2 % من حجم الإصدارات الجملي مقابل 40,2 % سنة 2008.

أمّا الإصدارات المنجزة من قبل قطاع مواد الاستهلاك وقطاع الخدمات للمستهلك وخاصة قطاع الصناعة فقد سجّلت تطوّراً هاماً بالمقارنة بالسنة الماضية حيث بلغت الحصّة الخاصة بها على التوالي 2,9 % و 11,6 % و 23,9 % مقابل 0,3 % و 5,2 % و 0,8 % سنة 2008. في حين سجّل قطاع المواد الأوّلية تراجعاً طفيفاً حيث بلغت حصته 0,9 % مقابل 1,2 % سنة 2008.

وعلى مستوى توزيع إصدارات أوراق رأس المال بين الشركات المدرجة بالبورصة والشركات غير المدرجة، يلاحظ أنّ الشركات المدرجة حافظت على النصيب الأوفر من حجم الإصدارات بنسبة 94,4 %. وتعزى هذه النسبة أساساً إلى عمليّة الترفيع عن طريق الاكتتاب العمومي في رأس مال شركة «إسمنت بنزرت» بمبلغ قدره 101,3 مليون دينار في إطار إدراجها بالبورصة من ناحية وإلى عمليّة الترفيع نقداً في رأس مال ثلاثة بنوك مدرجة بالبورصة بمبلغ جملي قدره 151,8 مليون دينار.

تطوّر التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لأوراق رأس مال*

مليون دينار

النسبة %	2009	النسبة %	2008	النسبة %	2007	النسبة %	2006	
60,2	258,3	92,2	286,7	60,8	85,1	94,9	223,1	القطاع المالي
48,2	206,8	40,2	125,0	46,8	65,5	85,1	200,0	القطاع البنكي
5,6	24,0	3,2	10,0	7,9	11,0	2,4	5,6	قطاع التأمين
6,4	27,5	8,8	27,5	6,1	8,6	7,4	17,5	قطاع الإيجار المالي والمؤسسات المالية لإدارة الديون
-	-	39,9	124,2	-	-	-	-	خدمات ماليّة أخرى
-	-	8,0	25,0	-	-	-	-	شركات استثمار ذات رأس مال تنمية
-	-	-	-	-	-	-	-	شركات استثمار ذات رأس مال قار
-	-	31,9	99,2	-	-	-	-	شركات قابضة
2,9	12,5	0,3	1,1	10,9	15,3	1,7	4,0	قطاع مواد الاستهلاك
0,9	4,0	1,2	3,9	20,4	28,6	0,6	1,3	قطاع المواد الأوّلية
23,9	102,4	0,8	2,6	6,1	8,5	0,9	2,1	قطاع الصناعة
11,6	49,9	5,2	16,2	-	-	1,5	3,5	قطاع الخدمات للمستهلك
0,4	1,7	0,2	0,6	1,0	1,4	-	-	قطاع البترول والغاز
-	-	-	-	0,7	1,0	-	-	قطاع الصحّة
-	-	-	-	-	-	0,4	1,0	قطاع الاتّصالات
100,0	428,8	100,0	311,1	100,0	139,9	100,0	235,0	المجموع

* باعتبار عمليّات الترفيع في رأس المال بإدماج الاحتياطي

⁸ يضمّ القطاع المالي : قطاع البنوك ، قطاع التأمين ، قطاع الإيجار المالي والمؤسسات المالية لإدارة الديون ، وخدمات ماليّة أخرى (شركات استثمار ذات

رأس مال تنمية، شركات استثمار ذات رأس مال قار وشركات قابضة).

2.2. إصدارات سندات الدين الخاصة :

بلغت إصدارات القروض الرقاعية 725 مليون دينار خلال سنة 2009، مسجلة بذلك ارتفاعا هاماً بنسبة 93,9 % مقارنة بسنة 2008.

وقد قامت المؤسسات المالية بإصدار تسعة عشر قرصاً رقاعياً من أصل اثنتين وعشرين عملية منجزة خلال سنة 2009 بمبلغ قدره 705 مليون دينار وهو ما يمثل 97,2 % من المبلغ الجملي لهذا الصنف من الإصدارات، مقابل حصة 94,9 % مسجلة خلال سنة 2008. ولم تنجز الشركات الناشطة في قطاع الخدمات للمستهلك أية عملية إصدار سندات دين خلافاً لسنة 2008 حيث بلغت حصة هذا القطاع 3,7 % من مجموع الإصدارات التي بلغت 14 مليون دينار سنة 2008، فيما سجل قطاعي مواد الاستهلاك والقطاع الصناعي من جهتهما حضورهما بنسبة متساوية بلغت 1,4 % من المبلغ الجملي لإصدارات القروض الرقاعية مقابل غياب قطاع مواد الاستهلاك.

وتبرز هذه المعطيات مجدداً محدودية لجوء الشركات التونسية إلى التمويل عبر السوق المالية. فباستثناء البنوك وشركات الإيجار المالي، يلاحظ أن التجاء الشركات التونسية للسوق المالية لتمويل استثماراتها ظل غير منتظم ولم يدخل بعد ضمن خياراتها في مجال التمويل.

وعلى صعيد توزيع إصدارات سندات الدين بين الشركات المدرجة بالبورصة والشركات غير المدرجة، نلاحظ أن نصيب الشركات المدرجة شهد تطوراً مقارنة بسنة 2008، إذ أصبح في حدود 90,3 % سنة 2009 مقابل 86,9 % سنة 2008.

تطور التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لسندات الدين الخاصة

مليون دينار

النسبة %	2009	النسبة %	2008	النسبة %	2007	النسبة %	2006	
97,2	705,0	94,9	355,0	94,5	240,0	96,5	220,0	القطاع المالي
63,4	460,0	56,1	210,0	47,2	120,0	70,2	160,0	القطاع البنكي
33,8	245,0	38,8	145,0	47,2	120,0	26,3	60,0	قطاع الإيجار المالي والمؤسسات المالية لإدارة الديون
1,4	10,0	1,3	5,0	-	-	-	-	قطاع الصناعة
1,4	10,0	-	-	-	-	-	-	قطاع مواد الإستهلاك
-	-	3,7	14,0	5,5	14,0	3,5	8,0	قطاع الخدمات للمستهلك
100,0	725,0	100,0	374,0	100,0	254,0	100,0	228,0	المجموع

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2009 قد شهدت إصدار خمسة قروض رقاعية مشروطة من قبل مؤسسات مالية مدرجة بالبورصة من بينها ثلاثة بنوك وشركتان تنتميان إلى قطاع الإيجار المالي.

السوق المالية التونسية

كما تجدر الإشارة إلى أن مبدأً تمكين المكتتبين من الاختيار بين نسبتي فائدة، قارة أو مرتبطة بنسبة السوق النقدية قد تواصل إتباعه خلال سنة 2009 من قبل الشركات المدرجة والشركات غير المدرجة.

وإن كانت أغلبية المستثمرين قد فضلت اختيار نسبة فائدة قارة، بالنسبة للقروض الرقاعية التي وقع إصدارها بنسبتي فائدة اختيارية، فإن مستوى المبالغ المكتتبه بنسبة فائدة قارة بلغت 52,8 % من مجموع الإصدارات المعنية⁹ مقابل 82,7 % سنة 2008.

مليون دينار

النسبة %		المبالغ المصدرة		
2009	2008	2009	2008	
52,8	82,7	192,8	111,7	نسبة فائدة قارة*
47,2	17,3	172,2	23,3	نسبة فائدة مرتبطة بنسبة السوق النقدية*
100	100	365,0	135	المجموع

*دون اعتبار القروض الرقاعية المصدرة بنسبة فائدة قارة (الشركة التونسية للبنك 2008 - 2، القرض المشروط البنك الوطني الفلاحي 2009، شركة الإيجار العربية لتونس 2009، بنك تونس والإمارات 2009، الشركة العربية الدولية للإيجار المالي 2009 - 1، شركة موبلاتاكس 2008)، القرض الرقاعي المشروط البنك العربي لتونس 2009 المصدر بأربع نسب فائدة من بينها اثنتان نسب فائدة قارة واثنتان مرتبطة بنسبة السوق النقدية والقرض الرقاعي "الإتحاد الدولي للبنوك 2009 - 1" المصدر بثلاثة نسب فائدة قارة والقروض الرقاعية المصدرة بنسبة فائدة مرتبطة بنسبة السوق النقدية (شركة تكييف زيوت الزيتون 2009 وساي هاش او كومباني 2009).

وفيما يتعلق بالترقيم المالي، يلاحظ أن اثنتي عشر من ضمن الاثنتي وعشرين عملية إصدار منجزة، تمت بالاعتماد على الترقيم المالي، فيما اعتمدت ثلاثة إصدارات على ضمان بنكي.

ترقيم القروض الرقاعية

عدد القروض الرقاعية المرقمة	الترقيم الممنوح
12	ترقيم من قبل وكالة الترقيم FitchRatings وفقا لسلمها المحلي :
2	ب ب ب +
6	ب ب ب
1	ب ب ب -
2	ب ب +
1	ب +

من حيث المكتتبين في إصدارات سندات الدين وعلى غرار السنوات الفارطة، حازت شركات الاستثمار ومؤسسات التوظيف الجماعي نسبة هامة من مجموع إصدارات القروض الرقاعية بلغت 72,5 % سنة 2009 مقابل 68,8 % سنة 2008، كما تطورت حصة شركات التأمين لتبلغ 17,2 % مقابل 14,7 % السنة السابقة، فيما تراجعت حصة البنوك لتبلغ 9,0% مقابل 12,7 % سنة 2008. في حين شهدت حصة بقية المؤسسات تراجعاً إلى حدود 0,2 % مقابل 2,3 % سنة 2008 ولم تتجاوز حصة الأشخاص الطبيعيين 0,3 % مقابل 1,5 % سنة 2008.

⁹ يخص القروض الرقاعية الإثني عشر التي وقع إصدارها بنسبتي فائدة اختيارية، واحدة قارة و الثانية مرتبطة بنسبة السوق النقدية.

وتميزت سنة 2009 بتدخل صناديق الضمان الاجتماعي للاكتتاب في القروض الرقاعية التي تم طرحها لتحوز نسبة 0,8 % من إجمالي الإصدارات بعد غيابها لعدة سنوات.

توزيع المكتتبين في الإصدارات الرقاعية المؤشر عليها سنة 2009 (بالنسبة المئوية %)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	
72,5	68,8	64,6	50,6	71,5	68,4	شركات الاستثمار ومؤسسات التوظيف الجماعي
17,2	14,7	11,7	9,5	10,5	14,8	مؤسسات التأمين
9,0	12,7	18,6	3,5	14,7	7,9	البنوك
0,8	-	-	-	-	-	صناديق الضمان الاجتماعي
0,2	2,3	4,0	33,2	0,2	4,8	أشخاص معنويون آخرون
0,3	1,5	1,1	3,2	3,1	4,1	أشخاص طبيعيين

2-3 إصدارات سندات الدين العمومي :

بلغ الحجم الجملي لإصدارات رقاع الخزينة خلال سنة 2009 حوالي 1 035 مليون دينار مقابل 735 مليون دينار سنة 2008 مسجلا بذلك إرتفاعا بحوالي 40 %.

وقد سجل معدل مدة الدين العمومي الداخلي الذي تمثله رقاع الخزينة القابلة للتنظير ورقاع الخزينة قصيرة المدى تراجعا من 4 سنوات و6 أشهر في نهاية سنة 2008 إلى 4 سنوات و15 يوما في نهاية سنة 2009.

1.3.2 رقاع الخزينة القابلة للتنظير :

سجلت إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظير خلال سنة 2009 ارتفاعا بنسبة 28 % فبعد أن كانت في حدود 612 مليون دينار سنة 2008 (146,5 مليون دينار منها رقاع الخزينة ذات قصاصة صفر) بلغت حوالي 783 مليون دينار سنة 2009، وتمثل هذه الإصدارات 75 % من الحجم الجملي لإصدارات سندات الدين العمومي مقابل 83,3 % سنة 2008.

وسجل قائم رقاع الخزينة القابلة للتنظير ارتفاعا طفيفا إذ مرّ من 5 850 مليون دينار في سنة 2008 إلى 5 921,3 مليون دينار في موفى سنة 2009.

تطور إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظير

2009	2008	2007	2006	2005	مليون دينار
783,3	612,25	944,7	1 009,3	1 136,9	مبلغ الإصدارات خلال السنة
28	-35,2	-6,4	-11,2	-40,6	التطور السنوي لمبلغ الإصدارات (%)
5 921,3	5 849,9	5 868	5 577,2	4 776,1	قائم رقاع الخزينة القابلة للتنظير في موفى كل سنة
1,22	-0,3	5,2	16,8	7,3	التطور السنوي لقائم رقاع الخزينة القابلة للتنظير (%)

السوق الثانوية

وأنجزت إصدارات رقاغ الخزينة القابلة للتنظير خلال عشر مناقصات. هذا وتقدر مدة آجال الدّفع المتوسّطة بالنسبة لرقاغ الخزينة القابلة للتنظير بأربع سنوات وشهر و6 أيام.

2.3.2 - رقاغ الخزينة قصيرة المدى :

تضاعفت إصدارات رقاغ الخزينة قصيرة المدى إذ مرت من 122,7 مليون دينار سنة 2008 إلى 252 مليون دينار سنة 2009. ومثل هذا الصنف من الإصدارات (التي تعلقت خاصة برقاغ خزينة قصيرة المدى 52 أسبوعا) حوالي 25 % من إصدارات الخزينة سنة 2009 .

وبلغ قائم هذه الرقاغ 240,9 مليون دينار في موفى 2009، مقابل 122,7 مليون دينار سنة 2008.

3 - إثراء أسواق البورصة :

تجسيما لقرار سيادة رئيس الجمهورية والذي أذن به في 23 ديسمبر 2008 والمتعلق بإدراج عدد من المؤسسات العمومية بالبورصة، ادرجت خلال سنة 2009 بالسوق الرئيسيّة للبورصة أوّل شركة تنتمي لقطاع صناعة الإسمنت وهي شركة «إسمنت بنزرت Les Ciments de Bizerte» والتي مثلت أكبر قيمة إصدار عرفتها بورصة تونس.

كما وقع إثراء السوق البديلة للبورصة من خلال إدراج شركة «سرفيكوم SERVICOM» التي تعمل في قطاع المقاولّة العامّة والمختصة في ميدان تركيب تجهيزات الإتصالات السلكيّة واللاسلكيّة وكل الأشغال المرتبطة وبذلك بلغ عدد المؤسسات المدرجة بالبورصة 52 مؤسّسة في موفى سنة 2009.

وقد مكّنت الإدراجات الجديدة من تنويع القطاعات المدرجة بالبورصة، وانجرت عنها رسملة إضافية بمقدار 373,5 مليون دينار أي ما يمثل 3,1 % من مجموع الرّسملة في 31 ديسمبر 2009.

أما السوق الرّقاغيّة فقد شهدت خلال سنة 2009 إدراج 22 قرضا من بينها 5 قروض تحصّلت على تأشيرة الهيئة سنة 2008.

II- السوق الثانوية :

1. نشاط السوق الثانوية :

بلغت قيمة الأموال المتبادلة بالسوق بمختلف مكوناته 1 854 مليون دينار خلال سنة 2009 مقابل 2157 مليون دينار سنة 2008، مسجّلة بذلك تراجعا بنسبة 14,1 %.

وقد انخفضت الأموال المتبادلة بأسواق البورصة بنسبة 14% لتبلغ بذلك 1 814 مليون دينار مقابل

2 109 مليون دينار سنة 2008. وعلى هذا الأساس وباحتساب 250 حصة تسعير يكون المعدل اليومي للمبادلات بالنسبة لسنة 2009 في حدود 7,3 مليون دينار مقابل معدل يومي 8,6 مليون دينار سنة 2008.

وتجدر الملاحظة أنّ الأموال المتبادلة بأسواق البورصة دون اعتبار صفقات الكتل شهدت ارتفاعا طفيفا بنسبة 5,8 % لتبلغ بذلك 1533 مليون دينار مقابل 1449 مليون دينار سنة 2008. وعلى هذا الأساس وباحتساب 250 حصة تسعير يكون المعدل اليومي للمبادلات بالنسبة لسنة 2009 في حدود 7,5 مليون دينار مقابل معدل يومي 1,5 مليون دينار سنة 2008.

وتجدر الإشارة كذلك أنّ نسبة الدوران بلغت 11,6 % في موفى 2009 مقابل 15,1 % في موفى 2008 بإعتبار رسملة البورصة وبلغت 41,4 % في موفى 2009 مقابل 54,4 % في موفى 2008 باعتبار الرسملة المعمّمة.

وبلغت المبادلات على الأسهم المدرجة 7151 مليون دينار مقابل 914 1 مليون دينار سنة 2008 مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 10,4 % مقابل ارتفاعا بنسبة 128,9 % سنة 2008.

وتم سنة 2009 إبرام 394 ألف عقد مقابل 292 ألف عقد سنة 2008 أي بارتفاع يقدر 34,9 % .

وتجدر الملاحظة أنّ أسهم الشركات الأكثر تداولاً خلال سنة 2009 كانت أسهم الإتحاد الدولي للبنوك حيث بلغت المبادلات السنوية على أسهمه 139 مليون دينار وهو ما يمثل 8,1 % من الحجم الجملي وأسهم البنك التونسي بـ 120 مليون دينار وهو ما يمثل 7 % من الحجم الجملي وأسهم بنك تونس العربي الدولي بـ 91 مليون دينار وهو ما يمثل 5,3 % من الحجم الجملي وأسهم التجاري بنك بـ 89 مليون دينار وهو ما يمثل 5,2 % من الحجم الجملي.

ومن ناحية أخرى بلغت المبادلات على سندات الدين خلال سنة 2009 ما قيمته 99,4 مليون دينار منها 91,1 مليون دينار على رقاغ الخزينة القابلة للتنظير في حين كانت خلال سنة 2008 على التوالي 194,7 مليون دينار و116,8 مليون دينار.

أمّا المبادلات بالسوق الموازية فقد بلغت 40 مليون دينار مقابل 48 مليون دينار سنة 2008.

وبلغت عمليات التسجيل 470 1 مليون دينار مقابل 973 1 مليون دينار سنة 2008.

السوق الثانوية

العمليات المالية بالسوق الثانوية

مليون دينار

2009	2008	2007	2006	
1 854,1	2 156,9	956,0	785,0	الأموال المتداولة بالسوق
-14,1	125,6	21,8	8,1	التطور السنوي %
1 814,0	2 109,0	915,0	746,3	- مبادلات على مستوى أسواق البورصة
-14,0	130,0	22,6	6,4	التطور السنوي %
1 714,6	1 914,3	836,1	706,8	- مبادلات أسهم وحقوق الشركات المدرجة
-10,4	128,9	18,3	13,8	التطور السنوي %
99,4	194,7	78,9	39,5	- مبادلات سندات الدين
91,1	116,8	71,7	28,6	منها رفاع خزينة قابلة للتنظير
40,1	47,9	41,0	38,7	- مبادلات بالسوق الموازية
189 343	158 243	69 308	55 839	حجم التداول ⁽¹⁾ (بالآلاف)
394	292	224	212	عدد العقود المبرمة (بالآلاف)
1 470	1 973	788	3 822	قيمة عمليات التسجيل

(1) دون اعتبار تأثير التخفيض في القيمة الاسمية بالنسبة للسنوات التي تمت فيها عملية التخفيض.

وبلغت رسملة البورصة 12 227 مليون ديناراً في موفى سنة 2009 مسجلةً بذلك ارتفاعاً سنوياً بنسبة 47 % مقابل 27 % سنة 2008، ويعزى هذا الارتفاع أساساً إلى ارتفاع نسبة مردودية أسهم القطاع المالي خاصة وإلى عمليات إصدار سندات رأس المال المنجزة من قبل الشركات المدرجة وكذلك إلى عمليات إدراج أسهم شركتين بالبورصة.

التوزيع القطاعي لرسملة البورصة

مليون دينار

2009		2008		2007		
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
70	8 486	72	5 984	63	4 123	القطاع المالي
50	6 070	49	4 065	54	3 567	البنوك
4	440	3	287	3	176	الإيجار المالي
5	587	6	461	2	148	قطاع التأمين
11	1 389	14	1 171	4	232	خدمات مالية أخرى
8	983	9	773	15	1 006	قطاع مواد الاستهلاك
11	1 336	10	831	10	629	قطاع الخدمات للمستهلك
4	545	5	409	6	400	قطاع المواد الأولية
6	673	2	157	3	174	قطاع الصناعة
1	204	2	147	3	195	قطاعات أخرى
100	12 227	100	8 301	100	6 527	مجموع السوق

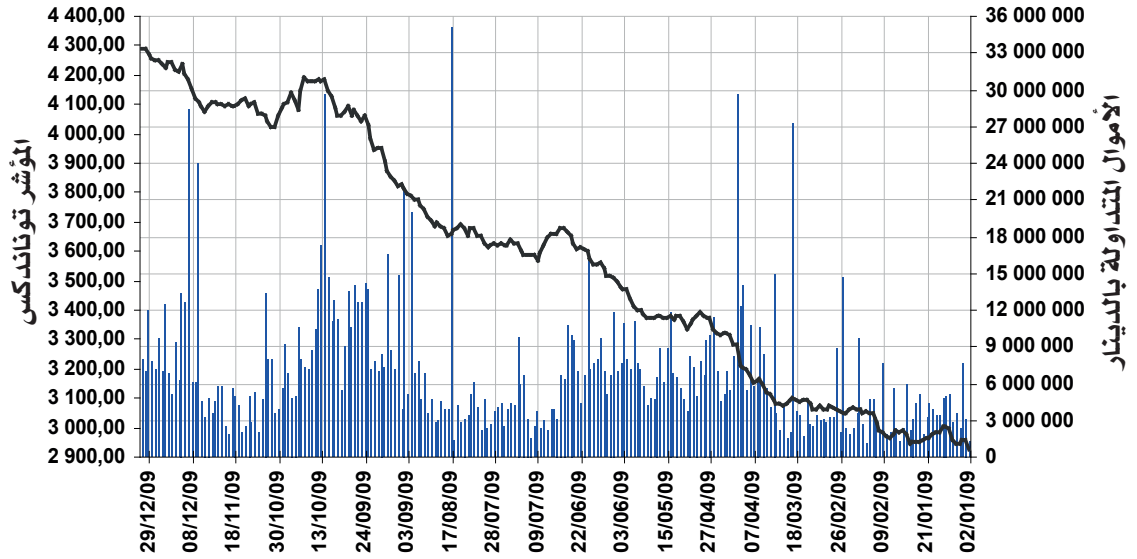
السوق الثانوية

ويبين جدول التوزيع القطاعي أنّ النصيب الأوفر يعود إلى القطاع المالي الذي بلغت حصته نسبة 70% منها 50% راجعة للقطاع البنكي و11% لقطاع الخدمات المالية الأخرى ويعزى ذلك خاصة إلى مجمع بولينا، وكذلك ارتفاع حصة قطاع الصناعة التي بلغت 6% مقابل 2% سنة 2008 نتيجة إدراج شركة إسمنت بنزرت.

2. تطور مؤشر السوق الثانوية :

يوضّح الرسم البياني اللاحق تطور المؤشر خلال سنة 2009.

تطور المؤشر توناندكس والأموال المتداولة في سنة 2009



شهد المؤشر نسقا تصاعدياً متواصلاً خلال سنة 2009 مسجلاً بذلك ارتفاعاً سنوياً بنسبة 48,4% مقابل ارتفاع بنسبة 10,7% سنة 2008 وذلك نتيجة إلى ارتفاع أسعار أسهم جل الشركات الناشطة في لقطاع البنكي فقد سجّلت أسهم بنك تونس العربي الدولي تطوراً بنسبة 73,8% ممّا ساهم في ارتفاع المؤشر بنسبة 8,6% وارتفعت أسهم البنك العربي لتونس بنسبة 53,9% وساهمت في ارتفاع المؤشر بنسبة 4,6% وتطورت أسهم التجاري بنك بنسبة 62,2% وساهمت بذلك في ارتفاع المؤشر بنسبة 4,5% وارتفعت أسهم البنك التونسي بنسبة 31,7% وساهمت بذلك في ارتفاع المؤشر بنسبة 4,5%.

وعلى مستوى المؤشرات القطاعية، فقد شهدت جميعها ارتفاعاً تراوح بين 28,2% لقطاع المقاولات ومواد البناء و77,8% في قطاع تجهيزات السيارات.

ويمكن تفسير هذا بثقة المستثمرين في قدرة الاقتصاد التونسي على مجابهة تداعيات الأزمة من جهة وبوفرة السيولة وتدني مستوى نسبة الفائدة من جهة أخرى.

III - عمليات بيع وشراء الأوراق المالية من قبل الأجانب :

بلغت القيمة الصافية لمبيعات واقتناءات المنجزة بالبورصة من قبل الأجانب 93- مليون دينار خلال سنة 2009 (316 مليون دينار إقتناءات و409 مليون دينار مبيعات)، مقابل 226 مليون دينار خلال سنة 2008 (1 408 مليون دينار إقتناءات و1182 مليون دينار مبيعات).

كما بلغت القيمة الصافية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية على مستوى أسواق البورصة 120- مليون دينار خلال سنة 2009 (137 مليون دينار إقتناءات و257 مليون دينار مبيعات)، مقابل 48- مليون دينار خلال سنة 2008 (610 مليون دينار إقتناءات و658 مليون دينار مبيعات). وانخفضت حصة المساهمة الأجنبية من رسملة البورصة لتبلغ 21,9 % مقابل 24,7 % سنة 2008.

وتجدر الإشارة إلى أنّ استثمارات الأجانب على طريق الترفيع في رأس مال الشركات المدرجة بالبورصة قد بلغت 32 مليون دينار سنة 2009 مقابل 268,7 مليون دينار سنة 2008.

وبخصوص الشركات غير المدرجة بلغ صافي الاستثمارات الأجنبية عبر عمليات التسجيل 27 مليون دينار (179 مليون دينار لعمليات الشراء منها 59 مليون دينار أنجزت إثر موافقة اللجنة العليا للاستثمار و152 مليون دينار لعمليات البيع).

أمّا العمليّات المنجزة على سندات الدين (دون اعتبار رقاغ الخزينة القابلة للتظهير) فقد شهدت خلال سنة 2009 تراجعاً مقارنة بسنة 2008 إذ بلغت على التوالي 77,9 مليون دينار مقابل 8,3 مليون دينار.

IV - الوسطاء بالبورصة :

1 - نشاط وسطاء البورصة :

تبعاً لعملية دمج شركتي وساطة بالبورصة "الشركة المالية للتصرف" و" شركة الوساطة بالبورصة للشركة التونسية للبنك" عبر استيعاب الشركة الأولى للثانية وذلك في موفى سنة 2009، أصبح عدد الوسطاء بالبورصة 23 وسيطا.

وتميزت الوضعية المالية للوسطاء سنة 2009 بتحسّن على مستوى الأموال الذاتية التي بلغت قبل تخصيص النتائج 87 مليون دينار مقابل 76 مليون سنة 2008.

ويرجع هذا التحسن إلى النتائج الإيجابية التي سجلها 23 وسيطا (دون اعتبار عملية الدمج) إذ بلغت جملة مرابيحهم 15,3 مليون دينار مقابل 11,1 مليون دينار سجلها 19 وسيطا سنة 2008، أي بتحسّن قدره 39 %.

2 - تأهيل ومتابعة الوسطاء البورصة :

نص الأمر عدد 2478 لسنة 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي للوسطاء على وجوب مسك الأشخاص الذين هم تحت سلطة وسيط البورصة لبطاقات مهنية تسلمها جمعية الوسطاء بالبورصة بعد نجاحهم في إختبار تحدّد هذه الأخيرة برنامجها وشروط النجاح فيه.

وباعتبار أن الجمعية لم تسلم البطاقات المهنية إلا للأشخاص الذين يباشرون نشاط تداول الأوراق دون غيرهم، فقد طلبت هيئة السوق المالية من جمعية الوسطاء تفعيل الأحكام الترتيبية المتعلقة بالبطاقات المهنية وذلك من خلال إعداد برنامج للتكوين المستمر موجه للأعوان والإطارات الذين يباشرون أنشطة مرتبطة بالسوق المالية كالتدخل للحساب الخاص وإدارة محافظ الأوراق المالية والسعي المصفقي المالي، وذلك قصد تأهيلهم لاجتياز اختبارات الكفاءة المهنية وبالتالي الحصول على البطاقة المهنية اللازمة.

وفي هذا الإطار، شهدت أواخر سنة 2009 انطلاق التكوين بمعهد التكوين لبورصة تونس في مجال التصرف في محافظ الأوراق المالية بالإضافة إلى مواصلة تكوين المحللين الماليين بالتعاون مع الشركة الفرنسية للمحللين الماليين.

أمّا فيما يتعلق بمراقبة ومتابعة نشاط المتدخلين في السوق، فنتولى مصالح الهيئة سنويا القيام بزيارات ميدانية لدى وسطاء البورصة.

وتندرج هذه الزيارات في إطار التأكّد من توفر الموارد البشرية والوسائل التقنية الضرورية وكذلك احترام قواعد أصول المهنة والتنظيم والمراقبة الداخلية وخاصة :

- توفر دليل إجراءات يحدد وظائف ومسؤوليات الأعوان وذلك، طبقا لأحكام النظام الأساسي لوسطاء البورصة ؛
- إتباع الوسيط في البورصة لقواعد واضحة تأطر عمليات الشراء الخاصة بأعوانه ومسيريه ومساهمييه قصد منح الأولوية لمصالح الحرفاء عند الشراء والبيع ؛
- احترام مبدأ المساواة بين الحرفاء ؛
- احترام مبدأ معرفة الحريف وذلك، طبقا للتشريع الجاري به العمل والمتعلق بمنع غسل الأموال ؛
- ضمان موضوعية واستقلالية المحللين الماليين ؛
- احترام حدود التفويض الممنوح في إطار التصرف في محافظ الأوراق المالية.

وقد قام متفقدو هيئة السوق المالية خلال سنة 2009 بزيارات مراقبة لوسطاء البورصة وذلك حسب برنامج محدد مسبقا. وأفرزت هذه الزيارات وجود نقائص تهم تنظيم الوسطاء من حيث عدم الفصل بين بعض الأنشطة. وقامت الهيئة باتخاذ الإجراءات اللازمة ولفتت انتباه الشركات المعنية بخصوص الاخلالات المسجلة ودعوته لتداركها واحترام الترتيب الجاري بها العمل.

وتقوم الهيئة بمتابعة تسوية الوسطاء للنقائص التي تم رصدها والقيام عند الاقتضاء بالتبغات اللازمة.



العنوان الثاني

نشاط هيئة السوق المالية

الباب الأول

دعم الشفافية

تحرص هيئة السوق المالية على ضمان دقة وشمولية وجودة المعلومة المالية المنشورة من قبل شركات المساهمة العامة، سواء عند دراسة الملفات المعروضة عليها للحصول على التأشيرة أو بمناسبة مراقبة الإفصاح الدوري والعرضي أو عند متابعة عمليات تجاوز عتبات المساهمة. وتتولى الهيئة دعوة المؤسسات المعنية للسهر على أن تعكس المعلومة الموضوعة من قبلها على ذمة المستثمرين، بصورة أمينة، وضعية الشركة وأفاقها المستقبلية.

1- دعم الشفافية بمناسبة منح التأشيرة :

تمثل دراسة ملفات منح التأشيرة مناسبة لمصالح الهيئة لدعم شفافية المؤسسات وترسيخ ثقافة الإفصاح المالي والحوكمة لدى الهياكل المديرة لشركات المساهمة العامة. وقد بلغ عدد التأشيرات الممنوحة من قبل هيئة السوق المالية سنة 2009، 34 تأشيرة مقابل 27 تأشيرة سنة 2008 كانت موزعة على النحو التالي :

- 9 تأشيرات تخصّ عمليات ترفيع في رأس المال منها عمليّتين أنجزتا عن طريق عرض بسعر محدد لغاية إدراج الأسهم بالبورصة؛
- تأشيرة واحدة تخصّ عمليّة تأسيس شركة عن طريق المساهمة العامة؛
- 22 تأشيرة تخصّ إصدارات قروض رقاعية؛
- وتأشيرتان تتعلّقان بعمليّتي إصدار مخصّصة للأجراء.

وفيما يتعلّق بالوثائق المرجعية، تمّ سنة 2009 تسجيل 12 وثيقة مرجعية تخصّ 12 مؤسّسة قرض (6 بنوك و6 شركات إيجار مالي) وتحيين 5 وثائق مرجعية تابعة لبنك ولأربعة شركات إيجار مالي.

والغاية من اعتماد الوثيقة المرجعية هي المرونة في إنجاز برنامج الإصدار إذ تقتصر المؤسسة المودعة لوثيقة مرجعية على إعداد مذكرة خاصة بالعملية تحتوي على العناصر الخصوصية لعملية الإصدار المزمع القيام بها، وقد لوحظ أن إيداع هذه الوثائق المرجعية غالبا ما يكون من قبل المؤسسات التي تنوي القيام بعمليات مالية متتالية خلال السنة.

وعلى غرار بقية النشرات المؤشّر عليها خلال سنة 2009، قامت الهيئة بنشر هذه الوثائق المرجعية على موقع الواب التابع لها لتمكين العموم من الإطلاع عليها.

ومواصلة للجهود الرامية إلى تدعيم شفافية العمليات المالية طالبت الهيئة الشركات المصدرة بمدّ العموم بمعلومة مالية واضحة وشاملة وذات جودة عالية تمكن المستثمرين من توظيف أموالهم توظيفاً محكماً عن دراية وروية، فتعددت تدخلاتها لدى تلك الشركات لمطالبتها بنشر أو تحسين أو تحيين محتوى المعلومات الموجهة للعموم، وتندرج في هذا المجال :

- مطالبة أغلب الشركات بإعداد إيضاحات تفسيرية وتصحيحية وتكميلية حول قوائمها المالية وتضمينها بنشرة الإصدار؛

- مطالبة شركة بإعداد قوائم مالية شكلية « Proforma » بهدف حذف تأثير عملية إعادة التقييم المسجلة في سنة مالية سابقة من ناحية، ولأخذ بعين الاعتبار مدخرات إضافية بعنوان بند الحرفاء موضوع احتراز من قبل مراقب حساباتها، من ناحية أخرى؛

- مطالبة شركة بتحيين قوائمها المالية المستقبلية بالاعتماد على قوائمها المالية النهائية؛

- مطالبة مؤسسة مالية بتحليل الفوارق بين توقعاتها المستقبلية التي تم نشرها بمناسبة عملية إصدار سابقة وبين الإنجازات المسجلة مع تضمين جدول مقارنة في الموضوع ضمن نشرة الإصدار؛

- مطالبة شركة إيجار مالي بمعالجة قوائمها المالية المتعلقة بالسنة المالية 2006 طبقاً للمعيار المحاسبي عدد 41 المتعلق بعقود الكراء وبإعداد جدول انتقال من قوائمها المالية المتعلقة بالسنوات المالية 2006 و2007 المعدّة طبقاً للمعيار العام للمحاسبة إلى قوائمها المالية المعدّة طبقاً للمعيار المحاسبي المذكور أعلاه؛

- مطالبة مراقب حسابات شركة بإعادة تحرير تقريره المتعلق بالفحص المحدود للقوائم المالية الوسيطة للشركة حتى يتناسب مع مقتضيات التدقيق الدولية، حيث أنه ينبغي أن تتوافق طبيعة المهمة (مهمة تدقيق أو مهمة فحص محدود) مع مستوى الضمان الحاصل (ضمان معقول أو ضمان محدود) وبالتالي مع نوعية الرأي الذي يحتويه التقرير (رأي تدقيق أو رأي فحص محدود)؛

- مطالبة مراقب حسابات بتوضيح ملاحظاته المضمنة في تقريره حول القوائم المالية الفردية والمجمعة التابعة لبنك مع تحديد إذا كانت هذه الملاحظات تكتسي صبغة احتراز أو مجرد ملاحظات ليس من شأنها تغيير الرأي المصرح به حول القوائم المالية المعنية.

كما تحرص الهيئة بمناسبة التأشير على النشريات المتعلقة بالعمليات المالية أن تتضمن تلك النشريات تعهد الشركات المعنية بتحيين ونشر توقعاتها بصفة آلية على مدى ثلاث سنوات وإعلام الهيئة ومساهمي الشركة والعموم بنسبة تحقيق تلك التوقعات مع تحليل للفوارق المسجلة مقارنة بالإنجازات وتضمين جدول مقارنة في الموضوع صلب التقارير السنوية كما تطالب أيضاً الهيئة الشركات المعنية بمطابقة قوائمها المالية للمعايير المحاسبية، بالإضافة إلى الالتزام بتحيين فصول قوانينها الأساسية عند الضرورة لمطابقتها مع القوانين الجاري بها العمل.

II- دعم الشفافية بمناسبة مراقبة الإفصاح الدوري والعرضي

1. دعم الشفافية بمناسبة الإفصاح الدوري

1-1 متابعة المعلومات بمناسبة انعقاد الجلسات العامة :

واصلت هيئة السوق المالية حملتها لتحسين جودة المعلومة المالية التي يتم إرسالها ونشرها من طرف شركات المساهمة العامة وذلك قبل وبعد انعقاد الجلسات العامة. كما قامت الهيئة بمراسلة الشركات التي لم تقم بعقد جلساتها العامة في الأجل القانونية لتذكيرها بمقتضيات الفصل 275 من مجلة الشركات التجارية.

2-1 احترام آجال تقديم المعلومة المالية :

في سنة 2009 بلغ عدد الشركات المدرجة بالبورصة التي احترمت الأجل القانوني لإيداع قوائمها المالية، والذي ضبطته النصوص التشريعية بـ 4 أشهر من تاريخ نهاية السنة المحاسبية، 25 شركة مقابل 27 شركة سنة 2008.

وإزاء هذه الوضعية قامت الهيئة بمراسلة كافة الشركات المدرجة التي لم تواف الهيئة بقوائمها المالية خلال الأشهر الأربعة الموالية لختم السنة المحاسبية مثلما يحدده الفصل 3 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية كما وقع تنقيحه بالنصوص اللاحقة. وقد أوفت 20 شركة بالتزاماتها بتأخير يقل عن الشهر و6 شركة بتأخير يفوق الشهر.

3-1 نشر المعلومة المالية :

عملا بأحكام الفصل 3 مكرر من القانون عدد 117 لسنة 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية قامت 45 شركة مدرجة بالبورصة، أي ما يعادل 88% من جملة الشركات المدرجة مقابل 86% سنة 2008، بنشر قوائمها المالية على أعمدة صحيفة يومية قبل انعقاد جلساتها العامة العادية.

وفيما يخص نشر المعلومات بعد انعقاد الجلسات العامة تبين أن نسبة الشركات المدرجة بالبورصة التي التزمت بنشر القرارات التي اتخذت خلال الجلسات العامة مصحوبة بالموازنة وقائمة تطور الأموال الذاتية باعتبار قرار تخصيص النتيجة المحاسبية، قد تحسنت حيث بلغت 75 % مقابل 73 % سنة 2008.

مع العلم وأن نسبة الالتزام بنشر المعلومات من طرف الشركات الغير المدرجة قد سجلت تحسنا مقارنة بالسنة الفارطة حيث أوفت 36 شركة بهذا الالتزام سنة 2009 مقابل 28 شركة سنة 2008. وقد قامت الهيئة بنشر جميع المعلومات الملزم إيداعها لديها من قبل الشركات وذلك بعد انعقاد جلساتها العامة من جهة، كما طلبت من الشركات المخلة بالتزاماتها بإجراء التعديلات اللازمة وإعادة نشرها من جديد وذلك حسب القوانين الجاري بها العمل من جهة أخرى.

4-1 نشر المعلومة السداسية :

تم تسجيل تحسن على مستوى احترام الأجل القانوني لنشر المعلومات السداسية من طرف الشركات المدرجة بالبورصة والمحدد بشهرين طبقاً لأحكام الفصل 21 مكرر من القانون عدد 117 لسنة 1994. حيث بلغ عدد الشركات المدرجة بالبورصة التي احترمت الأجل المذكور 75% مقابل 59% سنة 2008.

5-1 نشر المعلومات الثلاثية :

يبرز من خلال دراسة آجال نشر الشركات المدرجة بالبورصة لمؤشرات نشاطها الثلاثية خلال سنة 2009 التي نصّ عليها الفصل 21 من القانون عدد 117 لسنة 1994 تحسناً ملحوظاً حيث بلغت نسبة احترام الآجال 100% بالنسبة للثلاثية الثالثة و92% بالنسبة للثلاثية الأولى و98% و96% بالنسبة للثلاثيتين الثانية والرابعة.

6-1 المعلومة المالية المتعلقة بتجمعات الشركات :

قصد توفير معلومة موثوق فيها للمستثمرين حول الوضع المالي لتجمعات الشركات، ألزم القانون المتعلق بتدعيم سلامة العلاقات المالية الشركات الأم المدرجة بالبورصة بإعداد قوائم مالية مجمعة طبقاً للتشريع المحاسبي الجاري به العمل، حتى وإن كانت هذه الأخيرة بدورها شركات فرعية لشركات أخرى.

وقد أخضع القانون المذكور القوائم المالية المجمعة إلى نفس الأحكام المطبقة بالنسبة للقوائم المالية الفردية وذلك فيما يخص آجال إيداع الوثائق ونشرها.

وخلال سنة 2009 صرحت 28 شركة مدرجة بالبورصة إما بانتمائها أو بتكوينها لتجمع شركات.

وقد سجلت سنة 2009 تحسناً في خصوص احترام الآجال القانونية المحددة بـ 15 يوماً لنشر القوائم المالية من قبل تجمعات الشركات وذلك قبل انعقاد الجلسة العامة العادية. وقد بلغ عدد التجمعات التي احترمت هذا الإجراء 23 شركة مدرجة مقابل 18 شركة سنة 2008.

2. دعم الشفافية بمناسبة الإفصاح العرضي

1-2 بمناسبة إعلام العموم عن طريق البلاغات :

في إطار متابعة الإفصاح العرضي للمعلومات المتعلقة بسير الشركات ذات المساهمة العامة، واصلت الهيئة إرساء ثقافة المبادرة في هذا الميدان ونشرها خاصة في أوساط مسيري الشركات.

وقد سجلت سنة 2009 انخفاضا بـ 7% لعدد البلاغات المنشورة مقارنة بسنة 2008. وتم نشر جل هذه البلاغات بمبادرة من الشركات المعنية أو حال دعوتها إلى ذلك من قبل هيئة السوق المالية.

2-2 بمناسبة إعلام العموم عن طريق بلاغات صادرة عن وكالة التقييم :

خلال سنة 2009 نشرت وكالة التقييم 23، "fitch ratings بلاغا مقابل 31 بلاغا في سنة 2008، وتتوزع البلاغات كما يلي :

* 17 بلاغا لتأكيد التقييم المسند سابقا،

* 3 بلاغات لوضع تحت الرقابة،

* 3 بلاغات لمراجعة التقييم المسند سابقا.

3. دعم الشفافية بمناسبة مراقبة عتبات المساهمة

تندرج عملية مراقبة تجاوز عتبات المساهمة من طرف هيئة السوق المالية في إطار مهمتها المتمثلة في حماية المدّخرين حيث أن متابعة تطوّر توزيع رأس المال تمكن صغار المدّخرين من متابعة أيّ تغيير يتعلق بكتل النفوذ في شركة المساهمة العامّة وتحديد هويّة الأشخاص القادرين على التأثير على سلطة القرار داخلها.

وخلال سنة 2009، تم التصريح بـ 58 حالة تجاوز عتبة مساهمة لدى هيئة السوق المالية مقابل 40 حالة سنة 2008.

الباب الثاني

جودة المعلومة المالية

واصلت هيئة السوق المالية خلال سنة 2009 عملها على تحسين جودة المعلومة المالية المقدمة من قبل شركات المساهمة العامة في تقاريرها السنوية وقوائمها المالية النهائية والوسيط، الفردية والمجمعة أو تلك المضمنة باللوائح المعروضة على الجلسات العامة العادية والغير عادية وكذلك المعلومات الواردة صلب المؤشرات الثلاثية المنشورة للعموم وذلك على النحو الذي يكفل سلامة وجودة المعلومة المالية المقدمة.

وفي هذا السياق قامت الهيئة بدراسة للمعلومة المالية المقدمة للعموم وذلك لرصد الإخلالات والنقائص التي تفقد تلك المعلومة الدقة وحقيقة المطابقة. كما تولت الهيئة دعوة الشركات المعنية للالتزام بواجب الإفصاح المحمول عليها حفاظا على مستوى الشفافية ودعمًا لجودة المعلومة مما من شأنه إبراز قيمة المؤسسة بالاستعانة بالقوائم المالية والمعلومات المنشورة وذلك من أجل إشعار المستثمرين بالمخاطر التي قد تحوم حول نشاط المؤسسة ومساعدتهم على الحصول على حكم شامل حول وضعيتها.

1 - متابعة الشركات لتطبيق مجموعة من قواعد الحوكمة :

سعيًا منها لإرساء أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات ولتطوير المعايير والمبادئ التي لها علاقة بهذا المجال، وكذلك قصد تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية في السوق المالية التونسية، حرصت هيئة السوق المالية على متابعة مدى تطبيق شركات المساهمة العامة لبعض أحكام حوكمة الشركات التي جاء بها القانون عدد 96 لسنة 2005 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005 والمتعلق بتدعيم سلامة العلاقات المالية والذي تم بمقتضاه إدخال بعض التنقيحات على الأحكام الواردة بالقانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية وذلك انطلاقًا من إستراتيجية الهيئة في التدرج في فرض إلزامية بعض الأحكام المنصوص عليها في القانون المذكور أعلاه مما يدعم مستوى الإفصاح والشفافية تجاه المساهمين ويضمن حماية حقوقهم، ويعزز مستوى الرقابة الداخلية الفاعلة صلب الشركات المدرجة في السوق المالية التونسية.

وبناءً على ذلك أصدرت هيئة السوق المالية جملة من البلاغات تنصّ على إلزام الشركات المدرجة في السوق المالية التونسية بالمقتضيات المتعلقة بحوكمة الشركات وذلك أثناء إعداد التقرير السنوي لمجلس الإدارة الصادر عن الشركة. كما تنص هذه البلاغات على ضرورة احتواء التقارير على ما تم وما لم يتم تطبيقه من أحكام في مجال الحوكمة وأسباب ذلك.

كما تطرقت هذه البلاغات إلى مسألة تكوين مجلس الإدارة وتصنيف أعضائه ووصف مختصر لمهامه من جهة وللجان التي يتولى مجلس الإدارة إحداثها على غرار لجنة التدقيق من جهة أخرى.

2 - على مستوى مشاريع اللوائح :

رصدت مصالح الهيئة مجموعة من النقائص خلال تحليل مشاريع اللوائح المعروضة من قبل شركات المساهمة العامة لمصادقة جلساتها العامة وتتخص هذه النقائص فيما يلي :

- إقتراح لائحة من قبل ثلاث شركات (بنكين وشركة إيجار مالي) تتضمن تحويل مبلغ من الاحتياطات إلى مدخرات للمخاطر والأعباء. فلقت الهيئة نظر الشركات المعنية إلى أن ذلك غير سليم حسب التقييمات المحاسبية للأعباء إذ يجب إدراج تلك الاحتياطات ضمن أعباء السنة المحاسبية وبالتالي طرحها من النتيجة.

وتبعاً لذلك دعت الهيئة الشركات المعنية إلى إعادة صياغة اللائحة المعروضة مشددة على وجوبية التقييد بما جاء بالنظام المحاسبي بخصوص التعريف والإقرار وعناصر القوائم المالية ضماناً لمصادقية المعلومة المالية وحتى تكون النتائج المعلن عنها مرآة صادقة للمردودية الحقيقية للمؤسسة، كما أكدت الهيئة على وجوب نشر وتوضيح التأثيرات الناتجة عن وجود أي اختلاف بين الحلول المحاسبية المعتمدة من قبل هذين البنكين على القوائم المالية المعروضة.

- اقترح مجلس إدارة شركة مدرجة بالبورصة مشروع لائحة لعرضها على جلسة عامة عادية متضمنة المصادقة على تقارير مراقبي الحسابات وهو مخالف لأحكام الفصل 275 من مجلة الشركات التجارية، وتبعاً لذلك دعت هيئة السوق المالية الشركة المعنية لتعديل اللوائح المزمع عرضها طبقاً للقانون الجاري به العمل.

3 - على مستوى القوائم المالية المنشورة :

يعتمد المستثمر في السوق المالية على القوائم المالية لتحديد خياراته واتخاذ قراراته الاستثمارية. وبالتالي من الضروري أن تعكس تلك القوائم الوضعية المالية للشركة ونتائج أعمالها، وأن يكون تقديمها والإفصاح عن جميع المعلومات المرفقة بها يتفقان مع متطلبات قواعد العرض والإفصاح المالي. لذلك قامت الهيئة خلال سنة 2009 بالتثبت من مدى تطابق القوائم المالية الفردية والمجمعة مع المعايير المحاسبية المنصوص عليها بالنظام المحاسبي للمؤسسات المعمول به في تونس من حيث التقديم والشمولية والتناسق.

وقد ابرز فحص القوائم المالية النهائية لسنة 2008 لشركات المساهمة العامة التطور الملحوظ من حيث مدى تطابق القوائم المالية مع قواعد التقديم والتقييم المنصوص عليهما في النظام المحاسبي. وتمثلت عملية المراقبة خلال سنة 2009 في التثبت من وجود الإيضاحات اللازمة حول القوائم المالية، والتطابق بين نص القوائم والإيضاحات المتعلقة بها، وتبريرات التعديلات التي أدخلت على نص القوائم المالية المتعلقة بالسنة الفارطة إضافة إلى القيام بتحليل لأهم التطورات على مستوى أهم البنود.

وخلال اطلاع مصالح الهيئة على القوائم المالية لإحدى الشركات، تبين لها أن مجموع أموالها الذاتية كان دون نصف رأس المال نتيجة الخسائر المسجلة خلال السنة المنقضية. وحيث اقتضت أحكام

جودة المعلومة المالية

الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية في هذه الحالة أن يتولى مسؤولي الشركة المعنية استدعاء الجلسة العامة الخارقة للعادة خلال الأربعة أشهر المالية لتاريخ المصادقة على الحسابات للنظر فيما إذا كان يتعين حل الشركة. لذا طالبت الهيئة الشركة بتطبيق النص المذكور آنفاً.

وتنحصر أهمّ النقائص التي وقع الوقوف عليها في:

- عدم تقديم إيضاحات حول جدول التدفّقات النقديّة ووجود اختلاف بين نصّ القوائم والإيضاحات المتعلقة بها؛
 - عدم ذكر المرجع المزدوج بين القوائم المالية الفردية والإيضاحات المتعلقة بها وذلك خلافاً لما جاء به النظام المحاسبي الجاري به العمل؛
 - عدم وجود الإيضاحات المتعلقة خاصة بالأطراف المرتبطة؛
- وقد تمّت دعوة الشركات المخلّة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح هذه الأخطاء وإلى تقديم كل الإيضاحات المنصوص عليها.

4 - دعم العلاقة بين هيئة السوق المالية ومراقبي الحسابات :

في إطار مواصلة دعم العلاقة بينها وبين مراقبي الحسابات قامت هيئة السوق المالية بتوجيه مراسلات إلى مراقبي حسابات شركات المساهمة العامة قصد حثهم على تطبيق أحكام الفصل 3 سادساً من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية وذلك من خلال دعوتهم إلى ضرورة موافاة الهيئة بنسخة من كل تقرير يوجهونه إلى الجلسة العامة للشركات التي يراقبون حساباتها. وهذا الإجراء من شأنه أن ييسّر التعامل مباشرة مع مراقبي الحسابات في إطار مراقبة القوائم المالية المصاحبة لتقاريرهم.

5 - مراقبة المؤشرات الثلاثية لنشاط الشركات المدرجة :

خلال تحليل المؤشرات الثلاثية لنشاط الشركات المدرجة بالبورصة خلال سنة 2009 لوحظ عدم التزام عدّة شركات بأحكام الفصل 44 مكرّر من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة من حيث غياب التوضيحات الخاصّة بالقواعد المعتمدة لإعداد بعض المؤشرات، وضبط مؤيّدات التقديرات، واستعراض أهمّ الأحداث التي عاشتها الشركة خلال الفترة المعنية وتأثيرها على نشاطها. لذلك بادرت الهيئة بلفت نظر الشركات المعنية إلى أنّ تلك التوضيحات تمثل جزءاً متمماً للمؤشرات الثلاثية ودعتها إلى تلافى تلك الإخلالات وقد تولت الشركات المعنية إتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي النقائص ضمن نشرات إضافية للمؤشرات الثلاثية.

6 - التقرير السنوي للشركات :

شهدت سنة 2009 تحسنا ملحوظا على مستوى إرسال التقارير السنوية من قبل الشركات ذات المساهمة العامة وخاصة منها المدرجة بالبورصة وقد شمل هذا التحسن نسبة المبادرة بتمكين الهيئة من هذه التقارير. إلا أنه تبين، من خلال المراقبة التحليلية للتقارير السنوية المتعلقة بالسنة المالية 2008 وجود بعض الإخلالات تمثلت خاصة في غياب معلومات تتعلق بـ :

- تطور الشركة و أدائها خلال الخمس سنوات الأخيرة (المؤشرات العامة للنشاط) ؛
- التطور المتوقع لوضع الشركة وأفاقها المستقبلية (تقديم معطيات مرفقة بأرقام لمدة ثلاث سنوات) ؛
- إرشادات حول توزيع رأس المال وحقوق الاقتراع ؛
- معلومات حول شروط حضور الجلسات العامة ؛
- الأحكام المطبقة على تسمية وتعويض أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة ؛
- أهم التفويضات التي في حالة صلاحية والممنوحة من قبل الجلسة العامة إلى هياكل التسيير والإدارة ؛
- دور كل هيكل تسيير وإدارة ؛
- اللجان الخاصة ودور كل لجنة ؛
- تطور الأسعار والمبادلات بالبورصة منذ آخر جلسة عامة ؛
- تذكير موجز بأحكام القانون الأساسي المتعلقة بتخصيص النتائج ؛
- جدول تطور الأموال الذاتية والمراييح الموزعة بعنوان السنوات المالية الثلاث الأخيرة ؛
- تقرير اللجنة الدائمة للتدقيق بالخصوص فيما يتعلق باقتراح تسمية مراقب الحسابات عند الاقتضاء ؛
- عناصر حول الرقابة الداخلية.

ولتدارك هذه الاخلالات واصلت هيئة السوق المالية خلال سنة 2009 سعيها لتوحيد المعلومة المالية الموضوعة على ذمة المساهمين، وذلك بالتأكيد على تطبيق الفصل 44 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة والذي وقع تنقيحه بمقتضى قرار وزير المالية المؤرخ في 17 سبتمبر 2008 الذي نص على واجب إعداد التقرير السنوي للشركات ذات المساهمة العامة وفقا للأنموذج الموحد الملحق بالترتيب المذكور. وقد اعتمدت لذلك على نشر بلاغ في النشرة الرسمية لهيئة السوق المالية وعلى موقع الأنترنت وكذلك على المراسلة المباشرة للشركات المدرجة بالبورصة.

الباب الثالث

حماية المدخرين

1- حماية المدخرين بمناسبة العمليات المالية :

ضمانا لشفافية السوق واحتراما لقواعد سيرها تطالب الهيئة شركات المساهمة العامة مدها بالمعلومات والوثائق المتعلقة بنشاطها حتى تتمكن من القيام بالرقابة الضرورية لحماية المدخرين وذلك عند اقتناء كتلة نفوذ أو بمناسبة عروض عمومية للسحب أو عند القيام بعمليات مخصصة للأجراء.

1. مناسبة اقتناء كتلة النفوذ :

- رخصت هيئة السوق المالية لـ «شركة كيرانيس» في إنجاز عملية اقتناء كتلة من الأوراق المالية تمكنها من الحصول على حصة تفوق 40 % من حقوق الاقتراع في شركة المساهمة العامة «شركة إحياء جزر قرقنة» (سومفيك) تمثل 85 631 سهما أي 95,15 % من رأس المال بسعر 43,209 دينار للسهم الواحد وذلك عملا بأحكام الفصل 6 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية، والفصل الأول من الأمر عدد 795 لسنة 2006 المؤرخ في 23 مارس 2006 المتعلق بتطبيق أحكام الفصلين 6 و7 من القانون السالف الذكر، والفصول 166 إلى 170 من الترتيب العام لبورصة الأوراق المالية بتونس.

وقد أمرت الهيئة «شركة كيرانيس» بالقيام بعرض عمومي لشراء بقية رأس مال «شركة إحياء جزر قرقنة» (سومفيك) التي ليست بحوزتها والرّاجعة للمساهمين المالكين لـ 5 % على الأكثر من رأس مال الشركة في شكل التزام بضمان سعر محدد وعلى أساس نفس سعر اقتناء كتلة النفوذ وذلك لتمكين المساهمين الراغبين في ذلك من بيع أسهمهم، بنفس شروط بائعي الكتلة المعنية.

وقد تمّ إنجاز هذه العملية في شهر أكتوبر 2009 وخلال إجراء ضمان السعر المحدد لم يقع تقديم أسهم «شركة إحياء جزر قرقنة» (سومفيك) للبيع استجابة للعرض العمومي المذكور.

- رخصت هيئة السوق المالية للسيد محمد الهادي بن عياد والأشخاص الطبيعيين والمعنويين المتحالفين معه في اقتناء كتلة من الأوراق المالية تمكن من الحصول على حصة تفوق 40 % من حقوق الاقتراع في «الشركة الصناعية للأجهزة والآلات الكهربائيّة» (سيام) المدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس تمثل 7 505 357 سهما أي 53,46 % من رأس المال بسعر 1,300 دينار للسهم الواحد وذلك عملا بأحكام الفصول المذكورة أعلاه.

وقد أمرت الهيئة مقتني كتلة النفوذ بالقيام بعرض عمومي للشراء لاقتناء بقية رأس مال «الشركة الصناعية للأجهزة والآلات الكهربائيّة» (سيام) والذي ليس بحوزتهم أي 6 499 513 سهما ممثلة

لـ 46,29 % من رأس المال وذلك على أساس نفس سعر 1,300 ديناراً للسهم الواحد وبإيداع مشروع عرض عمومي للشراء في الغرض قبل إنجاز عملية اقتناء كتلة النفوذ يكون مصحوباً وجوباً بتغطية نقدية في شكل ضمان بنكي يساوي قيمة بقية الأسهم موضوع العرض العمومي للشراء.

وقد تمّ إنجاز هذه العملية في شهر نوفمبر 2009 وخلال مدة العرض العمومي للشراء لم يقع تقديم أسهم «الشركة الصناعية للأجهزة والآلات الكهربائية» (سيام) للبيع استجابة للعرض العمومي المذكور.

– رخصت هيئة السوق المالية لثلاث شركات متحالفة تنتمي لمجمع المنصف مزابي في اقتناء كتلة من الأوراق المالية تمكن من الحصول على حصة تفوق 40 % من حقوق الاقتراع في «الشركة الصناعية العامة للمصافي» (جيف فلتر) المدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس تمثل 4 566 084 سهماً أي 68,50 % من رأس مال الشركة بسعر 4,300 ديناراً للسهم الواحد وذلك عملاً بأحكام الفصول المذكورة سالفاً.

وقد أمرت الهيئة الشركات المقتنية لكتلة النفوذ بالقيام بعرض عمومي لشراء بقية رأس مال «الشركة الصناعية العامة للمصافي» (جيف فلتر) الذي ليس بحوزتها أي 2 099 916 سهماً تمثل 31,50 % من رأس المال وذلك على أساس نفس سعر 4,300 ديناراً للسهم الواحد وبإيداع مشروع عرض عمومي للشراء في الغرض قبل إنجاز عملية اقتناء كتلة النفوذ يكون مصحوباً وجوباً بتغطية نقدية في شكل ضمان بنكي يساوي قيمة بقية الأسهم موضوع العرض العمومي للشراء.

وقد تمّ إنجاز هذه العملية في شهر ديسمبر 2009 وخلال مدة العرض العمومي للشراء لم يقع تقديم أسهم «الشركة الصناعية العامة للمصافي» (جيف فلتر) للبيع استجابة للعرض العمومي المذكور.

– طبقاً لما التزم به المساهمون الأساسيون لشركة «مجموعة بولينا القابضة» صلب نشرة إصدار وإدراج أسهمها بالسوق الرئيسية للبورصة والمؤشر عليها من قبل هيئة السوق المالية، من إحالة الأسهم التي يملكونها في رأس مالها، بعد إدراجها بالبورصة، إلى شركة قابضة يتمّ بعثها للغرض، تأسست في هذا الإطار شركة «Founders Capital Partners» أحيل إليها 116 712 857 سهماً من رأس مال شركة «مجموعة بولينا القابضة» (تمثل 70,03 % من رأس مالها) والتي هي على ملك المساهمين الأساسيين.

وقد تقدّمت الشركة القابضة «Founders Capital Partners» بطلب إلى الهيئة لمنحها استثناء في عدم إلزامها بتقديم عرض عمومي إجباري، لشراء بقية رأس مال شركة «مجموعة بولينا القابضة» الذي ليس بحوزتها.

فاستجابت الهيئة للطلب اعتباراً أنّ عملية إحالة الأسهم قد تمت الإشارة إليها صلب نشرة الإصدار وأنه لن يكون لها تأثير على مساهمة المساهمين الأساسيين في رأس مال شركة «مجموعة بولينا القابضة» نظراً إلى وجود تحالف قانوناً تجاه هذه الأخيرة بين الشركة القابضة «Founders Capital Partners» والمساهمين الأساسيين لشركة «مجموعة بولينا القابضة» والشركات التابعة لهم وقرنائهم وأصولهم وفروعهم إلى غاية الدرجة الأولى.

كما لفتت الهيئة نظر الأطراف المعنية إلى خضوعهم، بالنسبة لكل تغيير لاحق من شأنه أن يمكن من الحصول على أغلبية حقوق الاقتراع في شركة «Founders Capital Partners»، إلى أحكام الفصول 6 و7 و8 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية.

- تحصلت «شركة المغرب للمساهمة القابضة» Maghreb Participation Holding على ترخيص من وزير المالية لاقتناء أسهم وسندات قابلة للتحويل إلى أسهم راجعة لشركة «مجمع تونس للتأمين Groupe des Assurances de Tunisie»، من ناحية، ولتحويل سندات قابلة للتحويل إلى أسهم، من ناحية أخرى، بحيث تفضي هذه العمليات إلى امتلاك أكثر من النصف من حقوق الاقتراع بالشركة المذكورة، وكذلك الترفيع في مساهمتها في رأس مال الشركة المعنية إلى نسبة 53,54%.

وإثر حصولها على نسبة 46,64% من رأس مال شركة «مجمع تونس للتأمين» نتيجة إنجاز عمليات اقتناء بالبورصة، تقدمت «شركة المغرب للمساهمة القابضة» بطلب إلى الهيئة لمنحها استثناء للإيداع الإجباري لمشروع عرض عمومي لشراء ما تبقى من رأس مال «مجمع تونس للتأمين» ولتطبيق إجراءات ضمان دفع سعر محدد.

وبعد الاطلاع على أحكام الفصل 6 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة وباعتبار من جهة أن تصنيف شركة «مجمع تونس للتأمين» ضمن شركات المساهمة العامة يرجع إلى نشاطها كشركة تأمين دون غيره وأن رأس مالها مغلق من جهة أخرى، قرّرت الهيئة الاستجابة لطلب «شركة المغرب للمساهمة القابضة» وإعفائها من تقديم عرض عمومي إجباري، لشراء بقية رأس مال الشركة المعنية.

- تمّ إعلام هيئة السوق المالية باعترام الإخوان لحممر بوصفهم المساهمين المرجعيين لـ «شركة الإنتاج الفلاحي بطبلبة» (سوبات) تأسيس شركة قابضة تسمى «Gallus»، تحال إليها الأسهم التي يملكونها في رأس مال «شركة الإنتاج الفلاحي بطبلبة» (سوبات) وعددها 1 457 508 سهما تمثل نسبة 69,41%. وفي هذا الإطار تم طلب منح الشركة القابضة «Gallus»، والتي هي بصدد التكوين، استثناء حتى لا تقوم بإيداع إجباري لمشروع عرض عمومي لشراء ما تبقى من رأس مال «شركة الإنتاج الفلاحي بطبلبة» (سوبات) وعدم إخضاعها لتطبيق إجراءات ضمان دفع سعر محدد.

ونظرا إلى أن عملية إحالة الأسهم سوف لن يكون لها تأثير على مساهمة المساهمين المرجعيين في رأس مال «شركة الإنتاج الفلاحي بطبلبة» (سوبات)، وباعتبار وجود تحالف قانونا تجاه هذه الأخيرة بين الشركة القابضة «Gallus» وبين المساهمين المرجعيين وقرنائهم وأصولهم وفروعهم إلى غاية الدرجة الأولى، قرّرت الهيئة الاستجابة لهذا الطلب وإعفاء الشركة القابضة المذكورة من تقديم عرض إما في صيغة عرض عمومي للشراء أو في شكل التزام بضمان سعر محدد، لشراء بقية رأس مال الشركة المعنية.

كما لفتت الهيئة نظر الأطراف المعنية إلى خضوعهم، بالنسبة لكل تغيير لاحق من شأنه أن يؤدي إلى الحصول على أغلبية حقوق الاقتراع في الشركة القابضة «Gallus»، إلى أحكام الفصول 6 و7 و8 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية.

2. بمناسبة عروض عمومية للشراء :

درست هيئة السوق المالية خلال سنة 2009 مشروع عرض عمومي للشراء مبسّط وقع إيداعه من قبل السيد نورالدين تيان المالك بالتّحالف مع بعض المساهمين لـ 717 942 سهما من أسهم شركة مساهمة عامّة هي «الشركة المالية للاستثمار Société Financière d'Investissement SOFI SICAF» تمثل 94,27 % من رأس مالها والمتعلق بطلب اقتناء بقية رأس مال الشركة المذكورة الذي ليس بحوزتهم أي 57 283 سهما تمثل 5,73% من رأس مال الشركة وذلك بسعر 10,500 دينار للسهم الواحد.

وبعد التّثبت من توفر الحماية اللازمة لمصالح صغار المساهمين وذلك بتمكينهم من بيع أسهمهم بشروط عادلة، قبلت الهيئة مشروع العرض العمومي للشراء المبسّط. وقد تمكن أصحاب العرض من اقتناء 50 899 سهما من أسهم الشركة المعنية وبالتالي امتلاك 99,36 % من رأس مالها .

3. بمناسبة عروض عمومية للسحب :

تقدّمت شركتا «Palm Beach Gestion S.A» و«Palm Beach Djerba Palace S.A» المالكتان بالتّحالف مع مجموعة من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لـ 2 414 309 سهما عاديًا من الأسهم العادية الراجعة لـ «شركة نزل شاطيء النّخيل تونس Palm Beach Hotels Tunisia -PBHT» تمثل 99,29 % من مجموع تلك الأسهم ولـ 389 759 سهما ذات أولوية في الرّبح دون حق الاقتراع من الأسهم ذات الأولوية في الرّبح دون حق الاقتراع للشركة المذكورة تمثل 90,84 % من مجموع تلك الأسهم (أي جمليًا ما يعادل 98,03 % من حقوق الاقتراع)، بطلب اقتناء بقية الأسهم أي 17 165 سهما عاديًا و39 325 سهما ذات الأولوية في الرّبح دون حق الاقتراع الراجعة للشركة المذكورة التي ليست بحوزتهم وهو ما يمثل 1,97 % من حقوق الاقتراع وذلك بسعر 8,540 دينارًا للسهم العادي الواحد أو للسهم ذات الأولوية في الرّبح دون حق الاقتراع الواحد.

وبعد التّثبت من توفر الضمانات اللازمة للحفاظ على حقوق ومصالح صغار المساهمين وبالخصوص فيما يتعلق بالسعر المقترح للشراء والذي تجاوز معدل السعر الناتج عن احتساب معدل أسعار البورصة على أساس حجم التداول لمدة الستين يوم عمل السابقة لبلاغ إيداع مشروع العرض العمومي للسحب، قبلت الهيئة مشروع العرض المقدم.

وقد تمّ إنجاز هذه العملية بين شهر ديسمبر 2009 وموفى شهر جانفي 2010، حيث تم خلال مدة العرض العمومي للسحب بيع 11 496 سهما عاديًا و35 249 سهما ذات الأولوية في الرّبح دون حق الاقتراع و97 حق إسناد لفائدة أصحاب العرض. وعلى إثر ذلك وقع شطب مجموع أوراق المساهمة في رأس مال «شركة نزل شاطيء النّخيل تونس» من قائمة الشركات المدرجة بالبورصة.

4. بمناسبة عمليات مخصّصة للأجراء :

تولت هيئة السوق المالية خلال سنة 2009 التّأشير على نشريتين موجزتين تعلّقتا بعمليتي إصدار عن طريق المساهمة العامّة قامت بها شركات أم ذات جنسيّة أجنبية لفائدة أجراء فروعها المتواجدة بتونس.

حماية المدخرين

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة أنه استناداً إلى التّقيّحات التي أدخلت على التّراتيب الأوروبيّة المتعلّقة بالنّشرة، اتخذت الهيئة نفس الإجراءات المتبعة من قبل مثيلاتها الأوروبيّة وأسّرت على كلتا النّشريّتين الموجزتين باعتماد وثيقة إعلام معفاة من التّأشيرة تم نشرها للغرض من قبل الشركة الأمّ.

II- حماية المدخرين بمناسبة النظر في الشكاوى :

انخفض عدد الشكاوى الواردة على الهيئة من 15 شكوى خلال سنة 2008 إلى 7 شكاوى سنة 2009 ووجهت ثلاث منها ضد وسطاء بالبورصة، أما الشكاوى الأخرى فقد تم توجيهها ضد بنوك بوصفها وسطاء مرخص لهم مكلفين بإدارة حسابات أوراق مالية وضد شركات مساهمة عامة.

كما نظرت الهيئة في ثلاثة شكاوى كانت تلقتها سنة 2008 وهي موجهة ضد وسطاء بالبورصة.

وتمحورت هذه الشكاوى حول المواضيع التالية :

1 - إنجاز عمليات بيع وشراء أوراق مالية دون أوامر صادرة عن صاحب الحساب :

تلقت الهيئة ثلاث شكاوى موجهة ضد وسطاء بالبورصة ماسكين لحسابات أوراق مالية تعلق موضوعها بإنجاز هؤلاء الوسطاء لعمليات بيع وشراء لأوراق مالية لفائدة الشاكين دون إذن منهم والحال أن حساباتهم هي من صنف التصرف الحر.

وتعلقت الشكاوى الأولى بعمليات أنجزت على حساب الشاكي تعود إلى فترة زمنية بعيدة. وخلافاً لإدعاءات الشاكي الذي أنكر إصداره لأوامر بورصة في خصوص العمليات المنجزة على حسابه، أثبتت التحريات أن بعض العمليات موضوع النزاع تمت بناءً على تعليمات صريحة صادرة عنه، وعمليات أخرى تمت من خلالها بامتيازات جبائية بحكم طبيعة الأوراق المالية المكتتبه، أما بقية العمليات فإن شركة الوساطة المشتكى بها ولئن لم تستظهر في خصوصها بأوامر صادرة عن الشاكي والحال أن التراتيب الجاري بها العمل توجب توفر أوامر كتابية من جهة واحتفاظ الوسيط بهذه الأوامر لمدة 15 سنة من جهة أخرى، فإنه تبين أن الشاكي كان قد إطلع عليها من خلال كشوفات تحصل عليها إبان إنجاز العمليات موضوع النزاع.

وفي شكوى ثانية حول نفس الموضوع، أثبتت التحريات أن شركة الوساطة المشتكى بها قامت بإنجاز عمليات شراء وبيع بالبورصة لفائدة الشاكي دون أوامر صادرة عنه أو عن شخص موكل من قبله والحال أن حسابه من صنف التصرف الحر، كما تبين وجود أخطاء أخرى من جانب شركة الوساطة تتعلق بعدم إبرام اتفاقية فتح حساب لفائدة الشاكي وعدم السعي إلى التعرف على القدرات المالية لهذا الأخير وتجربته وأهدافه وتطلعاته المالية، كفتح حسابات لصالح أشخاص آخرين في غياب عقود وكالة صادرة عنهم تحمل إمضاءات معرّفة بها للأطراف المعنية وذلك قصد الإكتمال لفائدة الشاكي في عروض عمومية للبيع. ولئن كانت هذه التصرفات من جانب المشتكى بها مخالفة للتراتب الجاري بها العمل، فإنه تبين أن الشاكي انتفع من العمليات موضوع النزاع.

أمّا الشكاوى الثالثة، فقد تبين من خلال الأبحاث المجراة في خصوصها أن شركة الوساطة المشتكى بها لم تتمكن من إثبات ما ادعته من أن العمليات موضوع النزاع المنجزة لفائدة الشاكي تمت بناءً على أوامر هاتفية صادرة عن هذا الأخير.

وقد قرر مجلس الهيئة في خصوص هذه الشكاوى الثلاث، توجيه لفت نظر إلى شركات الوساطة المعنية ودعوتها لوجوبية احترام الترتيب الجاري بها العمل كإعلام أصحاب الشكاوى بنتائج الأبحاث.

من جهة أخرى، وتبعا لهذه الشكاوى الصادرة عن حرفاء أصحاب حسابات تصرف حر، يعترضون من خلالها على عمليات البيع والشراء أنجزت لفائدتهم بدعوى أنهم لم يصدروا في شأنها أوامر، تم توجيه مكتوب لكافة الوسطاء لتذكيرهم بالنصوص القانونية المنظمة لهذا الجانب وبمسؤوليتهم في إثبات صدور أمر البورصة عن الحريف وإثبات تاريخ وساعة قبول الأمر وإحالاته.

2 - تنفيذ أوامر بيع :

وردت على الهيئة شكوى موجهة ضد بنك بوصفه وسيطا مرخصا له مكلف بإدارة حسابات الأوراق المالية يعرض فيها محررها أن البنك المذكور لم يقيم بتنزيل عملية شراء أسهم بحساب أوراقه المالية والحال أن المقابل المالي لهذه العملية تم سحبه من حسابه البنكي المفتوح لدى نفس البنك. وقد بينت الأبحاث أن أمر الشراء موضوع النزاع والصادر عن الشاكي لم يتم تنفيذه بالبورصة باعتبار أن سعر تداول الأسهم المعنية تجاوز السعر المحدد من قبل الحريف. أما بخصوص المبلغ المالي المسجل بحساب الشاكي بالجانب المدين، والذي ظن هذا الأخير أنه مقابل عمليات شراء الأسهم المعنية، فقد إتضح بأنه تم وفقا للإجراءات المعمول بها لدى البنك عند إصدار حريف لأمر شراء، إجراء تجميد وقتي لمبلغ مالي يساوي قيمة الأسهم موضوع الأمر حتى يضمن البنك خلاص العملية في صورة إنجازها. وقد تم رفع هذا التجميد بعد انتهاء مدة صلوحية أمر الشراء.

ونظرا لعدم وجود خطأ من جانب البنك وقيام الشاكي بسحب شكايته، قرر مجلس الهيئة حفظ الملف.

3 - تحويل محافظ أوراق مالية :

تلقت الهيئة شكايتين تعلق موضوعهما بمسألة نقل محافظ الأوراق المالية من وسيط إلى وسيط آخر.

فقد تقدم حريف بشكوى ضد شركتي وساطة بالبورصة معنيتين بعملية نقل محفظته بعد أن تبين له وجود إشكال في إتمام العملية. وبينت التحريات في الموضوع بأن الشاكي بوصفه شخصا غير مقيم، استوجب نقل حسابه، طبقا للإجراءات المعمول بها في هذا المجال، الإستظهار بوثائق من شأنها أن تثبت بأن المبالغ المستثمرة من قبله تمت بالعملة الصعبة وهي وثائق تعذر على الوسيط الذي كان يمسك حساب الشاكي توفيرها مما حال دون إتمام إجراءات نقل محفظة الشاكي. ويتدخل الهيئة تم الإسراع بإتمام إجراءات نقل محفظة الشاكي إلى الوسيط المعين من جانبه بعد تجاوز الإشكال المبين وذلك بعد موافقة الشاكي على عدم تحويل الأموال المتوفرة بحسابه بالدينار إلى عملة صعبة. وتبعا لذلك قرر مجلس الهيئة حفظ الشكوى.

أما الشكوى الثانية، فقد طلب محررها من الهيئة التدخل لدى شركة الوساطة بالبورصة المشتكى بها لنقل محفظة أوراقه المالية إلى وسيط آخر باعتبار أن المشتكى بها طالبت بالإمضاء على محضر لنقل

حماية المدخرين

محفظته يتضمن اعترافاً من جانبه بدين تدعي أنه تخلد بذمته. وقد بينت الأبحاث الأولية أن الإشكال الحاصل في خصوص نقل محفظة الشاكي إلى وسيط آخر مرده وجود نزاع قضائي قائم بين طرفي الشكوى في خصوص وضعية حساب الشاكي حيث قامت المشتكى بها برفع دعوى قضائية ضده في أداء دين تدعي أنه تخلد بذمته وهي قضية صدر في شأنها حكم استئنافي لفائدة الشاكي قامت المشتكى بها بتعقيبه. ولا تزال الأبحاث جارية في الموضوع.

4 - حول المعلومات الواردة بنشرة إصدار وإدراج شركة بالبورصة :

وردت على الهيئة شكوى يعرض فيها محررها بأنه قام بالاكتتاب في أسهم شركة بمناسبة عملية الترفيع في رأس مالها عن طريق الإكتتاب العمومي والإدراج بالسوق الرئيسية للبورصة وتبين له أن المعلومات الواردة بنشرة الإصدار والإدراج الخاصة بالشركة المذكورة والمؤشر عليها من قبل الهيئة تضمنت معطيات مغلوبة ومضللة حسب ذكره. وتولت الهيئة فتح بحث في الموضوع تبين من خلاله أن نشرة الإصدار والإدراج الخاصة بالشركة المشتكى بها تضمنت كافة المعلومات التي أوجبتها النصوص الترتيبية المعمول بها ولم تكشف التحريات عن أية معلومات مغلوبة أو مضللة مثلما ذهب إليه الشاكي الذي لم يدلي بما يدعم أقواله.

5 - مسك حسابات الأوراق المالية :

طلب شاكي من الهيئة التدخل لدى وسيط بالبورصة للتثبت من أسباب عدم تمكنه من حقوق إسناد راجعه له من عملية ترفيع في رأس مال شركة مساهمة عامة بإدماج الإحتياطي يملك الشاكي أسهما فيها. وأثناء إجراء البحث، تولت المشتكى بها تمكين الشاكي من مستحقاته وطلب هذا الأخير سحب شكواه. لذا، قررت الهيئة حفظ الملف.

6 - إعلام الحرفاء :

نظر المجلس في شكوى تعلق موضوعها برفض بنك تمكين الشاكي من كشف لحسابات أوراق مالية مودعة لديه بدعوى وجود منازعة قضائية بينهما في خصوص دين تخلد بذمة الشاكي. وتبين من خلال التحريات أن هذا الرفض غير مبرر باعتبار أن الترتيب الجاري بها العمل والمنطبقة على البنك المشتكى به بوصفه وسيطاً مرخصاً له مكلف بالإدارة، توجب عليه مد كل حريف صاحب حساب، يطلب ذلك، بشهادة مؤرخة تبين صنف الأوراق المالية المسجلة بحسابه وعددها وكذلك كل عناصر التعريف بصاحب الحساب وبالأوراق المالية التي بحوزته وكل التنصيصات التي تحملها كاليود المرتبطة بها. لذا، قرر مجلس الهيئة، عملاً بأحكام الفصل 40 من القانون عدد 117 لسنة 1994، توجيه أمر البنك المعني بتمكين الشاكي من شهادات في الأوراق المالية المسجلة بحسابه المفتوح لديه.

7 - واجبات الإعلام المحمولة على شركات المساهمة العامة :

تقدم مساهم في رأس مال شركة بشكوى ضد مسيرتها يعرض فيها بأن الشركة المعنية هي ذات مساهمة عامة على معنى الفصل الأول من القانون عدد 117 لسنة 1994 بإعتبار أن عدد المساهمين في رأس مالها يبلغ مائة مساهم، وبأن المسيرين لم يحترموا الواجبات المحمولة على هذا الصنف من الشركات.

وبالتحري في الموضوع، تبين أن عدد المساهمين في رأس مال الشركة المشتكى بها، ارتفع فعلا إلى أكثر من مائة مساهم ودامت هذه الوضعية لفترة زمنية محدودة لينخفض عدد المساهمين دون هذا العدد على إثر عمليات بيع لأسهم الشركة المعنية مما ينفي عنها صفة الشركة ذات المساهمة العامة.

III- أبحاث هيئة السوق المالية :

قامت مصالح الهيئة خلال سنة 2009 بإجراء ثمانية أبحاث تتوزع كما يلي: إثنان منها تعلقا بعمليات مالية غير مرخص فيها وأربعة منها تعلقت بسوق أسهم شركات مدرجة، أما البحثان المتبقيان فقد خصّا شركتي وساطة بالبورصة.

1 - الأبحاث المتعلقة بعمليات مالية غير مرخص فيها :

تولت الهيئة فتح بحثين حول نشاط شركتين بعد أن تبين لها تعاطيهما لأنشطة لها علاقة بالسوق المالية.

في خصوص البحث الأول فقد وقع فتحه بعد أن بلغ إلى علم هيئة السوق المالية أن شركة منتصبة بالبلاد التونسية تعرض على التونسيين المقيمين الاستثمار في الأسواق العالمية للعقود المالية الآجلة المرتبطة بالمواد الأولية عبر شركة أجنبية تنشط في مجال السمسرة والاستثمار.

وأفرزت التحريات التي قامت بها مصالح الهيئة أن الشركة المعنية قد استدرجت أشخاص تونسيين مقيمين قصد الاستثمار بالأسواق العالمية بواسطة شركة السمسرة الأجنبية والتي تبين أنها غير مرخص لها لممارسة نشاط الوساطة المالية حسب ما أفادتنا به السلطة التعديلية الراجعة لها بالنظر.

كما اتضح من خلال التحريات أن نشاط الشركة المنتصبة بتونس يتمثل في التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير وذلك بجمع أموال لتوظيفها في أسواق مالية أجنبية لاقتناء أدوات مالية آجلة مرتبطة بمواد أولية من خلال شركة سمسرة أجنبية والحال أن نشاط التصرف في المحافظ المالية يخضع لترخيص مسبق طبقا للقوانين المنظمة لهذا القطاع. ولممارسة هذا النشاط تولت الشركة المعنية بالبحث القيام بنشاط السعي المصفاقي المالي من خلال الاتصال مباشرة أو بواسطة الهاتف، بأشخاص تونسيين وتوجيه رسائل لهم لحثهم على الاستثمار في أدوات مالية أجنبية وهو نشاط مخصص لوسطاء البورصة وفقا للقوانين والتراتب المنظمة لمهنة الوساطة بالبورصة.

والى جانب المخالفات المتعلقة بالسوق المالية، ارتكبت الشركة المعنية مخالفات أخرى تتمثل في تكوين شركة في إطار مجلة تشجيع الاستثمارات والقيام بعمليات مالية خاضعة لترخيص مسبق ليست لها علاقة بموضوع الشركة، كمخالفة قانون الصرف.

وتبعاً لذلك اتخذت الهيئة إجراءات من بينها :

- نشر بلاغ بالنشرية الرسمية للهيئة وبصحيفتين يوميتين لإعلام العموم بعدم أهلية الشركة المعنية بالبحث للقيام بنشاط مالي في تونس.

حماية المدخرين

- دعوة صاحب الشركة للتوقف الفوري والكلي عن ممارسة نشاط التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير ونشاط السعي المصفاي المالي.

- تقديم عريضة إلى السيد رئيس المحكمة الابتدائية بتونس والحصول على إذن منه بعقلة الأموال والقيم والسندات الراجعة للشركة المعنية وكذلك بتوقيفها وقتيا عن النشاط.

أما البحث الثاني فقد تم فتحه على إثر تفتن مصالح الهيئة إلى أن شركة مقيمة بالبلاد التونسية تقوم بتوزيع مراسلات إلكترونية للعموم، ورد فيها بأنها تمثل بأفريقيا والشرق الأوسط شركة وساطة أجنبية وتعرض على العموم خدماتها المتمثلة في تكوين خاص في مجال التداول في الأسواق المالية العالمية والسوق العالمية للعملة ثم تمكينهم من التدخل على هذه الأسواق.

وقد أثبتت التحريات أن الشركة المعنية بالبحث وصاحبها يمارسان بالبلاد التونسية ولحساب الشركة الأجنبية المذكورة، نشاط السعي المصفاي المالي ونشاط الوساطة بالبورصة والحال أن هذه الأنشطة مخصصة لوسطاء البورصة المرخص لهم وفقا للقوانين والتراتيب المنظمة لنشاط الوساطة بالبورصة، وأنهما يسديان بالبلاد التونسية ولحساب نفس الشركة الأجنبية، خدمات مالية لفائدة الأشخاص غير المقيمين تتمثل في تسهيل عمليات على العملة في أسواق الصرف العالمية وكذلك الإستثمار في الأدوات المالية بالأسواق العالمية وهو نشاط منظم بموجب مجلة إسداء الخدمات المالية لغير المقيمين الصادرة بمقتضى القانون عدد 64 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009 ويستوجب تراخيص مسبقة من السلطات المختصة والتي في غيابها تعرض مرتكبيها لعقوبات جزائية.

وقد اتخذت الهيئة قرارات من بينها :

- نشر بلاغ بالنشرية الرسمية للهيئة وبوكالة تونس أفريقيا للأنباء وبصحف يومية لإعلام العموم بعدم أهلية المعنيين بالأمر للقيام بنشاط مالي في تونس باعتبار عدم حصولهما على تراخيص في الغرض.

- تقديم طلب إلى السيد رئيس المحكمة الابتدائية بتونس على معنى الفصل 43 من القانون عدد 117 لسنة 1994 للإذن بتوقيف المعنيين وقتيا عن النشاط المهني.

2 - الأبحاث المتعلقة بسوق أسهم شركات مدرجة :

تمحورت الأبحاث المتعلقة بسوق أسهم شركات مدرجة بالمواضيع التالية :

- تجاوز عتبة مساهمة في رأس مال شركة مدرجة :

قامت الهيئة بفتح بحث حول تجاوز عتبة مساهمة في رأس مال شركة مدرجة على إثر إعلامها من قبل الوسيط المرخص له المفوض الماسك لحسابات الأوراق المالية للشركة المعنية بحصول هذا التجاوز.

وقد تبين من خلال التحريات أن أحد المستثمرين توصل بالتحالف مع شركة يمتلكها وأفراد عائلته إلى حيازة أكثر من 5 % من رأس مال شركة مدرجة بالبورصة على إثر عمليات شراء أسهم قام بها لفائدة الأشخاص المذكورين، ولم يرق المعنى بالتصريح بذلك في الأجال القانونية المنصوص عليها بالفصل

8 فقرة أولى من القانون عدد 117 لسنة 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية، أي خمسة أيام عمل من تاريخ التجاوز، وإنما قام بذلك بصفة متأخرة.

وقد قرر مجلس الهيئة عملاً بأحكام الفصل 40 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المذكور حرمان الأوراق المالية المكتسبة تجاوزاً لعتبات المساهمة القانونية من حق الإقتراع في الجلسات العامة للمساهمين التي تنعقد خلال فترة الثلاث سنوات الموالية لتاريخ تصحيح الوضع تلقائياً وتبسيط خطية مالية على المعنى لفائدة الخزينة العامة للدولة. كما قامت الهيئة بإعلام الشركة المصدرة بهذا القرار لإتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق عقوبة الحرمان.

- حول إمكانية استغلال معلومة داخلية تتعلق بشركات مدرجة

رصدت مصالح الهيئة حركية إستثنائية على سوق أسهم ثلاث شركات مدرجة بالبورصة وذلك على مستوى أسعارها والكميات المتداولة، وتزامنت هذه الحركية مع نشر معلومات تتعلق بوضعية وآفاق هذه الشركات. لذا تم فتح أبحاث في الغرض قصد التثبت من مدى احترام الأحكام القانونية والترتيبية الجاري بها العمل وخاصة تلك المتعلقة باستغلال معلومة داخلية.

تعلق البحث الأول بسوق أسهم شركة مدرجة شهدت أسعارها ارتفاعاً ملحوظاً وتداول كميات هامة عليها وذلك مباشرة قبل نشر الشركة لمعلومة مفادها إمكانية قيامها بالتفويت في جزء من مساهمتها في شركة يعتزم مالكها إدراج أسهمها بالبورصة وهو ما من شأنه أن ينعكس إيجابياً على الوضعية المالية للشركة موضوع البحث. وقد أفرزت التحريات أن المعلومات التي تم نشرها لا ترتقي إلى مستوى المعلومات الداخلية كما عرفت الترايب الجاري بها العمل لكونها لا تكتسي صبغة سرية إذ سبق وأن وقع تعميمها وليست بمعلومة ذات صبغة خاصة لكون عملية التفويت المذكورة تدرج ضمن الإطار الطبيعي لنشاط الشركة المعنية بالبحث. لذا، قرر مجلس الهيئة حفظ الملف.

أما البحث الثاني فقد تم فتحه على إثر رصد مصالح الهيئة لتداول كميات هامة من أسهم شركة مدرجة وذلك خلال فترة زمنية وجيزة سبقت نشر بلاغ يتعلق بطلب الحصول على ترخيص من الهيئة لاقتناء كتلة من أسهم الشركة موضوع البحث من قبل مستثمرين. وقد أفرزت التحريات أن نشر البلاغ المذكور سبقته مفاوضات بين المالكين الأصليين للشركة والمستثمرين الراغبين في اقتناء كتلة من أسهم الشركة المعنية وتشكل هذه المفاوضات معلومة داخلية على معنى الفصل 51 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة باعتبارها معلومة محددة ودقيقة تتعلق بمشروع عملية مالية مكتملة الجوانب من حيث شروع أطراف العملية في مفاوضات، كذلك فهي معلومة تكتسي صبغة سرية ومن شأن تعميمها أن يؤثر على سعر أسهم الشركة المعنية. أما من حيث المتدخلين على أسهم هذه الأخيرة خلال الفترة التي تمت فيها المفاوضات المذكورة، فإن التحريات لم تثبت أن تدخلهم من شأنه أن ينطوي على إستغلال معلومة داخلية. وقد نظر مجلس الهيئة في الملف خلال سنة 2010 وقرر حفظه.

تعلق بحث ثالث بسوق أسهم شركة مدرجة عرفت أسعارها نسقاً تصاعدياً في ظل تداول كميات هامة من أسهمها وذلك قبيل إعلان الشركة عن تحسن ملحوظ في نتائجها المالية.

3 - الأبحاث لدى وسطاء بالبورصة :

خلال سنة 2009 وتبعاً لعمليات التفقد التي أجرتها مصالح الهيئة لدى وسطاء بالبورصة، تبين أن شركتي وساطة بالبورصة سجلتا نقصاً على مستوى أموالها الذاتية. لذا تم فتح بحثين في الموضوع.

وقد أفرزت التحريات المجراة لدى شركة الوساطة الأولى وجود بعض النقائص على مستوى تنظيمها والرقابة الداخلية من جهة، وتدهور وضعيتها المالية إذ انخفضت أموالها الذاتية إلى دون النصف من رأس مالها من جهة أخرى.

وقد عملت الشركة على رفع النقائص التي تم الوقوف عليها وقدمت برنامجاً لتعزيز أموالها الذاتية، كما تم إخضاعها إلى مراقبة مستمرة من قبل الهيئة.

في خصوص البحث الثاني، فقد بينت التحريات الأولية أن شركة الوساطة المعنية شرعت في اتخاذ إجراءات لتعزيز أموالها الذاتية التي انخفضت دون رأس مالها وهي لا تزال محل متابعة من قبل الهيئة.

الباب الرابع

حماية الإيداع الجماعي

تقوم هيئة السوق المالية بترخيص ومراقبة مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وكذلك شركات التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير.

وتقوم كذلك الهيئة بمراقبة توزيع أسهم وحصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية، بما في ذلك التدقيق في نوعية المعلومات المنشورة للعموم.

وواصل قطاع التصرف الجماعي تطوره خلال سنة 2009 حيث بلغت الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية* 4 380 مليون دينار في 31 ديسمبر 2009 مقابل 3 642 مليون دينار في 31 ديسمبر 2008.

وبلغت حصة المؤسسات الرقاعية 88,5 % من المجموع مقابل 88,8 % سنة 2008 .

وساهمت مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية في تطوير السوق الأولية حيث اكتتبت في جل إصدارات الشركات المدرجة بالبورصة وإصدارات رفاع الخزينة.

ويبرز الجدول التالي تطور الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ونسبتها من إجمالي الناتج المحلي ومن إجمالي الإيداع الوطني.

مليون دينار

2009	2008	2007	2006	2005	
4 380	3 642	3 042	2 639	2 357	الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية*
20,26	19,7	15,3	12,0	18,0	نسبة التطور السنوي (%)
45,7	7,3	6,8	6,4	6,2	النسبة من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (%)
82,35	32,6	30,8	28,3	29,3	النسبة من إجمالي الإيداع الوطني بالأسعار الجارية (%)

* دون إعتبار صناديق المساعدة على الإنطلاق والصناديق المشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية.

أ. إحداه مؤسسهات ءوظفف جماعف فف الأوراق المالفة وشركاه ءصرف :

منءه هفئة السوق المالفة ءلال سنة 2009 ءراطفء ءالفة :

- 11 ءرففص ءءوفف صناهفء مءشركة ءءوظفف فف الأوراق المالفة منها ءلاءه ءراطفص ءءوفف صناهفء مءشركة ءءوظفف ذاء رأس مال ءءمفة ؛
 - ءرففص ءءففر مءصرف شركة إسءءمار ذاء رأس مءفر؛
 - ءرففصف ءءففر المءصرف الإءارف والمءاسبف لصنءوقف مءشركف ءءوظفف فف الأوراق المالفة؛
 - ءرففص ءءسمفة موزع ءفء صناهفء مءشركة ءءوظفف فف الأوراق المالفة؛
 - ءرففصف ءءوفف شركءف ءصرف فف مءافظ الأوراق المالفة لفاءءة الففر؛
 - ءرففص فف ءففر الصنف من شركة ءصرف فف مؤسسهاء ءءوظفف الجماعف فف الأوراق المالفة إلى شركة ءصرف مرءص لها فف ءعاطف ءءصرف الفرفءف وءءصرف فف شركاء الاسءءمار ذاء رأس المال المءفر وفف الصناهفء المءشركة ءءوظفف فف الأوراق المالفة؛
 - ءرففص فف ءففر هفكلاء رأس المال لشركة ءصرف فف مءافظ الأوراق المالفة لفاءءة الففر.
- وبءلك ففكون عءء مؤسسهاء ءءوظفف الجماعف فف الأوراق المالفة ءف فف ءالة نشاء ففعلف 97 مؤسسهة فف موفف سنة 2009 موزعة ءسب مءكونات مءافظ أوراقها المالفة ءمأ ففلف:

- 31 مؤسسهة ءوظفف جماعف فف الأوراق المالفة الرقاءفة

- 57 مؤسسهة ءوظفف جماعف فف الأوراق المالفة مءءلطة

- صنءوقف مءساعءة على الإنءلاق

- 7 صناهفء مءشركة ءءوظفف ذاء رأس مال ءءمفة

مءقابل 85 مؤسسهة سنة 2008 منها 30 مؤسسهة فف الأوراق المالفة الرقاءفة و 46 فف الأوراق المالفة المءءلطة وصنءوقف مءساعءة على الإنءلاق و 7 صناهفء مءشركة ءءوظفف ذاء رأس مال ءءمفة.

II. نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية* :

تطور قطاع التصرف الجماعي في سنة 2009 على النحو التالي :

ارتفعت قيمة الأصول الصافية من 3 642 مليون دينار في 31 ديسمبر 2008 إلى 4 380 مليون دينار في 31 ديسمبر 2009 مسجلة نسبة نمو بـ 20,26 %

وتبلغ الأصول الصافية للمؤسسات الرقابية 3874 مليون دينار أي ما يمثل 88,5 % من القيمة الجمالية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.

وبلغت التدفقات الصافية للأموال المستقطبة من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية 672 مليون دينار مقابل 327 مليون دينار سنة 2008.

وسجل عدد المساهمين في شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير وحاملي حصص الصناديق المشتركة للتوظيف في الأوراق المالية ارتفاعا بنسبة 9,5 % ليبلغ 46 755 مساهما مقابل 42 700 مساهما في موفى سنة 2008.

وتطورت مردودية مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2009 إذ بلغ معدل مردودية هذه المؤسسات حوالي 5,10 % وبلغ معدل مردودية الصنف الرقابي 3,94 %.

ارتفعت المبالغ الموظفة من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الرقاع المصدرة من قبل الشركات إذ مثلت 22,05 % من الأصول الصافية مقابل 17,74 % سنة 2008.

وفي المقابل انخفضت المبالغ الموظفة من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في رقاع الخزينة إذ مثلت 42,92 % من الأصول الصافية مقابل 45,9 % سنة 2008.

أما مساهمة هذه المؤسسات في الاكتتاب في القروض الرقابية المصدرة من قبل شركات المساهمة العامة، فقد بلغت 446,04 مليون دينار مقابل 254,7 مليون دينار سنة 2008 ومثلت 4,71 % من مجموع الأموال المكتتبه في القروض الرقابية المصدرة.

كما أنّ 65,25 % من قائم القروض الرقابية في 31 ديسمبر 2009 مكتتب من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.

* دون إعتبار صناديق المساعدة على الإنطلاق والصناديق المشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية.

حماية الإيداع الجماعي

في حين لم تتجاوز حصة التوظيفات في سندات المساهمة في رأس المال من الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي نسبة 6,61 % من جملة الأصول الصافية، أما الحصة التي تملكها تلك المؤسسات في محافظ مثيلاتها فقد كانت في حدود 2,99 % من جملة الأصول الصافية.

وارتفعت الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة بنسبة 20,26 % . وبالنسبة لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية فقد ارتفعت بنسبة 19,79 % مقارنة بسنة 2008.

مليون دينار

2009	2008	2007	2006	2005	
4 380	3 642	3 042	2 639	2 357	الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية *
20,26	19,7	15,3	12,0	18,0	نسبة التطور السنوي (%)
506	408	269	174	153	الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة
24,02	51,7	54,6	13,7	68,1	نسبة التطور السنوي (%)
3 874	3 234	2 773	2 465	2 204	الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية
19,79	16,6	12,5	11,8	15,6	نسبة التطور السنوي (%)

* دون إعتبار صناديق المساعدة على الإنطلاق والصناديق المشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية.

III. مراقبة مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية :

ضمانا لحسن سير السوق وسلامة المعاملات بها أوكل المشرع لهيئة السوق المالية مسؤولية مراقبة مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية، ولهذا الغرض تقوم الهيئة بعمليات مراقبة من خلال الوثائق كإجراء عمليات تفقد ميدانية.

1. عمليات المراقبة من خلال الوثائق :

شملت هذه العمليات مراقبة أجال إرسال القوائم الربع سنوية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ومدى احترام نسب توظيف الأصول وقاعدة تركيبة الأصول الصافية وقاعدة توزيع المخاطر ومتابعة عملية تصحيح النقائص التي تم التفتن إليها.

ففيما يتعلق بأجال إرسال القوائم الربع سنوية لوحظ تقلص عدد حالات التأخير في إرسال هذه القوائم حيث بلغ عدد المؤسسات التي تأخرت 10 مؤسسات ولم يتعدى التأخير 15 يوما.

أمّا بخصوص عدم احترام قواعد التوظيف، فالملحوظ أنّ جلّ التجاوزات التي ضبطت مردها الاكتتاب في أسهم أو رقعاص مصدرة من قبل نفس المؤسسة في حين لم تحترم 5 مؤسسات قاعدة عدم حيازة أكثر من 10 % من نفس الصنف من الأوراق المالية.

وقد تمت دعوة مؤسسات التوظيف الجماعي المخالفة إلى التقيد بقواعد توزيع المخاطر التي ضبطها القانون وإلى تسوية وضعيتها، علماً وأنّ جلّ هذه التجاوزات تعلقت بقروض رقاعية مجملها مضمون وذات مردودية مرتفعة وقد تمّ الاكتتاب فيها قبل صدور القانون.

2. عمليات التفقد الميدانية :

تخضع مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وكذلك المتصرفون والمودع لديهم والمسيريون والعاملون تحت إمرتهم إلى مراقبة هيئة السوق المالية. وتهدف هذه المراقبة إلى التثبت من مدى تطبيق مؤسسات التوظيف الجماعي للأحكام القانونية والترتيبية الجاري بها العمل.

كما تقوم الهيئة بالتثبت من مدى تطبيق القوانين من طرف المؤسسات الخاضعة لرقابتها، وبتقييم النظام الداخلي والموارد الموضوعية على ذمة المتصرفين. وترمي هذه الرقابة كذلك إلى التثبت من النظام الداخلي والإجراءات وخاصة منها الموارد البشرية والمادية، وكذلك من مدى وجود تضارب المصالح ومدى تداخل المهام المتعلقة بالتصرف في الأصول وعمليات الإكتتاب وإعادة الشراء.

وخلال سنة 2009 قامت الهيئة بعمليات مراقبة لغرض التثبت من مدى التزام المتصرفين بتطبيق القوانين واحترام القواعد المهنية التي بدونها لا يمكن للسوق أن تنشط بصفة عادية.

وشملت عملية الرقابة 43 مؤسسة توظيف جماعي في الأوراق المالية و10 متصرفين و6 مودع لديهم أصول هذه المؤسسات.

وإثر عمليات المراقبة، قامت الهيئة بمكاتبة المتصرفين والمودع لديهم لإعلامهم بالنقائص والإخلالات التي تم الوقوف عليها ومطالبتهم بتصحيح الوضعية.

2-1- حصيلة عمليات مراقبة المتصرفين :

خلال عمليات التفقد المجراة سنة 2009، راقبت الهيئة وسائل العمل والنظام الداخلي والإجراءات الخاصة بالتصرف في المحافظ وكذلك عمليات الإكتتاب وإعادة الشراء.

وأدت عمليات المراقبة إلى رفع النقائص التالية :

- على مستوى وسائل العمل والنظام الداخلي والإجراءات :

حماية الإيداع الجماعي

- مراقبة نشاط التصرف الجماعي دون تحرير تقرير للهيئة في الغرض؛
- عدم وجود تحيين للدفاتر المحاسبية الإجبارية أو التأخير في القيام به؛
- عدم وجود تحيين لنشرات فتح الإكتتاب للعموم.
- على مستوى التصرف في الأصول :
- عدم إحترام القواعد الإحتياطية ؛
- تسرب أخطاء مادية عند احتساب قيمة التصفية.

2-2- حصيلة مراقبة المودع لديهم :

يقوم المودع لديه بمهام حفظ الأصول ومراقبة مدى مطابقة قرارات مؤسسة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية أو المتصرف للقوانين والتراتيب كما يضطلع بدور خلال مدة نشاطه في مؤسسة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية كالتصرف في عمليات الإكتتاب وإعادة الشراء والتصرف في الخصوم.

وخلال عمليات المراقبة المنجزة سنة 2009، قامت الهيئة بالتحثيث من مدى قيام المودع لديهم بالواجبات المحمولة عليهم.

ولهذا الغرض قامت مصالح الهيئة بعمليات مراقبة على عين المكان شملت 6 مؤسسات مودع لديها.

وخصت هذه العمليات الموارد البشرية والمعلوماتية وتنظيم القسم الذي يمارس مهمة المودع لديه ومصادر المعلومات المستعملة.

وإثر عمليات المراقبة، تبين للهيئة وجود نقائص تتعلق بعدم وجود معلومات حول الدورية الطبيعية للتحثيث من احتساب قيمة التصفية واحترام النسب والقواعد الاحتياطية وعدم توثيق إجراءات المراقبة والعلاقات مع المتصرفين أو محاسبي مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وغياب إرشادات حول طريقة التصرف عند اكتشاف إخلالات.

ولتصحيح النقائص التي تمّ الوقوف عليها قامت مصالح الهيئة بمطالبة المؤسسات المعنية باتخاذ الإجراءات الضرورية لتلافيها وفق برامج محددة للغرض.

الباب الخامس

تدعيم الإطار التشريعي والترتيبي

يعد تطوير المناخ القانوني للسوق المالية بمثابة حجر الزاوية للارتقاء بأدائها. وفي هذا الإطار تبادر هيئة السوق المالية وتشارك في تدعيم الإطار التشريعي والترتيبي قصد حماية الادخار المستثمر في الأوراق المالية بما يضمن سلامة السوق ونزاهة المعاملات فيها.

ويقتضي تحقيق هذه الأهداف تطعيم التشريعات والتراتب بالقواعد الملائمة لتأطير نشاط المتدخلين في السوق على أفضل وجه ولسد الفراغات القانونية إن وجدت.

كما تتولى الهيئة ضمن مهام الإحاطة التي تقوم بها لفائدة المتعاملين بالسوق الإجابة على الاستشارات الواردة عليها بما يساهم في توضيح بعض جوانب الإطار التشريعي والترتيبي المنظم للسوق المالية.

1. تنقيح وإتمام النصوص التشريعية والترتيبية :

1 - تنقيح الفصل 46 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية :

قصد جعل الإطار القانوني المنظم لهيئة السوق المالية مطابقا للقواعد المعمول بها دوليا في مجال تبادل المعلومات بين الهيئات التعديلية بما يمكن من تدعيم سبل التعاون بين هيئة السوق المالية وبقية الهيئات التعديلية المثيلة خاصة في إطار أنشطة المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال تم تنقيح الفصل 46 من القانون عدد 117 لسنة 1994 بمقتضى القانون عدد 64 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009 والمتعلق بإصدار مجلة إسداء الخدمات المالية لغير المقيمين.

وسيمكن هذا التنقيح هيئة السوق المالية من إبرام اتفاقيات :

- مع الهيئات التعديلية للقطاع البنكي وقطاع التأمين تتعلق خاصة :

■ بتبادل المعلومات والخبرات

■ بتنظيم برامج للتكوين

■ بإنجاز عمليات رقابة مشتركة.

تدعيم الإطار التشريعي والترتيبي

- مع هيئات أجنبية مماثلة أو تلك التي تمارس صلاحيات شبيهة بصلاحياتها تتعلق خاصة بتبادل المعلومات والتعاون في مجال الأبحاث في إطار ممارسة مهامها ووفقا للشروط التالية :
- يجب أن تكون المعلومات المتبادلة ضرورية لإنجاز عمل الهيئة المماثلة الطالبة ولا يجب استعمالها إلا للهدف المذكور؛
- لا يمكن الاعتصام بالسريّة المهني بالنسبة لهيئة السوق المالية فيما يتعلق بتبادل المعلومات ؛
- يجب على الهيئة المماثلة الطالبة أن تحافظ على سرّيّة المعلومات وأن توفر الضمانات اللازمة والمعمول بها من قبل هيئة السوق المالية على الأقل للحفاظ عليها.
- كما ينص الفصل 46 جديد على الحالات التي يجب فيها على هيئة السوق المالية رفض تبادل المعلومات :
- إذا كانت المعلومات من شأنها أن تمسّ بالأمن العام أو بالمصالح الحيوية للبلاد التونسية ؛
- إذا تم فتح تتبعات عدلية أمام المحاكم التونسية بخصوص نفس الوقائع أو ضدّ نفس الأشخاص الذين تتعلق بهم هذه المعلومات ؛
- إذا كان الطلب يخصّ أشخاصا تمّ بشأنهم إصدار أحكام نهائية حول نفس الوقائع من قبل المحاكم التونسية ؛
- إذا كان الطلب من شأنه أن يتعارض مع القوانين والتراتيب الداخلية ؛
- عندما يصدر الطلب من هيئة مماثلة لا تتعاون مع هيئة السوق المالية في هذا المجال.

2 - مجلة إسداء الخدمات المالية لغير المقيمين :

في إطار السياسة الوطنية الرامية إلى تدعيم صيغ مساهمة القطاع الخاص في تمويل وتنمية الاقتصاد التونسي والارتقاء بتونس إلى ساحة مالية إقليمية، تمّ إصدار مجلة إسداء الخدمات المالية لغير المقيمين بمقتضى القانون عدد 64 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009.

وتهدف هذه المجلة إلى إحداث سوق مالية غير مقيمة تخضع لنفس القواعد المعمول بها عالميا مما سيوفر للمستثمرين غير المقيمين فرص استثمار متنوعة من خلال تقديم أدوات ومنتجات مالية جديدة وهو ما سيمكن من استقطاب مؤسسات مالية ذات صيت عالمي.

كما تمثل المجلة التي تمّ إصدارها نصا قانونيا موحدا وشاملا لتأطير نشاط مسديي الخدمات المالية غير المقيمين استئناسا بالتشريع المقارنة والمعتمدة في أغلب الساحات المالية العالمية المتقدمة وبالخصوص باللوائح الأوروبية حتى يتسنى للمستثمرين أخذ رؤية واضحة للإطار القانوني المنظم لهذا النشاط لا سيما على مستوى الالتزامات والواجبات.

تدعيم الإطار التشريعي والترتيبي

وقد تضمنت المجلة جملة من الأحكام تتعلق بالخصوص بالمسائل التالية :

- إرساء أدوات مالية جديدة تستجيب لتطلعات المستثمرين غير المقيمين وأنواع جديدة من مؤسسات الادخار الجماعي ؛
- تأطير الخدمات المالية المسداة في السوق المالية غير المقيمة على مستوى التعريف وشروط الممارسة والمراقبة ؛
- إحداث قسم غير مقيم صلب بورصة الأوراق المالية بتونس يخصص حصرا لتداول الشركات غير المقيمة ؛
- توضيح دور سلط الإشراف في السوق غير المقيمة فيما يتعلق بمراقبة نشاط المؤسسات المالية غير المقيمة.

3 - تنقيح الأمر عدد 1294 لسنة 2006 المؤرخ في 8 ماي 2006 المتعلق بتطبيق أحكام الفصل 23 من القانون عدد 96 لسنة 2005 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005 :

لمواكبة تطور نشاط التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير ولتدعيم الحماية التي يحظى بها المستثمرون في هذا المجال ساهمت هيئة السوق المالية في تنقيح الأمر عدد 1294 لسنة 2006 المؤرخ في 8 ماي 2006 بمقتضى الأمر عدد 1502 لسنة 2009 المؤرخ في 18 ماي 2009 و ذلك فيما يتعلق بالنقاط التالية :

- التنصيص على إمكانية منح الترخيص لتعاطي صنف واحد أو أكثر من أصناف التصرف وذلك على أساس برنامج النشاط والوسائل البشرية والمالية المتوفرة لدى شركة التصرف. حيث نجد إضافة إلى التصرف الفردي، التصرف في شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير وفي الصناديق المشتركة للتوظيف في الأوراق المالية وفي الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية وفي صناديق المساعدة على الانطلاق. ويتطلب تعاطي كل صنف من أصناف التصرف المشار إليها توفير وسائل مالية وبشرية كافية وإعداد برنامج نشاط ملائم من قبل شركة التصرف؛
- التنصيص على أنه لا يمكن لأي شخص أن يؤسس أو ييسر أو أن يكون عضوا بمجلس إدارة أو بهيئة إدارة جماعية أو بمجلس مراقبة شركة تصرف إذا كان صدر عليه حكم بات من أجل مخالفة النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بمنع غسل الأموال؛
- التنصيص على وجوب إيداع الأوراق المالية والأموال الراجعة للحرفاء لدى بنك على معنى القانون المتعلق بمؤسسات القرض على أن تبقى للحريف حرية اختيار البنك أو البنوك المودع لديها وذلك لمزيد حماية أموال الحرفاء ولتكريس مبدأ استقلالية نشاط التصرف عن الإيداع؛
- التنصيص على وجوبية تعيين مسؤول عن مراقبة الامتثال والمراقبة الداخلية وذلك من قبل شركة التصرف نظرا لما توفره هذه الخطة من ضمانات في إطار حماية مصالح المستثمرين.

4 - تنقيح ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة :

نظم الفصل 3 من مجلة الشركات التجارية كما تم تنقيحها بالقانون عدد 16 لسنة 2009 المؤرخ في 16 مارس 2009 اتفاقيات الشركاء المبرمة خارج العقد التأسيسي وخاصة منها الاتفاقات التي تنصّ على شروط تفضيلية لبيع أو شراء أوراق مالية تمثل مساهمة في رأس المال أو التي تمكن من المساهمة فيه والمصدرة من قبل شركات المساهمة العامة. ولتحديد شروط وصيغ إعلام العموم بينود هذه الاتفاقات أحال هذا الفصل إلى ترتيب صادر عن هيئة السوق المالية.

وفي هذا الصدد تم إضافة أحكام ضمن ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة تحدد صيغ الإعلام بالاتفاقات المبرمة بين الشركاء وكذلك المعلومات الضرورية الواجب توفرها بمناسبة إعلام العموم. كما وقع إدراج نموذج موحد يتم وفقه الإدلاء بالمعلومات اللازمة ممّا من شأنه إضافة المزيد من الوضوح على هذه الاتفاقات. وتم التأشير على هذه الأحكام بمقتضى قرار وزير المالية المؤرخ في 16 أكتوبر 2009.

5 - إصدار قرار من وزير المالية مؤرخ في غرة أبريل 2009 يتعلق بضبط شروط تكوين وتنظيم وسير صندوق ضمان المتعاملين في سوق الأوراق والأدوات المالية :

قصد تمكين المستثمرين في سوق الأوراق والأدوات المالية من الحصول على تعويض في صورة عدم توفر الأموال والسندات التي عهد بها لوسيط البورصة عند عجز هذا الأخير عن الوفاء بالتزاماته تم تطبيقا لمقتضيات الفصل 62 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية إحداث صندوق يخصص لضمان المتعاملين في سوق الأوراق والأدوات المالية ضد المخاطر غير التجارية مع منح التصرف فيه إلى بورصة الأوراق المالية بتونس.

ويتدخل الصندوق بعد صدور بلاغ عن مجلس هيئة السوق المالية يتعلق بعجز وسيط البورصة عن الوفاء بالتزاماته وتتولى بورصة الأوراق المالية بتونس البت في مآل المطالب الواردة عليها من حرفاء الوسيط العاجز وتقرر تعويض الطالبين من موارد الصندوق على أن يتم صرف التعويضات بعد إذن هيئة السوق المالية بذلك.

وتتأتى موارد الصندوق من :

- 5 % من مبلغ العمولات المستخلصة من قبل بورصة الأوراق المالية بتونس على العمليات المتداولة بالبورصة ؛

- مساهمة سنوية بألف دينار يدفعها كل وسيط بالبورصة قبل موفى شهر جانفي من كل سنة؛

- عائدات توظيف موارد الصندوق.

6 - تنقيح قرار وزير المالية المؤرخ في 27 مارس 1996 والمتعلق بضبط نسب وصيغ استخلاص المعاليم والعمولات الراجعة لهيئة السوق المالية وبورصة الأوراق المالية بتونس بعنوان الإصدارات والمعاملات وبقية عمليات البورصة :

تم خلال سنة 2009 تنقيح القرار أنف الذكر في مناسبتين :

- ♦ تضمنّ التَّنقيح الأول لقرار وزير المالية المؤرخ في 27 مارس 1996 والذي تم إجراؤه في 02 مارس 2009 التنقيح على النقاط التالية :
- تغيير قاعدة احتساب المعلوم السنوي المستخلص من قبل هيئة السوق المالية على الصناديق المشتركة للديون والمتمثلة في الأصول آصافية لتصبح قاعدة احتساب الرصيد المتبقي من رأس المال المستحق لهذه الصناديق.
- الترخيص في تأجيل موعد دفع مبلغ المعلوم السنوي الراجع لهيئة السوق المالية من قبل شركات التصرف في صناديق المساعدة على الانطلاق والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية والصناديق المشتركة للديون إلى حين المصادقة على القوائم المالية من قبل مراقب الحسابات.
- ♦ كما تم تنقيح القرار المشار إليه أعلاه في غرة أفريل 2009 تبعا لإصدار قرار وزير المالية المتعلق بضبط شروط تكوين وتنظيم وسير صندوق ضمان المتعاملين في سوق الأوراق والأدوات المالية وذلك قصد توفير نسبة من الموارد لهذا الصندوق من خلال تخفيض نسبة المعاليم المستخلصة من قبل هيئة السوق المالية على بورصة الأوراق المالية بتونس من 25 % إلى 23 %.

7 - إعداد ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وبالتصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير :

قصد تجميع مختلف الأحكام الترتيبية الصادرة عن هيئة السوق المالية والمتعلقة بتنظيم مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وشركات التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير صلب نص ترتيبي موحد وشامل ويهدف تدعيم القواعد الضرورية المنطبقة على شركات التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير والتي تهدف إلى المحافظة على أموال المستثمرين وحسن سير العمليات تولت هيئة السوق المالية إعداد ترتيب في الغرض.

وقد تم بمقتضى هذا الترتيب الجديد إلغاء أحكام ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وشركات التصرف فيها المؤشر عليها بقرار وزير المالية المؤرخ في 29 جانفي 2002 وتم إدراج الأحكام القديمة صلب كل من العنوان الأول والثاني من الترتيب الجديد.

حيث ينظم العنوان الأول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية فيما يتعلق بصيغ التكوين والترخيص وبالتغييرات الطارئة على هذه المؤسسات خلال مدة نشاطها وكذلك الأحكام الخاصة بصناديق المساعدة على الانطلاق والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية. أما العنوان الثاني فيشمل الأحكام المنطبقة على المودع لديهم موجودات مؤسّسة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية والمتعلقة بتنظيم وظيفة حفظ الأصول وصيغ مراقبة شرعية قرارات مؤسسة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وضبط دور المودع لديه خلال مدة نشاط مؤسّسة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وكذلك بالنسبة للتصرف في عمليات الاكتتاب وإعادة الشراء والتصرف في الخصوم.

تدعيم الإطار التشريعي والترتيبي

وتم تخصيص العنوان الثالث من الترتيب الجديد للأحكام المتعلقة بالتصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير. وهي أحكام تم بمقتضاها ضبط قواعد تنظيم شركات التصرف والمحافظة على أموال الحرفاء وتحديد قواعد حسن التصرف المنطبقة على تلك الشركات وصيغ منح الترخيص وتسيير الشركة مع التنصيص على أحكام خاصة بوسطاء البورصة وبمؤسسات القرض الذين يتولون تعاطي نشاط التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير.

وقد تولت هيئة السوق المالية إحالة الترتيب الجديد إلى السلطة المختصة قصد التأشير على أحكامه.

8 - إرساء إطار رقابة داخلية وتنظيم محاسبي لوسطاء البورصة :

بغرض تعصير الإطار المحاسبي لمهنة وسيط البورصة، قامت هيئة السوق المالية بالتعاون مع جمعية الوسطاء بالبورصة باعداد مشروع دليل مرجعي للرقابة الداخلية والتنظيم المحاسبي لوسطاء البورصة، منسجم مع خصوصيات القطاع وكذلك المعايير والممارسات المحاسبية الدولية.

ويهدف هذا المشروع إلى توحيد الممارسات المحاسبية لشركات الوساطة بالبورصة وبالتبعية تمكين هذه الأخيرة من إنتاج معلومات مالية واضحة وقابلة للمقارنة بالاعتماد على نظم رقابة داخلية فعالة تتلائم والمخاطر المتعلقة بالمهنة. وقد أوصى مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ 29 أفريل 2009 بإحالة هذا المشروع للمجلس الوطني للمحاسبة للنظر فيه.

II - اتجاهات الهيئة في تأويل بعض الأحكام القانونية والترتيبية :

تولت الهيئة الإجابة على عدة تساؤلات تتعلق ببعض الأحكام القانونية والترتيبية نذكر منها:

1 - طلب الحصول على إعفاء من واجب إعداد نشرة إصدار :

في إطار تكوين شركة خفية الاسم سيقع تخصيص نسبة من رأس مالها إلى إجراء أحد مؤسسيها، تقدم مؤسسو الشركة بمطلب إعفاء من واجب إعداد نشرة إصدار.

وفي إجابتها، أكدت الهيئة على أن واجب إعداد نشرة الإصدار رهين اللجوء إلى المساهمة العامة وليس مرتبطا بنوعية الشركة وذلك طبقا للفصل الثاني من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية والذي يخضع كل شركة أو مؤسسة تطرح أوراقا أو أدوات مالية للمساهمة العامة، إلى واجب إعداد نشرة إصدار توجه لكل شخص مراد الحصول على اكتتابه.

ولا يخص الإعفاء من واجب إعداد نشرة الإصدار المنصوص عليه بالفصل المشار إليه أعلاه إلا الدولة والجماعات العمومية المحلية.

كما أكدت الهيئة انه تعتبر عملية عن طريق المساهمة العامة كل عملية إصدار أو تفويت في سندات

تدعيم الإطار التشريعي والترتيبي

لدى مجموعة أشخاص عددهم 100 شخص أو أكثر أو تتم باللجوء إلى وسطاء أو إلى أية وسيلة إشهارية أو إلى السعي المصفاي.

وفيما يتعلق بالعملية موضوع الطلب، فإنه قد تم تخصيص نسبة من رأس مال الشركة إلى إجراء أحد المؤسسين والذين يفوق عددهم 100 أجيروا وتم إعلامهم بالعملية عن طريق نشر مذكرة عمل وهو ما يعتبر وسيلة إشهار تشجع على الاكتتاب طبقاً للفصل 63 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة.

ونظراً إلى أن العملية المزمع انجازها تعتبر عملية عن طريق المساهمة العامة من جهة وان حماية مصالح المكتتبين تقتضي إعداد نشرة إصدار من جهة أخرى قررت هيئة السوق المالية رفض منح الإعفاء موضوع الطلب.

2 - صيغ مسك سجلات شركات المساهمة العامة :

تلقت الهيئة استشارة من شركة مساهمة عامة تعتزم فسخ اتفاقية مسك سجلات مساهميها مبرمة مع وسيط بالبورصة حول واجبات الإعلام المحمولة على هذا الأخير تجاهها كاستشارة الهيئة حول صيغ مسك سجلاتها بنفسها تبعا لهذا الفسخ.

أجابت الهيئة في خصوص واجب الإعلام المحمول على وسيط البورصة، بأن أحكام الفصل 12 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلقة بمسك وإدارة حسابات الأوراق المالية ينص على أنه يجب على الوسيط المرخص له المفوض أن يعد في أجل أقصاه تاريخ نفاذ مفعول فسخ الوكالة جرداً للحسابات التي عهد له بمسكها ويضبط قائمة نهائية يحيلها للمصدر مصحوبة ببيان في التسلسل الزمني للعمليات وذلك مع مراعاة واجبات الإعلام الإضافية المنصوص عليها بالاتفاقية. ويجب أن تمكن هذه المعلومات من احترام المصدر للواجبات القانونية المتعلقة بمسك الحسابات والمنصوص عليها بترتيب هيئة السوق المالية المذكور أعلاه.

وفيما يتعلق بموضوع التساؤل الثاني، ذكرت هيئة السوق المالية أن الفصل 21 من ترتيبها المشار إليه أعلاه ينص على أنه يخضع المصدر الذي يتولى مسك حساباته بنفسه إلى كل الواجبات المحمولة على الوسيط المرخص له المفوض.

3 - واجب الإعلام عند حدوث تغيير في عدد حقوق الاقتراع :

تعهدت هيئة السوق المالية باستشارة صادرة عن شركة ذات مساهمة عامة تتعلق بواجب الإعلام عند حدوث تغيير في عدد حقوق الاقتراع وخاصة فيما يتعلق بنسبة التغيير.

وفي إجابتها، أشارت الهيئة أن الفصل 61 من ترتيبها المتعلق بالمساهمة العامة ينص على أنه إذا حصل تغيير في عدد حقوق الاقتراع بين جلستين عامتين بنسبة 5 % بالنظر للعدد المصرح به سابقاً، فإنه على الشركة، حال العلم بذلك، أن تخبر مساهميها عن طريق بلاغ صحفي بالعدد الجديد الذي يجب أخذه بعين الاعتبار كما يجب عليها أن تعلم هيئة السوق المالية بذلك.

4 - عمليات بيع و شراء رفاع خزينة لفائدة مؤسسات توظيف جماعي في الأوراق المالية.

طلب وسيط بالبورصة بوصفه شركة تصريف في مؤسسات توظيف جماعي في الأوراق المالية من الهيئة مدّه برأيها حول إمكانية انجاز عملية بيع وشراء رفاع خزينة لفائدة هذه المؤسسات تكون طرفا في العملية شركات من المجمع الذي ينتمي إليه المودع لديه.

وقد اعتبرت الهيئة في ردّها أن الفصل 13 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وشركات التصريف فيها يحجر على المتصرف في مؤسسة التوظيف الجماعي إبرام عقد شراء أو بيع لأوراق مالية قابلة للتداول بالبورصة يكون فيه الطرف المالي المقابل شركة تابعة لنفس المجمع الذي ينتمي إليه المودع لديه.

الباب السادس

التفتح على المحيط

في أعقاب أزمة مالية عالمية تميزت باتساع رقعتها وحدة آثارها على اغلب اقتصاديات العالم التي لا تزال إلى حدّ الآن هشة رغم ظهور بوادر الانتعاش الاقتصادي انطلقا من أواخر النصف الثاني من سنة 2009، انبثقت جملة من الأولويات دعمت تفتح هيئة السوق المالية على المحيط العالمي من خلال تعزيز تعاونها مع الهيئات الدولية المثيلة واهتمامها وإمامها بمشاغل الساحة المالية التونسية عن طريق المشاركة في عديد التظاهرات المحلية.

1. التعاون الدولي :

في إطار تدعيم التعاون مع الهيئات الدولية المثيلة، اتخذت هيئة السوق المالية جملة من الإجراءات يتمثل أبرزها في إبرام ميثاق الشراكة المؤسسية بين الهيئات المنظمة للأسواق المالية لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط والانضمام إلى الاتفاقية المتعددة الأطراف المتعلقة بالاستشارة والتعاون وتبادل المعلومات التابعة للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال إلى جانب مشاركتها في التظاهرات والندوات التي وقع تنظيمها خلال سنة 2009 والإجابة على تساؤلات بعض الهيئات الدولية المثيلة.

1 - إبرام ميثاق الشراكة المؤسسية بين الهيئات المنظمة للأسواق المالية لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط :

في إطار إمكانيات التعاون بين بلدان ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط التي أتاحها الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط المنعقدة في 13 جويلية 2008، أمضت هيئة السوق المالية بتاريخ 26 مارس 2009 ميثاق شراكة مؤسسية بين الهيئات التعديلية للأسواق المالية المنتمية للبلدان المشاركة في مسار برشلونة : الاتحاد من أجل المتوسط.

وتهدف هذه الشراكة إلى تحديد الشروط والقواعد العملية التي من شأنها تكثيف التعاون في مجال التعديل والرقابة على الأسواق المالية. وسيرتكز هذا التعاون على مبادئ التعديل المالي للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال وعلى التناغم مع المجلس الأوروبي لهيئات تعديل أسواق الأوراق المالية الهادف لإرساء التقارب في الرقابة وبصفة عامة على توطيد علاقات العمل مع الاتحاد الأوروبي.

ويضم هذا الميثاق إضافة إلى هيئة السوق المالية الهيئات التعديلية التالية :

- اللجنة الوطنية لسوق الأوراق المالية الإسبانية ؛
- لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها الجزائرية ؛
- اللجنة الوطنية للشركات وللبورصة الإيطالية ؛

التفتح على المحيط

- هيئة الأسواق المالية الفرنسية ؛
 - لجنة سوق الأوراق المالية البرتغالية ؛
 - الهيئة العامة لسوق المال المصرية ؛
 - مجلس القيم المنقولة المغربي.
- وقد تطرق الميثاق إلى النقاط التالية :

- الأهداف العملية المزمع تحقيقها من خلال الشراكة :

- اعتماد منهجيات عمل متشابهة لتقريب أطر الرقابة بهدف تيسير التعاون في مجال التعديل
- تطوير الاعتراف المتبادل بالتراخيص الممنوحة من قبل الهيئات المضيفة.

- الوسائل التي سيقع اعتمادها في إطار الشراكة :

- القيام بدراسات دقيقة بخصوص الفوارق التي توجد بين الهياكل التعديلية بهدف تسهيل الاعتراف المتبادل وتيسير الإجراءات من خلال إحداث فرق عمل لإنجاز أعمال تقنية معينة ؛
- تبني برنامج تكوين وتبادل سنوي يعتمد على تنظيم ملتقيات ودورات تكوينية ذات طابع تقني؛
- وضع آليات مشتركة للتكوين تتكفل بها الأطراف المضيفة وموجهة لخبرائها ولإطاراتها وللمهنيين الذين يمارسون وظائف أساسية صلب المؤسسات العاملة في أسواقها المالية.

- صيغ تنظيم الشراكة :

- تعمل الشراكة وفق إرادة الأطراف المكونة لها دون تخصيص أي ميزانية. ويمكن للشراكة مطالبة الأعضاء بمساهمات إرادية أو تلقي دعم مالي من أشخاص آخرين خاصة لتمويل أنشطتها ؛
 - يقع تنظيم اجتماع على مستوى رؤساء الهيئات التعديلية أو الإطارات على الأقل مرة كل سنة وذلك لتقييم ما تم تحقيقه من إنجازات ولضبط الأولويات وتحديد برنامج العمل السنوي ؛
 - تتحمل الأطراف المعنية تكاليف الحضور والمشاركة في الاجتماعات والأعمال التي يقع تنظيمها في إطار الشراكة ؛
 - يعين رؤساء الهيئات التعديلية المضيفة الهيئة التي ستتولى كتابة الشراكة.
- ويمكن للكتابة تلقي مطالب انضمام أعضاء جدد.

وقد انعقد أول اجتماع لرؤساء الهيئات المنظمة للأسواق المالية في 26 مارس 2009 ووقع خلاله إمضاء ميثاق الشراكة المتوسطة للهيئات التعديلية للأسواق المالية.

كما وقع تنظيم أولى الملتقيات في إطار الشراكة في باريس يومي 26 و27 مارس 2009 حول موضوع آليات الرقابة وتطبيق النصوص القانونية حضرها ممثلون عن هيئة السوق المالية التونسية. إضافة إلى ذلك انتظم ملتقى حول المعلومة المالية خلال شهر أكتوبر في برشلونة وذلك على هامش اجتماع فرق العمل التي وقع بعثها حول مواضيع التصرف الجماعي والمعلومة المالية والجرائم والإخلالات المتعلقة بالسوق المالية.

2 - الانضمام إلى الاتفاقية المتعددة الأطراف المتعلقة بالاستشارة والتعاون وتبادل المعلومات التابعة للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال :

تمكنت هيئة السوق المالية بتاريخ 25 ديسمبر 2009، من خلال تنقيح الفصل 46 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية بمقتضى القانون عدد 64 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009 والمتعلق بإصدار مجلة إسداء الخدمات المالية لغير المقيمين وكذلك من خلال المراقبة التي تم إجراؤها للتثبت من مدى مطابقة الإطار التعديلي التونسي للمعايير الدولية، من إمضاء الاتفاقية المتعلقة بالاستشارة والتعاون وتبادل المعلومات التابعة للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال. وأصبحت هذه الاتفاقية تضم 65 عضوا على غرار الهيئات التعديلية للبلدان المنخرطة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نذكر منها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وأستراليا وإيطاليا.

ولقد وقع قبول ترشح هيئة السوق المالية التونسية لإمضاء هذه الاتفاقية على اثر تبين استجابة نظام التعديل التونسي المعتمد من طرف الهيئة للمعايير الدولية المتعلقة بالأوراق المالية وذلك بناء على تقييم دقيق تعهدت به إحدى اللجان التابعة للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال.

وتمكن الاتفاقية المذكورة هيئات أسواق المال من النفاذ إلى المعلومات المتوفرة والتي تحتاجها في إطار أعمالها الرقابية الهادفة إلى حماية السوق المالية من التجاوزات والإخلالات التي أصبح من أليسير أن تتجاوز حيثياتها وتدابيرها الحدود الجغرافية، وذلك من خلال فتح آفاق التعاون مع بقية الهيئات التعديلية المنخرطة في المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال خاصة على مستوى تبادل المعلومات في ميدان الأبحاث المتصلة بالأسواق المالية العالمية وتيسير المعايير والتحريرات وتتبع المخالفات المتعلقة بالأوراق المالية.

وفي هذا المجال، ستساعد هذه الاتفاقية هيئة السوق المالية التونسية على تجسيم أحكام مجلة إسداء الخدمات المالية لغير المقيمين الصادرة في سنة 2009 خاصة فيما يتعلق بإرساء سوق مالية غير مقيمة صلب بورصة الأوراق المالية بتونس وبإحكام الرقابة على مسديي الخدمات المالية غير المقيمين الذين سينتصبون بالساحة المالية التونسية وسيدخلون على مستوى مختلف الأسواق المالية العالمية.

ويؤسس انضمام هيئة السوق المالية إلى الاتفاقية المذكورة لمرحلة جديدة ستشهدها الساحة المالية التونسية على مستوى إكسابها مزيدا من المصداقية والنجاعة بما من شأنه أن يدعم ثقة المستثمرين ويساعد على مزيد استقطابهم ويدعم إشعاع تونس كساحة مالية إقليمية.

3 - المشاركة في أعمال اجتماع اللجنة الإقليمية لبلدان إفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال :

انعقدت بعمان خلال شهر مارس 2009، أعمال اجتماع اللجنة الإقليمية لبلدان إفريقيا والشرق الأوسط التي تناولت تقييم ما وقع تحقيقه من إنجازات على مستوى اللجنة ككل وعلى مستوى كل عضو بالنظر إلى أهداف وتوجيهات المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال إضافة إلى ضبط الأولويات وبرنامج أعمالها. وشاركت هيئة السوق المالية في هذا الاجتماع الذي انتظم على هامشه ملتقى تكويني حول محور «تطوير السوق الرقابية بإفريقيا والشرق الأوسط».

4 - المشاركة في الاجتماع السنوي للمعهد الفرنكفوني لهياكل الإشراف على أسواق المال :

في إطار نشاط المعهد الفرنكفوني لهياكل الإشراف على أسواق المال، انتظم الاجتماع الدوري السنوي لرؤساء الهيئات المنضوية بهذا الهيكل خلال شهر ماي 2009 بكتونو بالبنين. ولقد تناول هذا الاجتماع جملة من المواضيع الهامة على غرار الإعلام المالي خلال الأزمات بالنسبة للشركات المدرجة بالبورصة والدور الذي تلعبه وكالات التقييم على مستوى الأسواق المالية لا سيما خلال الأزمات وخطة العمل المرسومة من قبل مجموعة العشرين لدى اجتماعها في أفريل 2009... إلخ

كما نظمت على هامش الاجتماع المذكور دورة تكوينية حول عدة محاور شملت ما يلي :

- الرقابة على البورصات ؛
- تقييم مخاطر الأصول المالية وإدارة محافظ المستثمرين المؤسساتيين ؛
- جمع واستغلال المعلومة المالية من قبل الهيئات التعديلية للأسواق الناشئة ؛
- تنمية ثقافة المستثمرين ؛
- إيجابيات وحدود التقييم المالي ؛
- دور مختلف المتدخلين في الإعلام المالي ؛
- دور الهيئة التعديلية في تقييم الأدوات المالية المعروضة للبيع أو الشراء ؛
- رقابة أسواق البورصة خلال الأزمات المالية: تعليق التداول.

5 - المشاركة في ملتقيات دولية أخرى :

شاركت هيئة السوق المالية في ملتقى حول التحقيقات والتحريرات والنزاعات في خصوص جنحة العارف والتلاعب بالسوق في إطار القوانين المتعلقة بالأوراق المالية، نظمتها المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال باسبانيا من 27 إلى 30 أكتوبر 2009.

6 - الإجابة على تساؤلات الهيئات الدولية المثيلة واستبيانات المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال

6-1 تساؤلات الهيئات الدولية المثيلة :

* حول عقوبات المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالسوق المالية

تلقت الهيئة من مجلس القيم المنقولة المغربي تساؤلات تتعلق بمدى خضوع المخالفات المتعلقة بالسوق المالية (جنحة العارف، التلاعب بالسوق...) إلى عقوبات جنائية فقط أم أنها يمكن أن تكون كذلك محل عقوبات إدارية من قبل هيئة السوق المالية.

رداً على هذا التساؤل، أوضحت الهيئة أنه، فضلاً عن العقوبات الجنائية المنصوص عليها بالفصول 81 إلى 85 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية، فإنه يمكن للهيئة، بعد التحقق من توفر العناصر المكونة للتجاوز أو المخالفة، تقرير العقوبات التالية:

- عقوبات مالية : إذ يمكن للهيئة، أثناء جلسة يعقدها مجلسها للغرض وبعد استيفاء الإجراءات الضامنة لحقوق الدفاع، أن تسلط ضد الأشخاص الذين يرتكبون ممارسات مخالفة للتراتب التي تتخذها الهيئة خطية مالية لفائدة الخزينة العامة للدولة لا يتجاوز مقدارها عشرين ألف ديناراً وفي صورة تحقيق أرباح يمكن أن يبلغ مقدار تلك الخطية خمسة أضعاف مبلغ الأرباح المحققة على أن يكون مقدار الخطية المالية متلائماً مع خطورة التجاوزات المقترفة ومتناسباً مع المنافع والأرباح المنجزة عنها، وذلك إذا كان مفعول الممارسات المرتكبة يؤدي إلى :

- إحداث خلل في سير السوق،
- تمكين مقترفيها من الحصول على امتياز غير مبرر لا يمكنهم الحصول عليه في الإطار العادي للسوق،
- المساس بمبدأ المساواة بين المدخرين في الحصول على المعلومات أو في معاملتهم أو المساس بمصالحهم،
- تمكين المصدرين والمدخرين من الحصول على منافع منجزة عن سلوك مناف للواجبات المهنية للوسطاء.

التفتح على المحيط

ويحق للمعنيين بالأمر حضور الجلسة المشار إليها شخصياً أو توكيل من ينوب عنهم. كما يمكن لهيئة السوق المالية أن تأمر المعنيين بالأمر بنشر القرارات التي تتخذها على أعمدة الصحف التي تعينها وذلك على نفقتهم في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ الأمر بالنشر.

وتكون قرارات هيئة السوق المالية معطلة وقابلة للاستئناف أمام محكمة الاستئناف بتونس.

وينجر قانوننا عن دفع الخطية المالية لفائدة الخزينة العامة للدولة سقوط الدعوى العمومية.

وتدفع الخطايا عن طريق بطاقة إلزام يصدرها رئيس هيئة السوق المالية أو من ينوبه قانوناً وتحلّى بالصيغة التنفيذية من طرف رئيس المحكمة الابتدائية بتونس.

- كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن للهيئة أن تأمر مرتكبي الممارسات المذكورة بالكف عن الممارسات المخالفة للتراتب. (الفصل 40 من القانون المذكور أعلاه).
- عقوبات تأديبية: تنجر عن كل مخالفة للقوانين والتراتب وكل إخلال بالقواعد والأعراف المهنية التي تحكم الأشخاص التاليين:
 - بورصة الأوراق المالية بتونس ومسيريها والعاملين بها،
 - شركة المقاصة والإيداع والتسوية ومسيريها والعاملين بها،
 - وسطاء البورصة، أشخاصاً طبيعيين كانوا أو معنويين مقيمين أو غير مقيمين، ومسيريهم والعاملين تحت سلطتهم،
 - مسيري ومديري مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية والعاملين تحت إمرتهم والمودع لهم أموال وأصول هذه المؤسسات والعاملين تحت إمرتهم،
 - شركات التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير، مقيمة أو غير مقيمة، ومسيروها والعاملون تحت إمرتهم.

وتكون العقوبات إما الإنذار أو التوبيخ أو التوقيف الوقتي أو النهائي كلياً أو جزئياً عن ممارسة النشاط وعند الاقتضاء تسحب المصادقة عدا عقوبة التوقيف وسحب المصادقة بالنسبة لبورصة الأوراق المالية بتونس وشركة المقاصة والإيداع والتسوية.

وتكون القرارات إما التأديبية معطلة. ولا يجوز تسليط أية عقوبة دون سماع أو استدعاء الشخص المعني بالأمر أو ممثله القانوني بصفة قانونية. وله أن يستعين بمستشار يختاره.

*** حول المعلومات التقديرية للشركات المدرجة بالبورصة وعمليات بيع وشراء السندات المنجزة من قبل مديري شركات الوساطة بالبورصة وأعضاء مجلس إدارتها وحدود المقابل السنوي الممنوح لمديري شركات الأسهم.**

تلقت الهيئة من سلطة السوق المالية لسلطنة عمان تساؤلات تمحورت حول النقاط التالية:

- نشر الشركات المدرجة بالبورصة لمعلومات تقديرية تتعلق بالميزانية في بداية كل سنة مع الفرضيات التي بنيت على أساسها هذه المعلومات.
 - إمكانية لجوء مديري شركات الوساطة بالبورصة وأعضاء مجلس إدارتها إلى شركات وساطة أخرى قصد شراء أو بيع سندات لحسابهم الخاص.
 - وجود حدود تتعلق بمقدار المقابل المالي السنوي الذي يتلقاه مديري شركات الأسهم.
- إجابة على هذه التساؤلات، أوضحت الهيئة ما يلي :

- في خصوص السؤال الأول : تشترط النصوص القانونية، بالنسبة للشركات التي تريد اللجوء إلى السوق المالية ضرورة إلحاق قائمة، تحتوي على معلومات تقديرية لمدة خمس سنوات مشفوعة بالفرضيات التي بنيت على أساسها، بنشرة الإصدار (الفصل 8 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلقة بالمساهمة العامة). وتتضمن قائمة المعلومات التقديرية معلومات من بينها تلك المتعلقة بالميزانية. كما تنص مجلة الشركات التجارية (الفصل 201) والقانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلقة بإعادة تنظيم السوق المالية (الفصل 3) على إعداد الشركة لتقرير سنوي حول تصرفها. وبالرجوع إلى مقتضيات الفصل 44 من الترتيب المذكور لهيئة السوق المالية، يجب أن يتضمن التقرير السنوي حول التصرف، الذي يوضع على ذمة المساهمين وهيئة السوق المالية وبورصة الأوراق المالية بتونس، جملة من البيانات من بينها التطور المتوقع لوضعية الشركة وأفاقها المستقبلية. وفي هذا الإطار، تقوم الشركات بتحيين معلوماتها التقديرية على مدى 3 سنوات كما تبين في نفس الوقت مدى تحقق توقعاتها السابقة.
- أمّا بالنسبة للسؤال المتصل بإمكانية لجوء مديري شركات الوساطة بالبورصة وأعضاء مجلس إدارتها إلى شركات وساطة أخرى قصد شراء أو بيع سندات لحسابهم الخاص، من المتجه الإشارة إلى أن النصوص القانونية واضحة في هذا المجال. إذ ينص الفصل 80 من الأمر عدد 2478 لسنة 1999 المؤرخ في 1 نوفمبر 1999 والمتعلق بضبط النظام الأساسي لوسطاء البورصة على أنه : «لا يمكن لمسيرو وسيط البورصة والأشخاص العاملين تحت سلطته بأي شكل كان، القيام بعمليات لحسابهم الخاص إلا بواسطة حساب أوراق مالية مفتوح لدى نفس الوسيط».
- وفي ما يتعلق بالسؤال حول وجود حدود تتعلق بمقدار المقابل المالي السنوي الذي يتلقاه مديرو شركات الأسهم، فإنه تجدر الإشارة إلى عدم وجود مثل هذه الحدود. إلا أن مجلة الشركات التجارية تقتضي أن تكون جملة مكافأة كل عضو من أعضاء هيئة الإدارة الجماعية متناسبة مع مهامه ومتماشية مع الوضعية الاقتصادية والمالية للشركة (الفصل 288) إضافة إلى أن المجلة المذكورة، منذ تنقيحها الأخير في مارس 2009، أصبحت تقتضي إخضاع الالتزامات والتعهدات المتخذة من قبل الشركة نفسها أو من قبل شركة خاضعة لمراقبتها لفائدة الرئيس المدير العام، أو المدير العام أو عضو مجلس الإدارة المفوض أو المديرين العاملين المساعدين أو أعضاء مجلس الإدارة والمتعلقة بأحد عناصر تأجيرهم أو منح أو امتيازات ممنوحة أو مستحقة لهم أو قد يستحقونها بعنوان إنهاء مهامهم أو تعديلها أو بعد إنهاء مهامهم أو تعديلها، إلى ترخيص مجلس الإدارة المسبق وتدقيق مراقب الحسابات ومصادقة الجلسة العامة للمساهمين. كما أنه وعلاوة على مسؤولية المعني بالأمر ومجلس الإدارة عند الاقتضاء، يمكن الحكم ببطلان الاتفاقات المبرمة خلافا للأحكام المذكورة إذا أضرت بالشركة (الفصل 200).

6-2 : استبيانات المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال :

تولت هيئة السوق المالية الإجابة على أربعة استبيانات صادرة عن لجنة الأسواق الناشئة التابعة للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال تعلق اثنان منها بتقييم تداعيات الأزمة المالية والإجراءات التي انبثقت عنها في الأسواق الناشئة، وتعلق استبيان آخر بتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في الأسواق الناشئة في حين تطرق الاستبيان الأخير إلى مسألة التسييد.

II - المشاركة في التظاهرات المحلية :

في نطاق الانفتاح على الساحة المالية والإلمام بمشاغلها، حرصت الهيئة على المشاركة في عدة تظاهرات محلية. وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- المشاركة في ورشة عمل وطنية حول «تعزيز القوانين التجارية لبيئة ملائمة للأعمال» التي انتظمت في إطار مشروع تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا برعاية السيد وزير التجارة والصناعات التقليدية.
- المشاركة في جلسة عمل التأمت بوزارة المالية لدراسة مشروع البروتوكول المتعلق بتحرير تجارة الخدمات والانتصاب مع الاتحاد الأوروبي.
- المشاركة في ورشة عمل حول «إستراتيجية تطوير مناخ الأعمال بتونس المدرجة ضمن برنامج الاستثمار للشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، نظمتها وزارة التنمية والتعاون الدولي بالتنسيق مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE).
- المشاركة في ملتقى تكويني حول تحرير حساب رأس المال والتحرير الكامل للدينار
- المشاركة في مائدة مستديرة حول الإطار القانوني والجبائي لحوكمة الشركات في تونس، وقع تنظيمها بالمعهد العربي لرؤساء المؤسسات.
- المشاركة في ملتقى علمي حول «الجديد في قانون الشركات التجارية بعد تنقيح 16 مارس 2009 المنعقد بالمعهد العربي لرؤساء المؤسسات».
- المشاركة في جلسة عمل التأمت بالمعهد العربي لرؤساء المؤسسات لدراسة ملاحظات الكنفدرالية الأوروبية لجمعيات أعضاء مجلس الإدارة والمنتدى العالمي لحوكمة الشركات حول دليل حوكمة الشركات الصادر في جوان 2008.

الباب السابع

موارد هيئة السوق المالية وتوظيفها

1. نتيجة نشاط الهيئة خلال سنة 2009 :

تراجع حجم الأموال المتداولة بالسوق المالية خلال سنة 2009 بنسبة 20 % مقارنة بسنة 2008. غير أن هذا التراجع لا يعكس حقيقة السوق حيث تضمنت سنة 2008 عمليتين استثنائيتين تعلقتا بتغيير أهم مساهمي بنكين عبر التفويت في كتل نفوذ. وقد شمل التراجع المعاملات المنجزة أساسا بالسوق الرئيسية والسوق الموازية ليبلغ حجم الأموال المتداولة 1 854 مليون دينار سنة 2009 مقابل 2 157 مليون دينار سنة 2008. كما تراجع حجم المعاملات المسجلة ليبلغ 1 470 مليون دينار مقابل 1 973 مليون دينار. ونتيجة لتراجع حجم المعاملات المتداولة والمسجلة تراجعت العمولات الموظفة على البورصة لفائدة الهيئة لتبلغ 2 321 ألف دينار مقابل 2 715 ألف دينار.

وارتفع حجم إصدارات أوراق رأس المال وأوراق الدين بالمساهمة العامة والخاضعة للعمولات الراجعة للهيئة ليبلغ 1 055 مليون دينار خلال سنة 2009 مقابل 640 مليون دينار سنة 2008 أسفرت عنه عمولات مستخلصة لفائدة الهيئة بلغت 504 ألف دينار مقابل 330,5 ألف دينار سنة 2008.

كما سجلت العمولات الموظفة على أصول مؤسّسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ارتفاعا بنسبة 22 % مقارنة بسنة 2008.

وتبعاً لذلك سجلت الهيئة خلال سنة 2009 نتائج إيجابية بلغت 4 154 ألف دينار مقابل 3 649 ألف دينار خلال سنة 2008.

2. معطيات مالية :

تتكون أصول هيئة السوق المالية بنسبة 33,5 % من الأصول الجارية. وتغطي الأموال الذاتية نسبة 97 % من مجموع الموازنة.

وتجدر الإشارة إلى أن إعداد وتقديم القوائم المالية لهيئة السوق المالية يتم طبقاً للإطار المرجعي للمحاسبة ولعابير المحاسبة. أمّا النتائج المالية فتقدّم وفقاً للمثال المسموح به وتقدم التدفقات النقدية وفقاً للمثال المرجعي.

موارد هيئة السوق المالية وتوظيفها

وفي ما يلي المعطيات المالية المقارنة للأربع سنوات الأخيرة :

بالدينار

معطيات مالية

				الأصول
31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008	31 ديسمبر 2007	31 ديسمبر 2006	
15 550 465	1 232 553	1 369 602	1 362 079	الأصول غير الجارية
1 048 759	892 344	934 922	961 757	منها- الأصول الثابتة المادية
14 493 605	327 632	388 877	367 708	الأصول المالية
7 838 623	17 739 869	13 865 964	12 085 996	الأصول الجارية
6 683 469	16 459 179	12 875 345	11 203 399	منها - السيولة وما يعادلها
23 389 088	18 972 422	15 235 566	13 448 075	المجموع :
				الأموال الذاتية والخصوم
31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008	31 ديسمبر 2007	31 ديسمبر 2006	
22 606 744	18 386 449	14 711 045	12 940 926	الأموال الذاتية
5 000 000	5 000 000	5 000 000	5 000 000	الأموال المخصصة
13 451 925	9 762 509	7 971 455	5 916 534	الاحتياطي والأموال الذاتية الأخرى
940	590	257	356	النتائج المؤجلة
4 153 879	3 623 351	1 739 333	2 024 036	نتائج السنة المالية
782 344	585 973	524 522	507 148	الخصوم
782 344	585 973	524 522	507 148	منها الخصوم الجارية
23 389 088	18 972 422	15 235 566	13 448 075	المجموع :
				ملخص الإستغلال
31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008	31 ديسمبر 2007	31 ديسمبر 2006	
7 150 186	6 644 439	4 677 164	4 872 312	إيرادات الاستغلال
7 150 186	6 644 439	4 677 164	4 865 898	منها : المعاليم وما يشابهها
<4 033 325>	<3 838 760>	<3 631 196>	<3 355 089>	أعباء الاستغلال
2 882 309	2 557 234	2 455 198	2312805	منها أعباء الأعوان
812571	965 987	873 853	828459	وسائل العمل
83500	295 201	293 425	198488	التكوين والتنمية
3 116 861	2 805 679	1 083 233	1 517 223	نتيجة الاستغلال
1 037 018	817 671	656 099	506 812	المراييح أو الخسائر خارج الاستغلال
4 153 879	3 623 351	1 739 333	2 024 035	نتيجة السنة المالية
				التدفقات النقدية
31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008	31 ديسمبر 2007	31 ديسمبر 2006	
4 063 435	3548368	1 599 295	1 871 331	التدفقات المتصلة بالاستغلال
7 330 410	6381897	4 550 726	5 093 803	المقاييس المتأنية من المعاليم والعمولات
904 149	883152	706 419	284 411	مقاييس أخرى
<3 382 176>	<2839879>	<2 820 052>	<2 843 023>	المبالغ المسددة للمزودين والأعوان
<788 576>	<875942>	<837 237>	<663 386>	دفعات أخرى
<14 089 488>	<22 981>	<56 423>	< 90 218>	التدفقات المتصلة بالاستثمار
<10 026 052>	3525387	1 542 873	1 781 113	تغير الخزينة
15 871 734	12346347	10 803 474	9 022 361	الخزينة في بداية السنة
5 845 682	15871734	12 346 347	10 803 474	الخزينة في نهاية السنة

3- إيرادات هيئة السوق المالية لسنة 2009 :

إنّ التعزيز الذي عرفه نشاط السوق المالية خلال سنة 2009 والذي شمل معظم قطاعاتها مكن من تطوير موارد الهيئة التي سجلت نمواً هاماً قدر بنسبة 10 % . فقد بلغت تلك الموارد 8 187 ألف دينار مقابل 7 461 ألف دينار في سنة 2008 موزعة على النحو التالي :

- العمولات الراجعة للهيئة والموظفة على نشاط البورصة والتي بلغت 2 321 ألف دينار مقابل 2 715 ألف دينار سنة 2008 مسجلة نسبة تراجع قدرها 14 % .
- المعاليم الموظفة على الأصول المتصرف فيها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية والبالغة 4 219 ألف دينار سنة 2009 مقابل 3 459 ألف دينار سنة 2008 والتي حققت ارتفاعاً بنسبة 22 % نتيجة تحسّن المعدل الشهري للأصول المتصرف فيها من قبل شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية.
- العمولات المتأتية من الإصدارات الجديدة والتأشيرات بمبلغ قدره 504 ألف دينار سنة 2009 مقابل 330,5 ألف دينار سنة 2008 مسجلة ارتفاعاً بنسبة 52 % .
- إيرادات أخرى تمثلت أساساً في توظيف السيولة ومداخيل الإعلانات في النشرة الرسمية لهيئة السوق المالية. وقد بلغت جملة تلك الإيرادات 1 130 ألف دينار مقابل 900 ألف دينار سنة 2008 مسجلة بذلك ارتفاعاً بـ 19 % .

4- أعباء هيئة السوق المالية لسنة 2009 :

بلغت جملة أعباء التصرف خلال سنة 2009 مبلغ 4 033 ألف دينار مقابل 3 839 ألف دينار سنة 2008 مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة 5 % . ويعود هذا الارتفاع أساساً إلى صرف الزيادات في الأجور المقررة من قبل الحكومة والترفيح التعاقدية في معين كراء المقر.

علماً وأنّ ما يزيد عن 91,6 % من مبلغ أعباء التصرف لهذه السنة خصص لأجور أعوان المؤسسة وكراء مقرها والمصاريف اللوجستية.

5- الموارد البشرية لهيئة السوق المالية :

شهد العدد الجملي لأعوان وإطارات هيئة السوق المالية في نهاية سنة 2009 استقراراً حيث لم يطرأ عليه أي تغيير مقارنة بسنة 2008، إذ بقي في حدود 92 عوناً وإطاراً.

وتتميز هيئة السوق المالية بنسبة تأطير مرتفعة بلغت 47,83 % سنة 2009 تتكون من الحاصلين على شهادات التعليم العالي (باكالوريا + 4 وبكالوريا + 6). ويعود ذلك إلى الجهود المبذولة من قبل الهيئة لتعزيز نسبة التأطير بانتداب ذوي الكفاءات العلمية التي تتوفر لديهم المؤهلات الضرورية للاضطلاع بالمهام الموكولة إليها.

موارد هيئة السوق المالية وتوظيفها

وتواصل هيئة السوق المالية تدعيم سياسة الانتدابات لديها من خلال اختيار المترشحين الذين من شأنهم توفير قيمة مضافة حيث يتم الاختيار حسب معايير كمية ونوعية صارمة. وفي هذا الإطار شهدت سنة 2009 انتداب إطارين في نطاق عقود الرعاية مع معهد تمويل التنمية للمغرب العربي.

وإيماناً بأهمية دور التكوين والرسكلة في تطوير الزاد البشري لإطارات الهيئة وتنمية معارفهم وخبراتهم المهنية تحرص هيئة السوق المالية على مواصلة الجهود المبذولة في هذا المجال كتنظيم دروس في اللغة الانكليزية ومواصلة القيام بدورات تكوينية على مستوى الهيئة حول مواضيع ذات علاقة بتركيز سوق مالية غير مقيمة صلب الساحة المالية التونسية.

وقد سجلت الكلفة الجمالية لمصاريف التكوين والرسكلة سنة 2009 ارتفاعاً بنسبة 178 % لتصل إلى 57 ألف دينار مقارنة بسنة 2008. وقد انعكس ذلك إيجاباً على عدد المنتفعين ليصل إلى نحو 33 عوناً وإطاراً مقابل 24 سنة 2008 وكذلك على الأسلاك المعنية بالتكوين حيث ارتفع عدد المنتفعين من سلكي أعوان الإشراف والتسيير بنسبة 36,36 % مقارنة بسنة 2008.

وستمكن هذه البرامج التكوينية إطارات هيئة السوق المالية من تطوير كفاءاتهم واكتساب الخبرة الضرورية بما من شأنه أن يعود بالنفع على الساحة المالية التونسية عموماً.

أهم الأحداث التي ميّزت سنة 2009 (عالمية ووطنية)

جانفي :

- منح تأشيرة الهيئة للنشرة الموجزة المتعلقة بالإصدار وإدراج بالسوق الرقاعية للبورصة للقرض الرقاعي» الشركة الدولية للإيجار المالي 1-2009» الصادر عن الشركة الدولية للإيجار المالي ؛

-منح تأشيرة الهيئة للمذكرة العملية المتعلقة بإصدار وإدراج بالسوق الرقاعية للبورصة للقرض الرقاعي «التونسية للإيجار المالي 1-2009» الصادر عن الشركة التونسية للإيجار المالي ؛

-تسجيل لدى الهيئة للوثيقة المرجعية «الشركة التونسية للبنك 2008-2» ؛

-منح تأشيرة الهيئة للمذكرة العملية المتعلقة بإصدار وإدراج بالسوق الرقاعية للبورصة للقرض الرقاعي» الشركة التونسية للبنك 2-2009» الصادر عن الشركة التونسية للبنك؛

-نشر الهيئة لبلاغ في نشريتها الرسمية للتذكير بأجال نشر المؤشرات الثلاثية للثلاثي الرابع لسنة 2008 ؛

-الإعلان عن خطة الحفز الإقتصادي للرئيس الأمريكي الجديد بمبلغ 825 مليار دولار التي تتضمن مبلغ 550 مليار دولار استثمارات و275 مليار دولار تخفيضات في الضرائب ؛

-الإعلان عن إقرار الحكومة الألمانية لبرنامج حفز إقتصادي ثاني بمبلغ 50 مليار أورو على مدة سنتين ، ويتضمن خاصة استثمارات وتخفيض في الضرائب ومنحة بـ 2500 أورو لتعويض السيارات، وبعث صندوق لضمان المؤسسات التي تواجه صعوبات في التمويل، ومنحة للعائلات بمبلغ 100 أورو عن كل طفل. وتضاف هذه الخطة إلى خطة الحفز الاقتصادي الأولى بمبلغ 50 مليار أورو المتضمنة لنفقات في البنية الأساسية وإعفاءات ضريبية ؛

-إعلان الحكومة البريطانية عن مجموعة من الإجراءات لإنقاذ البنوك البريطانية المتعثرة، وتتضمن هذه الإجراءات برنامجا للتأمين ضد خسارة إضافية للبنوك بسبب الديون المدومة والمتعثرة. وضمن برنامج التأمين ستنتفك البنوك مع الحكومة حول المبلغ الذي تتوقع أن تخسره نتيجة ديون معينة، وعندها ستبيع وزارة المالية تأمينا على 90 % من الخسائر الإضافية للبنك المترتبة عن الديون. وسيكون بإمكان البنك المركزي البريطاني شراء ما قيمته 55,2 مليار أورو من الأصول ذات الجودة العالية مباشرة من الشركات، بينما كان سابقا يشتري هذه الأصول من البنوك والمؤسسات المالية. وجاءت هذه الخطة بعد الخطة الأولى بمبلغ 41,1 مليار أورو التي خصصت لشراء مساهمات في البنوك المتعثرة ؛

أهم الأحداث التي ميّزت سنة 2009

- إعلان الحكومة الفرنسية عن القسط الثاني من خطة دعم البنوك الفرنسية بإقراضها لمبلغ يقدر بـ 10,5 مليار أورو لدعم الأموال الذاتية، وذلك بعد أن تم استعمال القسط الأول بنفس المبلغ منذ شهر أكتوبر 2008 ؛
- قيام البنك المركزي الأوروبي بتاريخ 15 جانفي 2009 بالتخفيض في نسبة الفائدة المرجعية بـ 50 نقطة قاعدية إلى مستوى 2 % ؛
- تخفيض بنك إنجلترا في نسبة الفائدة المرجعية بتاريخ 8 جانفي 2009 بـ 50 نقطة قاعدية إلى مستوى 1,5 % ؛
- إعلان صندوق النقد الدولي عن مراجعته للتقديرات المعلن عنها في شهر نوفمبر 2008 حيث يتوقع أن تبلغ نسبة النمو 0,5 % في سنة 2009، وأن ينتعش الإقتصاد العالمي تدريجيا في سنة 2010 حيث يتوقع أن تبلغ نسبة النمو 3 %.

فيضري :

- التخفيض في نسبة الفائدة المرجعية من قبل البنك المركزي التونسي من 5,25 % الى 4,5 %.
- تسجيل لدى الهيئة للوثيقة المرجعية « الوفاق للإيجار المالي » ؛
- منح تأشيرة الهيئة للمذكرة العملية المتعلقة بعملية الترفيع في رأس مال شركة « الوفاق للإيجار المالي » ؛
- قرار الهيئة القاضي بالموافقة على تغيير نسبة فائدة القرض الرقاعي « الشركة التونسية للبنك 2008-2 » من 6,85 % إلى 6,5 % مارس ؛
- مشاركة هيئة السوق المالية في أعمال اجتماع اللجنة الإقليمية لبلدان إفريقيا والشرق الأوسط بعمان ؛
- إقرار مجلس النواب الأمريكي لخطة الحفز الاقتصادي للرئيس الأمريكي الجديد بمبلغ 787 مليار دولار ؛
- خفض بنك إنجلترا في نسبة الفائدة المرجعية بتاريخ 5 فيفري 2009 بـ 50 نقطة قاعدية إلى مستوى 1 % ؛

مارس :

- الترفيع في نسبة الاحتياطي الاجباري من قبل البنك المركزي التونسي من 7,5 % الى 10 % ؛
- تنقيح قرار وزير المالية المؤرخ في 27 مارس 1996 والمتعلق بضبط نسب وصيغ استخلاص المعاليم والعمولات الراجعة لهيئة السوق المالية وبورصة الأوراق المالية بتونس بعنوان الإصدارات والمعاملات وبقية عمليات البورصة بمقتضى القرار المؤرخ في 02 ماس 2009 ؛
- تنقيح مجلة الشركات التجارية بمقتضى القانون عدد 16 لسنة 2009 المؤرخ في 16 مارس 2009 ؛
- إمضاء هيئة السوق المالية لميثاق الشراكة المؤسسية بين الهيئات المنظمة للأسواق المالية لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط بتاريخ 26 مارس 2009 ؛
- تسجيل لدى الهيئة للوثيقة المرجعية «البنك الوطني الفلاحي 2009» ؛
- منح تأشيرة الهيئة للمذكرة العملية المتعلقة بإصدار وإدراج بالسوق الرقاعية للبورصة لـ «القرض الرقاعي المشروط البنك الوطني الفلاحي 2009» الصادر عن البنك الوطني الفلاحي ؛
- قرار الهيئة القاضي بعدم إخضاع شركة «Founders Capital Partners» للإيداع الإجباري لعرض عمومي لشراء بقية رأس مال شركة «مجموعة بولينا القابضة» التي ليست بحوزتها ولا لتطبيق إجراءات ضمان دفع سعر محدد ؛
- تداول سهم شركة CITIGROUP في 9 مارس تحت سعر 1 دولار وهو أقل سعر للسهم منذ أكثر من 30 عاماً ليفقد السهم في أقل من عامين ما يزيد عن 98% من قيمته منذ بداية الأزمة. وكانت الشركة السبب في انعكاس اتجاه الأسواق الأمريكية عندما صرح المدير التنفيذي بأنها ستحقق أرباحاً في الربع الأول ليرتفع السهم بعد ذلك بـ 350% في أقل من شهرين ؛
- إعلان الإدارة الأمريكية عن خطة جديدة لإنقاذ القطاع المالي، تقتضي وضع آليات تركز على شراكة بين وزارة المالية والمستثمرين الخواص تتعلق بالقروض المتعثرة وبالسندات المرتبطة بالأصول العقارية. واعترفت الإدارة الأمريكية تخصيص مبلغ يتراوح بين 75 و100 مليار دولار ستأخذ من صندوق الإنقاذ المالي بمبلغ 700 مليار دولار الذي أقره مجلس النواب الأمريكي في شهر أكتوبر 2008. وتأمل الإدارة الأمريكية أن تستقطب 400 مليار دولار من المستثمرين الخواص ؛
- تخفيض البنك المركزي الأوروبي في 5 مارس 2009 في نسبة الفائدة المرجعية بـ 50 نقطة قاعدية إلى مستوى 1,5 % ؛
- تخفيض بنك إنجلترا في 5 مارس 2009 نسبة الفائدة المرجعية بـ 50 نقطة قاعدية إلى مستوى 0,50% .

أفريل :

- تنقيح قرار وزير المالية المؤرخ في 27 مارس 1996 والمتعلق بضبط نسب وصيغ استخلاص المعاليم والعمولات الراجعة لهيئة السوق المالية وبورصة الأوراق المالية بتونس بعنوان الإصدارات والمعاملات وبقية عمليات البورصة بمقتضى القرار المؤرخ في غرة أفريل 2009 ؛
- إصدار قرار وزير المالية المؤرخ في 1 أفريل 2009 والمتعلق بضبط شروط تكوين وتنظيم وسير صندوق ضمان المتعاملين في سوق الأوراق والأدوات المالية؛
- زيارة رئيس هيئة الأسواق المالية الفرنسية إلى تونس ؛
- تسجيل لدى الهيئة لتحيين الوثيقة المرجعية « شركة الإيجار العربية لتونس 2008 » ؛
- منح تأشيرة الهيئة للمذكرة العملية المتعلقة بإصدار وإدراج بالسوق الرقاعية للبورصة للقرض الرقاعي «شركة الإيجار العربية لتونس 2009» الصادر عن شركة الإيجار العربية لتونس ؛
- منح تأشيرة الهيئة للمذكرة العملية المتعلقة بعملية الترفيع في رأس مال البنك الوطني الفلاحي ؛
- منح تأشيرة الهيئة لنشرة العرض بسعر محدد والإدراج بالسوق البديلة للبورصة لأسهم شركة سرفيكوم ؛
- تسجيل لدى الهيئة لتحيين الوثيقة المرجعية «البنك العربي لتونس 2008» ؛
- منح تأشيرة الهيئة للمذكرة العملية المتعلقة بإصدار وإدراج بالسوق الرقاعية للبورصة للقرض الرقاعي المشروط « البنك العربي لتونس مشروط 2009» الصادر عن البنك العربي لتونس ؛
- نشر الهيئة بلاغ في نشريتها الرسمية للتذكير بواجبات الإفصاح المالي المتعلقة بإنعقاد الجلسات العامة العادية ؛
- نشر الهيئة لبلاغ في نشريتها الرسمية للتذكير بأجال الإفصاح عن المؤشرات الثلاثية للثلاثي الأول لسنة 2009 ؛
- قيام البنك المركزي الأوروبي في 2 أفريل 2009 بالتخفيض في نسبة الفائدة المرجعية بـ25 نقطة قاعدية إلى مستوى 1,25 % ؛
- قلص صندوق النقد الدولي في احدث تقرير له عن الآفاق الاقتصادية العالمية توقعاته للنمو الاقتصادي حيث بين أنه من المحتمل أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 1,3 % هذا العام مسجلا اشد كساد حتى الآن بعد الحرب العالمية الثانية، ومن المتوقع ان يعاود النمو الظهور بمعدل بطيء 1,9 % العام القادم لكن الانتعاش سيتوقف على اجراءات فعالة وقوية لاصلاح النظام المالي.

ماي :

- الترفيع في نسبة الاحتياطي الاجباري من قبل البنك المركزي التونسي من 10 % الى 12,5 % ؛
- مشاركة هيئة السوق المالية في الاجتماع السنوي للمعهد الفرنكفوني لهياكل الإشراف على أسواق المال ؛
- تنقيح الأمر عدد 1294 لسنة 2006 المؤرخ في 08 ماي 2006 المتعلق بتطبيق أحكام الفصل 23 من القانون عدد 96 لسنة 2005 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005 والمتعلق بتدعيم سلامة العلاقات المالية بمقتضى الأمر عدد 1502 لسنة 2009 المؤرخ في 18 ماي 2009 ؛
- منح تأشيرة الهيئة لنشرة الإصدار الموجزة الخاصة بالتّرفيع في رأس مال شركة «BNP PARIBAS SA» لفائدة أجراء شركاتها الفرعية «الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة»، «الإيجار المالي للاتحاد البنكي للتجارة والصناعة» و«الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة للمالية -وسيط بالبورصة» ؛
- منح تأشيرة الهيئة لنشرة الإصدار الموجزة الخاصة بالتّرفيع في رأس مال شركة «Société Générale» لفائدة أجراء شركاتها الفرعية «الاتحاد الدولي للبنوك».
- تخفيض البنك المركزي الأوروبي في 7 ماي 2009 في نسبة الفائدة المرجعية بـ25 نقطة قاعدية إلى مستوى 1 %.

جوان :

- إدراج أسهم شركة «سرفيكوم» بالسوق البديلة للبورصة ؛
- تسجيل لدى الهيئة للوثيقة المرجعية «الشركة الدولية للايجار المالي 2009» ؛
- منح تأشيرة الهيئة للمذكرة العملية المتعلقة بإصدار وإدراج بالسوق الرقاعية للبورصة للقرض الرقاعي «الشركة الدولية للايجار المالي 1-2009» الصادر عن الشركة الدولية للايجار المالي ؛
- تسجيل لدى الهيئة للوثيقة المرجعية «الاتحاد الدولي للبنوك 2009» ؛
- منح تأشيرة الهيئة للمذكرة العملية المتعلقة بإصدار وإدراج بالسوق الرقاعية للبورصة للقرض الرقاعي «الاتحاد الدولي للبنوك 1-2009» الصادر عن الاتحاد الدولي للبنوك.
- تقليص البنك العالمي في مستوى نسبة النمو المتوقعة لسنة 2009 حيث بين أنّ نسبة الإنكماش

أهم الأحداث التي ميّزت سنة 2009

ستبلغ -2,9%، مقابل توقعات بتراجع بـ1,7% في مارس الماضي. ويتوقع أن لا تبلغ نسبة نمو البلدان الصاعدة هذه السنة إلا 1,2% بعد أن سجلت نسبة نمو بـ8,1% في سنة 2007 و5,9% في سنة 2008.

جويلية:

- تسجيل لدى الهيئة للوثيقة المرجعية «حنبعل للايجار المالي 2009» ؛
- منح تأشيرة الهيئة للمذكرة العملية المتعلقة بإصدار وإدراج بالسوق الرقاعية للبورصة للقرض الرقاعي «حنبعل للايجار المالي 1-2009» الصادر عن شركة حنبعل للايجار المالي ؛
- منح تأشيرة الهيئة للمذكرة العملية المتعلقة بإصدار وإدراج بالسوق الرقاعية للبورصة للقرض الرقاعي «الشركة الدولية للايجار المالي 2-2009» الصادر عن الشركة الدولية للايجار المالي ؛
- منح تأشيرة الهيئة لنشرة الإصدار المتعلقة بالترافع في رأس مال شركة المغازة العامة؛
- نشر الهيئة بلاغا في نشريتها الرسمية للتذكير بأجال الإفصاح عن المؤشرات الثلاثية للثلاثي الثاني لسنة 2009 ؛
- نشر الهيئة بلاغا في نشريتها الرسمية للتذكير بأجال الإفصاح عن القوائم المالية الوسيطة لسنة 2009؛
- مراجعة صندوق النقد الدولي في أحدث تقرير له عن الآفاق الاقتصادية العالمية توقعاته للنمو الاقتصادي حيث بين أنّ نسبة النمو العالمي ستتراجع بـ1,4% مقابل توقعات سابقة بتراجع بـ1,3% هذا العام فيما رُفِعَ من نسبة النمو المتوقعة للسنة القادمة إلى مستوى 2,5% مقابل توقعات سابقة بمستوى 1,9% ، وجاء هذا فيما أعلن الصندوق عن بداية خروج الإقتصاد العالمي من أحد حالة إنكماش شهدها منذ الحرب العالمية الثانية.

أوت:

- تنقيح الفصل 46 من القانون عدد 117 لسنة 1994 بمقتضى القانون عدد 64 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009 ؛
- إصدار مجلة إسداء الخدمات المالية لغير المقيمين بمقتضى القانون عدد 64 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009 ؛

أهم الأحداث التي ميّزت سنة 2009

- منح تأشيرة الهيئة لنشرة الإصدار المتعلقة بتأسيس عن طريق المساهمة العامة لشركة صوناد الدولية ؛
- منح تأشيرة الهيئة لنشرة الإصدار المتعلقة بإصدار وإدراج بالسوق الرقاعية للبورصة للقرض الرقاعي «موبلاتكس 2008» الصادر عن شركة موبلاتكس ؛
- منح تأشيرة الهيئة لنشرة الإصدار المتعلقة بإصدار وإدراج بالسوق الرقاعية للبورصة للقرض الرقاعي «بنك تونس والإمارات 2009» الصادر عن بنك تونس والإمارات ؛
- منح تأشيرة الهيئة لنشرة العرض بسعر محدد والإدراج بالسوق الرئيسية للبورصة لأسهم شركة إسمنت بنزرت ؛
- قرار الهيئة القاضي بالترخيص لشركة «كيرانيس» في إنجاز عملية اقتناء كتلة نفوذ تمثل 95,15 % من رأس مال شركة إحياء جزر قرقنة «سومفيك» ؛
- منح تأشيرة الهيئة للمذكرة العملية المتعلقة بإصدار وإدراج بالسوق الرقاعية للبورصة للقرض الرقاعي «حنبل للإيجار المالي 2-2009» الصادر عن شركة حنبل للإيجار المالي ؛
- تسجيل لدى الهيئة للوثيقة المرجعية «شركة الإيجار العربية لتونس 2009» ؛
- تسجيل لدى الهيئة للوثيقة المرجعية «التونسية للإيجار المالي 2009» ؛
- منح تأشيرة الهيئة للمذكرة العملية المتعلقة بإصدار وإدراج بالسوق الرقاعية للبورصة للقرض الرقاعي «شركة الإيجار العربية لتونس 2-2009» الصادر عن شركة الإيجار العربية لتونس ؛
- منح تأشيرة الهيئة للمذكرة العملية المتعلقة بإصدار والإدراج بالسوق الرقاعية بالبورصة للقرض الرقاعي «التونسية للإيجار المالي مشروط 2009» الصادر عن الشركة التونسية للإيجار المالي ؛
- منح تأشيرة الهيئة لنشرة الإصدار المتعلقة بالترفيه في رأس مال شركة حليب تونس.

سبتمبر :

- تسجيل لدى الهيئة للوثيقة المرجعية «بنك الأمان» ؛
- منح تأشيرة الهيئة للمذكرة العملية المتعلقة بإصدار وإدراج بالسوق الرقاعية للبورصة للقرض الرقاعي «القرض المشروط بنك الأمان 2009» الصادر عن بنك الأمان ؛
- قرار الهيئة القاضي بعدم إخضاع شركة «Gallus» للإيداع الإجباري لعرض عمومي لشراء

بقية رأس مال شركة الإنتاج الفلاحي بطبلبة التي ليست بحوزتها ولا لتطبيق إجراءات ضمان دفع سعر محدد ؛

- قرار الهيئة القاضي بعدم إخضاع شركة «Maghreb Participaton Holding» للإيداع الإجباري لعرض عمومي لشراء بقية رأس مال شركة مجمع تونس للتأمين التي ليست بحوزتها ولا لتطبيق إجراءات ضمان دفع سعر محدد.

أكتوبر :

- الشروع في تقديم دروس في اللغة الأنكليزية لفائدة إطارات الهيئة ؛
- تنقيح واطام ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة بمقتضى قرار وزير المالية المؤرخ في 16 أكتوبر 2009 ؛
- تسجيل لدى الهيئة لتحيين الوثيقة المرجعية «التونسية للايجار المالي 2009» ؛
- منح تأشيرة الهيئة للمذكرة العملية المتعلقة بالترفيغ في رأس مال شركة التونسية للايجار المالي ؛
- قرار الهيئة القاضي بإلزام شركة «Kyranis SA» لتطبيق إجراءات ضمان دفع سعر محدد لشراء ما تبقى من رأس مال شركة إحياء جزر قرقنة «سومفيك» الرّاجع للمساهمين المالكين لـ 5 % على الأكثر في رأس المال الشركة المعنية ؛
- منح تأشيرة الهيئة لنشرة الإصدار المتعلقة بإصدار وإدراج بالسّوق الرّقاعية للبورصة للقرض الرّقاعي « CHO 2009 » الصادر عن شركة تكييف زيوت الزيتون ؛
- إدراج أسهم شركة إسمنت بنزرت بالسّوق الرّئيسية للبورصة ؛
- نشر الهيئة بلاغا في نشريتها الرسمية للتذكير بأجال نشر المؤشرات الثلاثية للثلاثي الثالث لسنة 2009.

نوفمبر :

- إستقبال وفد من السفارة البريطانية بتونس مرفوقا بممثلين عن هيئات تكوين ؛
- مشاركة هيئة السوق المالية في 21 نوفمبر 2009 في ورشة عمل وطنية حول « تعزيز القوانين التجارية لبيئة ملائمة للأعمال» التي انتظمت في إطار مشروع تعزيز القوانين التجارية في منطقة

- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا برعاية السيد وزير التجارة والصناعات التقليدية ؛
- قرار الهيئة القاضي بالترخيص للسيد محمد الهادي بن عياد، بالتحالف مع أشخاص طبيعيين ومعنويين، لإنجاز عملية اقتناء كتلة نفوذ تمثل 53,46 % من رأس مال الشركة الصناعية للأجهزة و الآلات الكهربائية ؛
- قرار الهيئة القاضي بإخضاع مقتني كتلة نفوذ تمثل 53,46 % من رأس مال الشركة الصناعية للأجهزة والآلات الكهربائية للإيداع الإجباري لعرض عمومي لشراء بقية رأس مال الشركة ؛
- منح تأشيرة الهيئة للمذكرة العملية المتعلقة بالترفيغ في رأس مال بنك الأمان ؛
- تسجيل لدى الهيئة للوثيقة المرجعية «التجاري بنك 2009» ؛
- منح تأشيرة الهيئة للمذكرة العملية المتعلقة بالترفيغ في رأس مال التجاري بنك ؛
- قرار الهيئة القاضي بقبول العرض العمومي للشراء المبسط المودع من قبل السيد نور الدين تبان، بالتحالف مع أشخاص طبيعيين ومعنويين، والمتعلق بطلب اقتناء بقية رأس مال الشركة المالية للاستثمار.

ديسمبر :

- إمضاء هيئة السوق المالية بتاريخ 25 ديسمبر 2009 للاتفاقية المتعددة الأطراف المتعلقة بالاستشارة والتعاون وتبادل المعلومات التابعة للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال ؛
- قرار الهيئة القاضي بالترخيص لشركة ARTES Immobilière ARTIMO، بالتحالف مع شركة العقار والتنمية وشركة دماس، لإقتناء كتلة نفوذ تمثل 68,50 % من رأس مال الشركة الصناعية العامة للمصافي ؛
- قرار الهيئة القاضي بإخضاع مقتنو كتلة نفوذ تمثل 68,50 % من رأس مال شركة الشركة الصناعية العامة للمصافي للإيداع الإجباري لعرض عمومي لشراء بقية رأس مال الشركة ؛
- تسجيل لدى الهيئة للوثيقة المرجعية «بنك الإسكان 2009» ؛
- منح تأشيرة الهيئة لنشرة الإصدار المتعلقة بإصدار وإدراج بالسوق الرقاعية للبورصة للقرض الرقاعي « بنك الإسكان 2009» الصادر عن بنك الإسكان ؛
- قرار الهيئة القاضي بتأجيل تاريخ إختتام العرض العمومي للشراء المبسط المودع من قبل السيد نور الدين تبان ، بالتحالف مع أشخاص طبيعيين ومعنويين، والمتعلق بطلب اقتناء بقية رأس مال

الشركة المالية للاستثمار ؛

- تسجيل لدى الهيئة لتحيين الوثيقة المرجعية : الشركة الدولية للإيجار المالي 2009» ؛

- منح تأشيرة الهيئة للمذكرة العملية المتعلقة بإصدار وإدراج بالسوق الرقاعية للبورصة للقرض الرقاعي «الشركة الدولية للإيجار المالي 3-2009» الصادر عن الشركة الدولية للإيجار المالي ؛

- منح تأشيرة الهيئة لنشرة الإصدار المتعلقة بإصدار وإدراج بالسوق الرقاعية للبورصة للقرض الرقاعي « ساي هاش أو كومباني 2009 » الصادر عن شركة تكييف زيوت الزيتون ساي هاش أو كومباني ؛

- تسجيل لدى الهيئة لتحيين الوثيقة المرجعية « شركة الإيجار العربية لتونس 2009».

الملحق الإحصائي

قائمة الجداول

- جدول عدد 1 : المؤشرات الاقتصادية التونسية
- جدول عدد 2 : التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لأوراق المساهمة في رأس المال بواسطة المساهمة العامة في سنة 2009.
- جدول عدد 3 : إصدارات الاسهم بواسطة الاكتتاب العام في رأس مال الشركات المدرجة بالبورصة
- جدول عدد 4 : إصدارات الاسهم بواسطة الاكتتاب العام في رأس مال الشركات غير المدرجة بالبورصة
- جدول عدد 5 : الشركات التي تم إدراجها بالبورصة سنة 2009.
- جدول عدد 6 : قائمة اجراءات أول تداول للأوراق المالية المدرجة المنجزة في سنة 2009
- جدول عدد 7 : قائمة العروض العمومية للسحب المنجزة في سنة 2009.
- جدول عدد 8 : الإصدارات الرقاعية خلال سنة 2009.
- جدول عدد 9 : خصائص القروض الرقاعية المصدرة في سنة 2009 (متوسط المدّة المحيّن ومدى التأثير عند الإصدار).
- جدول عدد 10 : هيكله الإكتتابات في القروض الرقاعية والقروض الرقاعية المشروطة المؤشر عليها سنة 2009.
- جدول عدد 11 : إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتظهير خلال سنة 2009.
- جدول عدد 12 : إصدارات رفاع الخزينة قصيرة المدى خلال سنة 2009.
- جدول عدد 13 : قائمة القروض الرقاعية المؤشر عليها والمدرجة بالسوق الرقاعية بالبورصة سنة 2009.
- جدول عدد 14 : توزيع حجم المعاملات وعدد السندات المتبادلة حسب أصناف السندات.
- جدول عدد 15 : نسبة مردودية الأسهم المدرجة بالبورصة في سنة 2009.
- جدول عدد 16 : معدل مضاعف سعر السهم في السوق بطريقة المعدل الموازن.
- جدول عدد 17 : التطور الشهري لمؤشري البورصة في سنة 2009.
- جدول عدد 18 : الحجم الشهري للعمليات المنجزة بالبورصة لفائدة الأجانب خلال سنة 2009.
- جدول عدد 19 : مؤشرات حول الإستثمارات الأجنبية خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2009.
- جدول عدد 20 : اقتناءات ومبيعات الاجانب على الأوراق المدرجة في الفترة الممتدة من 1 جانفي الى 31 ديسمبر 2009.
- جدول عدد 21 : تطور أهم الأرقام لقطاع شركات الوساطة بالبورصة (بالمليون دينار).
- جدول عدد 22 : تطور المكونات الأساسية لقائمة النتائج المجمعة لشركات الوساطة (بالمليون دينار).
- جدول عدد 23 : تدخل الوسطاء بالبورصة على نظام التداول الالكتروني خلال سنة 2009.
- جدول عدد 24 : نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2009 (حسب السوق).
- جدول عدد 25 أ : نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2009 (حسب نظام التداول).
- جدول عدد 25 ب : نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2009 (حسب نظام التداول).

- جدول عدد 25 ت : نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2009 (حسب نظام التداول).
- جدول عدد 26 : مدى احترام الآجال المتعلقة بالتصريح بتجاوز عتبات المساهمة خلال 2009.
- جدول عدد 27 : مدى احترام الشركات المدرجة بالبورصة لأجل إيداع الوثائق المصادق عليها من طرف الجلسة العامة العادية خلال سنة 2009 لدى هيئة السوق المالية (تقسيم حسب القطاع).
- جدول عدد 28 : مدى احترام الشركات المدرجة بالبورصة لأجل إيداع قوائمها المالية الوسيطة بتاريخ 30 جوان 2009 لدى هيئة السوق المالية.
- جدول عدد 29 : نتائج عملية مراقبة مدى مطابقة محتوى التقارير السنوية للشركات المدرجة بالبورصة مع الأحكام الترتيبية.
- جدول عدد 30 : نتائج عملية مراقبة مدى مطابقة محتوى التقارير السنوية للشركات غير المدرجة بالبورصة مع الأحكام الترتيبية.
- جدول عدد 31 : تطور عمليات الإكتتاب وإعادة الشراء لأسهم و حصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.
- جدول عدد 32 : تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2009.
- جدول عدد 33 : التوزيع القطاعي لمحافظ سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2009.
- جدول عدد 34 : تطور عدد المساهمين وحاملي الحصص في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.
- جدول عدد 35 : تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية خلال سنة 2009.
- جدول عدد 36 : توزيع الأصول المتصرف فيها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية إلى 31-12-2009.
- جدول عدد 37 : التوزيع القطاعي لمحافظ السندات لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية إلى 31-12-2009.
- جدول عدد 38 : تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة خلال سنة 2009.
- جدول عدد 39 : توزيع الأصول المتصرف فيها من قبل شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير المختلطة إلى 31-12-2009.
- جدول عدد 40 : توزيع الأصول المتصرف فيها من قبل الصناديق المشتركة للتوظيف المختلطة إلى 31-12-2009.
- جدول عدد 41 : التوزيع القطاعي لمحافظ السندات لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة إلى 31-12-2009.
- جدول عدد 42 : جدول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي تحصلت على ترخيص خلال سنة 2009.
- جدول عدد 43 : جدول شركات التصرف التي تحصلت على ترخيص خلال سنة 2009.
- جدول عدد 44 : جدول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي تم فتحها للعموم خلال سنة 2009.

بالبليون دينار

	2009	2008	2007	2006	2005
الناتج المحلي	25 829	25 065	23 959		
نسبة النمو الاقتصادي بـ%	3,1	4,5	6,3		
الناتج المحلي بالسعر الجارية	58 768	55 297	49 874		
الدخل الوطني الإجمالي	58 673	54 867	49 648		
الدخل الوطني	5 631	5 313	4 856		
جملة الإستهلاك	45 922	43 638	38 939		
الإستهلاك العمومي	8 543	8 891	8 230		
الإستهلاك الخاص	36 379	33 747	30 709		
الإدخار الوطني	12 228	10 709	9 905		
نسبة الإدخار الوطني من الدخل القومي	21,6	22,2	21,5		
تكوين رأس المال الثابت	14 052	13 001	11 490		
نسبة تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي بـ%	23,8	23,5	23,0		

* حسب اليونان الاقتصادي

المالية العمومية

	تحتين 2010	قانون المالية 2010	2009	2008	2007
عجز ميزانية الدولة* - بالليون دينار -	-1 615,0	-2 069,0	-1 767,0	-559,0	-1 333,0
نسبة عجز ميزانية الدولة من الناتج المحلي الإجمالي	-2,6%	-3,3%	-3,0%	-1,0%	-2,7%
نسبة الضغط الجبايي من الناتج المحلي الإجمالي	19,7%	18,3%	19,9%	20,5%	19,1%
نسبة الضغط الجبايي من الناتج المحلي الإجمالي - دون التبرول -	18,6%	17,0%	18,8%	18,4%	17,3%
حجم الدين العمومي - بالليون دينار -	25 200,0	26 986,0	25 189,0	23 927,0	22 829,0
حجم الدين العمومي من الناتج المحلي الإجمالي	39,7%	42,6%	42,9%	43,3%	45,8%

* دون إعتبار موارد التخصيص و الهبات الخارجية

نسبة التضخم بـ% - قاعدة 100 سنة 2000 -

المصدر: وزارة التنمية و التعاون الدولي، وزارة المالية و المعهد الوطني للإحصاء

جدول عدد 2 - التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لأوراق المساهمة في رأس المال بواسطة المساهمة العامة في سنة 2009*

القطاعات	المبلغ بالدينار	النسبة المئوية %
القطاع المالي	258 250 000	60,2%
القطاع البنكي	206 750 000	48,2%
قطاع التأمين	24 000 000	5,6%
قطاع الإيجار المالي و الفكتوريق	27 500 000	6,4%
خدمات مالية أخرى	0	0,0%
شركات استثمار ذات رأس مال تنمية	0	0,0%
شركات استثمار ذات رأس مال قار	0	0,0%
شركات قابضة	0	0,0%
قطاع مواد الإستهلاك	12 555 500	2,9%
قطاع المواد الأوتية	4 000 000	0,9%
قطاع الصنعة	102 463 790	23,9%
قطاع الخدمات للمستهلك	49 874 940	11,6%
قطاع البترول و الغاز	1 682 075	0,4%
الجموع	428 826 305	100,0%

* باعتبار عمليات التوفيق في رأس المال بإمحاء الإحتياطي

جدول عدد 3 - إصدارات الأسهم بواسطة الاكتتاب العام في رأس مال الشركات المدرجة بالبورصة

الأموال المجمعة بالدينار	المبلغ بالدينار	سعر الإصدار بالدينار	القيمة الاسمية بالدينار	عدد السندات المصدرة	الاكتتاب العموم	فترة الاكتتاب	طبيعة العملية	الشركة	تاريخ التأشير	عدد التأشير
6 500 000	6 500 000	6,500	5,000	1 000 000	09/03/18 من 09/05/16 إلى	09/03/10 إلى 09/02/16 من	إصدار نقدا	الوفاتق للإيجار المالي	2009/2/2	640-09
-	555 500	-	1,000	555 500	-	ابتداء من 09/02/16	إدماج الإحتياطي	الشركة الصناعية العامة للمصافي	-	-
-	500 000	-	5,000	100 000	-	ابتداء من 09/03/02	إدماج الإحتياطي	التوسعية للإيجار المالي	-	-
-	10 000 000	-	5,000	2 000 000	-	ابتداء من 09/05/04	إدماج الإحتياطي	البنك الوطني الفلاحي	2009/4/17	646-09
45 000 000	70 000 000	7,000 (1)	5,000	10 000 000	-	09/07/06 إلى 09/05/04 من	إصدار نقدا	الإصدار نقدا بواسطة الاكتتاب العام (2)	2009/4/20	647-09
3 250 000	3 250 000	3,250	1,000	1 000 000	-	09/05/26 إلى 09/05/11 من	إدماج الإحتياطي	شركة سرفيكم	-	-
-	4 000 000	-	1,000	4 000 000	-	ابتداء من 09/05/20	إدماج الإحتياطي	شركة تونس لجنيات الألومنيوم	-	-
-	37 500 000	-	10,000	3 750 000	-	ابتداء من 09/06/10	إدماج الإحتياطي	البنك التونسي	-	-
-	2 000 000	-	1,000	2 000 000	-	ابتداء من 09/06/15	إدماج الإحتياطي	شركة البطارية التونسية أسد	-	-
-	1 155 000	-	1,000	1 155 000	-	ابتداء من 09/07/20	إدماج الإحتياطي	الشركة الحبيبة للحزف	-	-
-	8 849 940	-	1,000	8 849 940	-	ابتداء من 09/07/17	إدماج الإحتياطي	شركة الخطوط التونسية	-	-
37 575 000	37 575 000	60,000	5,000	626 250	-	09/08/14 إلى 09/07/31 من	إصدار نقدا	شركة المغازة العامة	2009/7/17	658-09
-	1 682 075	-	25,000	67 283	-	ابتداء من 09/09/03	إدماج الإحتياطي	شركة اريكيد تونس	-	-
101 308 790	101 308 790	11,500	1,000	8 809 460	-	09/09/30 إلى 09/09/10 من	الإصدار نقدا بواسطة الاكتتاب العام (3)	شركة إسمنت بنزرت	2009/8/24	663-09
2 500 000	10 000 000	4,000	4,000	2 500 000	09/11/02 من 09/11/16 إلى	09/10/31 إلى 09/09/14 من	إصدار نقدا	شركة طيب تونس	2009/8/28	667-09
20 000 000	20 000 000	20,000	5,000	1 000 000	-	09/11/19 إلى 09/10/30 من	الإصدار نقدا	التوسعية للإيجار المالي	2009/10/16	669-09
25 500 000	25 500 000	34,000	10,000	750 000	-	09/12/18 إلى 09/11/20 من	إصدار نقدا	بنك الأمان	2009/11/6	671-09
-	7 500 000	-	10,000	750 000	-	ابتداء من 09/12/28	إدماج الإحتياطي	الإصدار نقدا	2009/11/18	673-09
56 250 000	56 250 000	15,000	5,000	3 750 000	-	09/12/17 إلى 09/12/03 من	إصدار نقدا	التجاري بنك	2009/11/18	673-09
-	000 500	-	5,000	100 000	-	ابتداء من 09/12/30	إدماج الإحتياطي	التوسعية للإيجار المالي	-	-

(1) تحدر النصف عند الاكتتاب (4,500) أي 2,500 د تمثل نصف القيمة الاسمية و 2 د تمثل شحنة الإصدار، وقع تحدير النصف المالي (أي 2,500) خلال سنة 2010.

(2) الغرض إدراج أسهم الشركة بالبورصة الجديدة للبورصة.

(3) الغرض إدراج أسهم الشركة بالبورصة الرئيسية للبورصة.

جدول عدد 4 إصدارات الاسهم بواسطة الاكتتاب العام في رأس مال الشركات غير المدرجة بالبورصة

عدد التأسيسية	تاريخ التأسيسية	الشركة	الطبيعة	فترة الإكتتاب	الإكتتاب للعموم	عدد السندات المصدرية	القيمة الاسمية بالدينار	سعر الإصدار بالدينار	المبلغ بالدينار	الأموال المجمعة بالدينار
-	-	الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية	إدماج الإجمالي	ابتداء من 09/03/17 إلى 09/03/31	-	40 000	100	-	4 000 000	-
-	-	شركة البحر المتوسط للتأمين وإعادة التأمين	الإصدار نقدا (1)	ابتداء من 09/05/20 إلى 09/06/10	-	60 000	100	-	6 000 000	6 000 000
-	-	بنك تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	إدماج الإجمالي	ابتداء من 09/07/31 إلى 09/07/20	-	1 000 000	20	-	20 000 000	-
-	-	العمال الأولية بالشاحل	الإصدار نقدا (1)	من 09/07/06 إلى 09/07/20	-	600 000	5	5	3 000 000	3 000 000
659-09	2009/8/6	شركة صوناد الدولية	تأسيس شركة عن طريق المساهمة العامة (4)	من 09/09/15 إلى 09/09/30	-	(5) 50 000	20	20	(6) 1 000 000	1 000 000
-	-	البنك التونسي القطري	الإصدار نقدا (1)(7)	من 09/09/15 إلى 09/09/30	-	3 000 000	10	(8) 10	30 000 000	9 000 000
-	-	الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية	الإصدار نقدا (1)(9)	في أجل أقصاه موفى شهر أكتوبر 2009	-	50 000	100	119	5 950 000	5 950 000
-	-	العصرية للإيجار المالي	الإصدار نقدا (1)	من 09/11/16 إلى 09/12/15	-	500 000	10	10	5 000 000	5 000 000

(1) إصدار بدون النجم إلى الإكتتاب العام.

(2) عملية ترفيع في رأس المال محذرة بالربع عند الإكتتاب.

(3) وضع تمديد فترة الإكتتاب إلى 09/08/14.

(4) توظيف خاص لـ 80% من رأس المال الأولي لفائدة أسهم من بينها 35% لفائدة الشركة المنتجة لاستغلال وتوزيع المياه.

(5) من بينها 10 000 سهم وقع عرضها لاكتتاب الشركة لفائدة أعمال الشركة المنتجة لاستغلال وتوزيع المياه.

(6) من بينها 200 000 سهم وقع إصدارها عن طريق المساهمة العامة لفائدة أعمال الشركة المنتجة لاستغلال وتوزيع المياه.

(7) عملية ترفيع في رأس المال مخصصة للمساهمين و الحاملي الاسهم ذات الأولوية في الربع اثنون حق الاقتراع.

(8) عملية ترفيع في رأس المال محذرة بالثالث عند الإكتتاب.

(9) عملية ترفيع في رأس المال مخصصة لساهم استراتيجي.

جدول عدد-5 الشركات التي تم إدراجها بالبورصة سنة 2009

الشركة	تاريخ الإدراج	سعر الإدراج بالدينار	عدد السندات المدرجة	طريقة الإدراج	سعر أول تداول بالدينار	تاريخ أول تداول	التغير بالنسبة المئوية
السوق الرئيسية	2009/10/8	11,500	44 047 290 (1)	عرض بسعر محدد في إطار عملية زيادة في رأس المال نقدا عن طريق المساهمة العامة	11,450	2009/10/21	-0,43%
السوق البديلة	2009/6/1	3,250	2 358 000 (2)	عرض بسعر محدد في إطار عملية زيادة في رأس المال نقدا عن طريق المساهمة العامة	3,300	2009/6/25	1,54%

(1) منها 460 809 سهما مكتنبا جديدا وقع تداولها إثر إنجاز عملية الترفع في رأس المال.

(2) منها 1 000 000 سهما مكتنبا جديدا وقع تداولها إثر إنجاز عملية الترفع في رأس المال.

جدول عدد 6- قائمة اجراءات أول تداول للأوراق المالية المدرجة المنجزة في سنة 2009

رأس المال بالدينار إثر العرض	مدة صلاحية اجراء أول تداول	المبلغ الجملي بالدينار	تاريخ الإنتفاع	سعر السهم بالدينار	عدد الأسهم المعرضة	سوق البورصة القصور	طبيعة اجراء أول تداول	الشركة المعنية
2 358 000	09/05/26 إلى 09/05/11 من	3 250 000	2009/1/1	3,250	1 000 000 سهم أي ما يمثل %42,41 من رأس المال بعد الزيادة عن طريق الاكتتاب العالم	السوق البنية	عرض بسعر محدد في إطار عملية زيادة في رأس المال نقدا عن طريق المساهمة العامة	شركة سرفيكوم
44 047 290	09/09/30 إلى 09/09/10 من	101 308 790	2009/1/1	11,500	8 809 460 سهم أي ما يمثل %20 من رأس المال بعد الزيادة عن طريق الاكتتاب العام	السوق الرئيسية	عرض بسعر محدد في إطار عملية زيادة في رأس المال نقدا عن طريق المساهمة العامة	شركة إسمنت بنزت

جدول عدد 7- قائمة العروض العمومية المنتهية في سنة 2009

العروض العمومية للسحب

عدد القرار	تاريخ القرار	الشركة المعقّبة	أصحاب العرض	رأس المال المكتسب قبل العرض	الأوراق المالية المقصودة	سعر الورقة مالية بالدينار	رأس المال المكتسب بعد العرض	مئة صلوحية العرض	ملاحظات
47	2009/12/17	شركة بزل ستالين الجيل تونس	Palm Beach Gestion SA & Palm Beach Djerba Palace	رأس المال المكتسب قبل العرض 2 414 309	17 165	(1) 8,540	رأس المال المكتسب بعد العرض 2 425 805	من 2009/12/23 إلى 2010/01/21 يخجل المالية	
				سهميات تمثل 99,29% من مجموع الأسهم مالية	سهميات تمثل 0,71% من مجموع الأسهم مالية		سهميات تمثل 99,77% من مجموع الأسهم مالية	وقع تسجيل تاريخ الإختتام إلى 2010/01/28	
				و 389759 سهميات تمثل 90,84% من مجموع الأسهم ذات الاقتراع تمثل 9,16% من مجموع الأسهم ذات الاقتراع في ألبورتية في الزنج دن جنّ شركة ITI SICAP (شركة في حالة تصفية)	و 39325 سهميات تمثل 9,16% من مجموع الأسهم ذات الاقتراع تمثل 9,16% من مجموع الأسهم ذات الاقتراع في ألبورتية في الزنج دن جنّ مالية		و 425008 سهميات تمثل 99,05% من مجموع الأسهم ذات الاقتراع تمثل 0,95% من مجموع الأسهم ذات الاقتراع في الزنج دن جنّ (أي جملياً ما يعادل 99,66% من حقل الاقتراع)		
				السبّ منجى لوكيل					
				السبّ سامي لوكيل					
				السبّ كريم لوكيل					
				السبّ مهدي لوكيل					
				السبّ ماهر لوكيل					
				شركة Carthage Tours					
				(1) سعر يفتح للشعب المالي و الترميز ذات الألبورتية في الزنج دن جنّ، و 2009 و 2010. لقد حافظت الأسهم ذات الألبورتية في الزنج دن جنّ احتسبها مع مبلغ خصمها حتى حصر الطيات المالية حتى الاقتراع وعدم طرح الأسهم المالية رأس المال عند احتساب الحساب في سنين الطيات، ويطاير ضمن تلك الصفوف حتى يتم دفع الزنج المالية السحبة بكاملها.					
				العروض العمومية للشراء					
عدد القرار	تاريخ القرار	الشركة المعقّبة	أصحاب العرض	رأس المال المكتسب قبل العرض	الأوراق المالية المقصودة	سعر الورقة مالية بالدينار	رأس المال المكتسب بعد العرض	مئة صلوحية العرض	ملاحظات
38	2009/11/19	الشركة المالية الاستثمار	السبّ نور الزين تكان بالتحالف مع : Société Civile Immobilière El Fath	%90,18	57 283	10,500	99,36%	من 09/11/24 إلى 09/12/08 يخجل المالية	
				%1,90	سهميات أي 5,73% من رأس المال		من رأس المال أي 993616 سهميات	وقع تسجيل تاريخ الإختتام إلى 09/12/21	
				%0,67					
				%0,50					
				%0,50					
				%0,52					
				%94,27					
				من رأس المال أي 942717 سهميات					

قوة هيئة السوق المالية القاضي
باختصاص 53.46% من رأس مال الشركة
الصناعية الأجنبية والولايات
الكورباتية الإيجازي
لعرض عمومي للشراء ببقية رأس
مال الشركة

من 09/11/24	53.71%	1,300	6 499 513	3.10%	محفظة الهادي بن عياد بالتحالف مع :	الشركة الصناعية للأجهزة والولايات الكورباتية	2009/11/6	37
من رأس المال أي 7540487 سهما			سهما أي 46.29% من رأس المال	2.89%	محفظة سعيان			
				1.71%	فاخر بن عياد			
				0.55%	يوهف بن عياد			
				1.00%	سبحر بن عياد			
				1.50%	لسعد بن عياد			
				0.71%	احمد بن عياد			
				1.50%	احمد شوقي			
				1.00%	رضا شرفي			
				0.55%	جال منصف			
				0.55%	مختار مهنوي			
				2.35%	جال عبد الكافي			
				2.35%	نبضي جلاصي			
				8.12%	COTUNAL			
				6.41%	SNCI			
				6.41%	PROSID			
				8.12%	INTERMETAL			
				1.00%	CCPS			
				1.00%	PROSID SUD			
				1.56%	SOTIC			
				0.64%	PROSID CENTRE			
				0.71%	SGTM			
				53.71%				
					من رأس المال أي 7540487 سهما			
من 09/12/08 إلى 09/12/22	68.50%	4,300	2 099 916	68.50%	Sté ARTES Immobilitière —ARTIMO—	الشركة الصناعية العامة للمصافي	2009/12/4	45
قرار هيئة السوق المالية القاضي باختصاص مقتني كتلة تفوز تحتل 68.50% من رأس مال شركة الشركة الصناعية العامة للمصافي الإيجازي لعرض عمومي للشراء ببقية رأس مال الشركة					من رأس المال أي 4566084 سهما شركة الطار والتنمية			
					من رأس المال أي 4566084 سهما			

إجراءات ضمان دفع سعر محدد

ملاحظات	مدة صلاحية العرض	رأس المال المملوك بعد العرض	سعر الورقة المالية بالدينار	الأوراق المالية المقصودة	رأس المال المملوك قبل العرض	أصحاب العرض	الشركة المعنية	تاريخ القرار	عدد القرار
قرار هيئة السوق المالية القاضي بإلزام شركة " كيرانيس " المقتنية لكتلة تفوز تمثل 95.15% من رأس مال شركة " اجيه جرد قروية " سوفيكت لتطبيق إجراءات ضمان دفع سعر محدد للشراء ما تبقى من رأس المال الراعي للمساهمين المالكين 5.1 على الأكثر في رأس المال الشركة المعتية	من 09/10/26 إلى 09/11/13	95.15%	43.209	4 369	95.15%	شركة " Kyranis SA "	شركة اجيه جرد قروية —سوفيكت—	2009/10/21	35
						من رأس المال أي 85631 سهما			
						سهما أي 4.85% من رأس المال			
						من رأس المال أي 85631 سهما			

جدول عدد 8- إصدارات سندات الدين خلال سنة 2009

إصدارات سندات الدين للشركات المدرجة بالبورصة

القروض الرقاعية

الرقم	التاريخ	طريقة الإصدار	القيمة (التممة)	المبلغ المكتسب بالدينار	النسبة المئوية للاسمية	سعر الإصدار	مبلغ القرض المؤشر عليه بالدينار	تسمية القرض	الشركة المصدرة	تاريخ التأسيس	عدد التأسيسية
** 09/01/08	ب ب ب على المدى الطويل بتاريخ 2009/3/2	امتلان سنوي قدر 20	5	2 000 000 13 000 000	نسبة السوق التطبيقية + 1 % 6.50 %	100	15 000 000	شركة التوسعة للإنجاز المالي 1-2009	الشركة التوسعة للإنجاز المالي	1/19/2009	638-09
-	2009/2/18	امتلان سنوي قدر 6,250	16	50 000 000	6.50 (2) %	100	50 000 000	الشركة التوسعة للبنك 2-2008	الشركة التوسعة للبنك	1/20/2009	639-09
** 09/03/12	ب ب ب على المدى الطويل بتاريخ 2009/5/5	امتلان سنوي قدر 20	5	30 000 000	5.50 %	100	30 000 000	شركة الإيجار العربية لتومس 2009	شركة الإيجار العربية لتومس	4/13/2009	645-09
** 09/04/28	ب ب ب على المدى الطويل بتاريخ 2009/7/20	امتلان سنوي قدر 20	5	5 700 000 14 300 000	نسبة السوق التطبيقية + 1 % 5.50 %	100	20 000 000	الشركة التوسعة للإنجاز المالي 1-2009	الشركة التوسعة للإنجاز المالي	6/11/2009	653-09
-	2009/7/17	امتلان سنوي قدر 10	10	29 700 000	5.25 %	100	100 000 000	الأقار التوري للبنوك 1-2009	الأقار التوري للبنوك	6/15/2009	654-09
-	2009/7/17	امتلان سنوي قدر 10	15	25 000 000	5.50 %	100	100 000 000	الأقار التوري للبنوك 1-2009	الأقار التوري للبنوك	6/15/2009	654-09
-	2009/7/17	امتلان سنوي قدر 5	20	45 300 000	5.85 %	100	100 000 000	الأقار التوري للبنوك 1-2009	الأقار التوري للبنوك	6/15/2009	654-09
** 09/07/13	ب ب ب على المدى الطويل بتاريخ 2009/9/15	امتلان سنوي قدر 20	5	6 000 000 14 000 000	نسبة السوق التطبيقية + 0.75 % 5.375 %	100	20 000 000	الشركة التوسعة للإنجاز المالي 1-2009	الشركة التوسعة للإنجاز المالي	7/17/2009	657-09
-	2009/9/15	امتلان سنوي قدر 10	10	50 000 000	5.25 %	100	50 000 000	بنك تونس والجزائر 2009	بنك تونس والجزائر	8/18/2009	662-09
** 09/08/27	ب ب ب على المدى الطويل بتاريخ 2009/9/25	امتلان سنوي قدر 20	7 مع اعلان سنويين	6 400 000 13 600 000	نسبة السوق التطبيقية + 0.75 % 5.25 %	100	20 000 000	شركة الإيجار العربية لتومس 1-2-2009	شركة الإيجار العربية لتومس	8/28/2009	665-09
-	2009/12/30	امتلان سنوي قدر 7,200 (من السنة الثالثة والتالية إلى السنة الرابعة عظمى) و 7,600 (من السنة الخامسة عظمى)	15 مع اعلان سنويين	62 950 000 37 050 000	نسبة السوق التطبيقية + 0.8 % 5.3 %	100	50 000 000 : 1 50 000 000 - الصنف ب	بنك الإسكندرية 2009	بنك الإسكندرية	12/4/2009	674-09
** 09/11/04	ب ب ب على المدى الطويل بتاريخ 2010/1/29	امتلان سنوي قدر 20	5	5 050 000 14 950 000	نسبة السوق التطبيقية + 0.75 % 5.25 %	100	20 000 000	الشركة التوسعة للإنجاز المالي 1-3-2009	الشركة التوسعة للإنجاز المالي	12/9/2009	675-09
** 09/12/02	ب ب ب على المدى الطويل بتاريخ 2009/12/30	امتلان سنوي قدر 20	5	15 385 000 14 615 000	نسبة السوق التطبيقية + 0.625 % 5.125 %	100	30 000 000	شركة الإيجار العربية لتومس 1-3-2009	شركة الإيجار العربية لتومس	12/10/2009	677-09

القرض الرقاعية المشروطة

الرقم	تاريخ	طريقة	الذمة (الشفقة)	البيع المكتتب	النسبة	سعر	مبلغ القرض الموقر عليه	نسبة	عدد		
الترقيم	تاريخ	الامتيازات	الذمة (الشفقة)	بالدينار	الاسمية	الإصدار	بالدينار	القرض	الشركة		
أو البنك الضامن	الانتفاع							الرقم	التاريخ		
								الرقم	التاريخ		
-	2009/4/7	امتياز سنوي قار: 6,670 و (من الشقة الأولى إلى الشقة الرابعة عشر) والقسمة عشر	15	50 000 000	% 5,40	100	50 000 000	القرض الرقاعي المشروط البنك الوطني الملاحى 2009	البنك الوطني الملاحى	2009/3/17	643-09
		امتياز سنوي قار				100	50 000 000				
		امتياز سنوي قار				100	40 000 000 : اجزأ 1				
		20 و (1/5)	7 مع إيفاء يستثنى	3 500 000	نسبة السوق النظمية + 0,5 %	100	11	البنك العربي لتونس مشروط 2009 (3)	البنك العربي لتونس	2009/4/20	648-09
		12,500 و (1/8)	10 مع إيفاء يستثنى	36 500 000	نسبة السوق النظمية + 0,75 %	100	21				
		2009/5/20				100	10 000 000 : اجزأ 2				
		10 و (1/10)	15 مع إيفاء ب 5 سنوات	5 000 000	% 5,70		1				
		6,670 و (من الشقة السادسة إلى الشقة التاسعة عشر) و 6,620 و الشقة العشرين	20 مع إيفاء ب 5 سنوات	5 000 000	% 5,90		2				
09/08/24		امتياز سنوي قار (1/5) : 20 و	5	7 500 000	نسبة السوق النظمية + 1,25 %	100	20 000 000	القرض الرقاعي المشروط 2009 (1)	الشركة التونسية للايجار التالى	2009/8/28	666-09
		2009/9/25		12 500 000	% 5,65	100	60 000 000				
		6,670 و (من الشقة الأولى إلى الشقة الرابعة عشر) و 6,620 و الشقة الخامسة عشر	15	30 000 000	نسبة السوق النظمية + 0,85 %	100	30 000 000 : الصنف 1	القرض المشروط بنك الأمان 2009 (1)	بنك الأمان	2009/9/9	666-09
		2009/9/30		30 000 000	% 5,45	100	30 000 000 : الصنف ب				
		في آخر أجل : 100 و	5	9 400 000	نسبة السوق النظمية + 1 %	100	20 000 000	القرض المشروط 2009 (1)	البنك التونسي	2009/12/25	682-09
		2010/1/25		10 600 000	% 5,5	100					

إصدارات سندات التأمين للشركات غير المدرجة بالبورصة

التاريخ	الرقم	طريقة	القيمة	المبلغ المكتتب	النسبة	سعر	مبلغ القرض المؤثر عليه	تسمية	الشركة	المصدر	تاريخ	عدد
الانقضاء	أو البتة الضامن	الافتتاح	الافتحلات	(البتة)	الاسمية	الإصدار	بالدينار	القرض	التأمين	التأمينية	التاريخية	التأمينية
2009/2/23	ب ب +	2009/2/23	20	5	10 000 000	6,50 %	100	10 000 000	1-2009	الشركة العربية للتأمين البحري - الدمام	2009/1/8	637-09
2009/8/7	ب ب +	2009/8/7	20	5	12 140 000	نسبة السوق الظهية + 1,5 %	100	20 000 000	1-2009	مجمع للبحر الدمام	2009/7/9	656-09
2009/8/28	ب ب +	2009/8/28	20	7 مع إعطاء	10 000 000	5,40 %	100	10 000 000	2008	مبولدكس	2009/8/7	660-09
2009/9/25	ب ب +	2009/9/25	20	5	9 650 000	نسبة السوق الظهية + 1 %	100	20 000 000	2-2009	مجمع للبحر الدمام	2009/8/28	664-09
2009/11/19	ب ب +	2009/11/19	20	10 مع إعطاء	7 000 000	5,50 %	100	7 000 000	2009	شركة تكديف زوت الريجون	2009/10/28	670-09
2009/12/31	ب ب +	2009/12/31	20	10 مع إعطاء	3 000 000	نسبة السوق الظهية + 1 %	100	3 000 000	2009	سلي هاش أو كومباني - سلي هاش أو كومباني	2009/12/10	676-09

(1) تم إصدار هذا القرض بتسبني فائدة مختلفة باختیار المكتتب : نسبة فائدة و نسبة مرتبطة بنسبة الشقوق المتوقعة.

(2) تم مجلس الإدارة للتعرف بتاريخ 08/04/29 قد تبين نسبة فائدة قارة لتاريخ بين 6,5 % - عام كحد أدنى و 7 % - عام كحد أقصى فاضطى تمويل كبريس مجلس الإدارة لتحدد هذه النسبة. تم تحديد هذه النسبة في مرحلة أولى إلى 6,85 % بتاريخ 09/02/03 طلبت الإدارة القائمة موافقة هيئة السوق المالية على تغيير نسبة فائدة القرض الأصلي من 6,85 % إلى 6,5 % معطية ذلك بتاريخ تسبني الظهية في السوق الظهية. يشار بعدد 1 مؤرخ في 09/02/03 ووافق الهيئة على التغيير المطلوب.

(3) تم إصدار هذا القرض بأربع نسب فائدة مختلفة باختیار المكتتب.

(4) فترة جميع طلبات الإقتتاب : من 30/06/09 إلى 09/07/09 و فترة الإقتتاب المتعددة : من 09/07/09 إلى 09/07/17.

* يوافق معدل الائتي عشر معدلات نسبة الظهية الشهرية للسوق الظهية السابقة لتاريخ خلاص الفائدة و يضاف إليها الهامش المحدد.

** تقييم مسند من طرف وكالة التقييم Fitch Ratings على سلم تقييمها الوطني.

جدول عدد 9 - خصائص القروض الرقابية المصدرة في سنة 2009 (متوسط المدّة المحيّن ومدى التأخر)

مدى التأخر	متوسط المدّة المحيّن بالسنوات	المدّة (سنة)	طريقة الإحلال	النسبة الإجمالية	البلغ المكتسب بالدينار	تسمية القرض	الرقابة
-	-	5	احلال سنوي قار 20 : (1/5)	نسبة السوق القليلة + 1%	2 000 000		شركة التفتيش الجيد للنبي 1-2009
2,60	2,77	5	احلال سنوي قار 20 : (1/5)	% 6,50	13 000 000		شركة التفتيش الجيد للنبي 1-2009
5,91	6,30	16	احلال سنوي قار 20 : (1/6) و 6,250 : (1/6)	% 6,50	50 000 000		شركة التفتيش الجيد للنبي 2-2008
2,65	2,80	5	احلال سنوي قار 20 : (1/5)	% 5,50	30 000 000		شركة الإيجار العربية لتونس 2009
-	-	5	احلال سنوي قار 20 : (1/5)	نسبة السوق القليلة + 1%	5 700 000		شركة التفتيش الجيد للنبي 1-2009
2,65	2,80	5	احلال سنوي قار 20 : (1/5)	% 5,50	1 430 000		الاتحاد الأولي للبنوك 2009-1
4,51	4,75	10	احلال سنوي قار 10 : (1/10)	% 5,25	29 700 000		
6,01	6,34	15	احلال سنوي قار 15 : (1/5) و 6,670 : (1/5)	% 5,50	25 000 000		
7,17	7,59	20	احلال سنوي قار 20 : (1/5)	% 5,85	45 300 000		
-	-	5	احلال سنوي قار 20 : (1/5)	نسبة السوق القليلة + 1%	6 000 000		شركة التفتيش الجيد للنبي 2-2009
2,66	2,80	5	احلال سنوي قار 20 : (1/5)	% 5,375	14 000 000		شركة تونس والجزائر 2009
4,52	4,75	10	احلال سنوي قار 10 : (1/10)	% 5,25	50 000 000		شركة تونس والجزائر 2009
-	-	10	احلال سنوي قار 10 : (1/10)	نسبة السوق القليلة + 1%	6 400 000		شركة الإيجار العربية لتونس 2-2009
4,26	4,49	7	احلال سنوي قار 20 : (1/5)	% 5,25	13 600 000		بنك الإسكان 2009
-	-	5	احلال سنوي قار 5 : (1/5) و 7,700 : (1/5)	نسبة السوق القليلة + 1%	62 950 000		بنك الإسكان 2009
6,79	7,15	7	احلال سنوي قار 7 : (1/5) و 7,600 : (1/5)	% 5,3	37 050 000		شركة التفتيش الجيد للنبي 3-2009
-	-	5	احلال سنوي قار 20 : (1/5)	نسبة السوق القليلة + 1%	5 050 000		شركة التفتيش الجيد للنبي 3-2009
2,67	2,81	5	احلال سنوي قار 20 : (1/5)	% 5,25	14 950 000		شركة الإيجار العربية لتونس 3-2009
-	-	5	احلال سنوي قار 20 : (1/5)	نسبة السوق القليلة + 1%	15 385 000		شركة الإيجار العربية لتونس 3-2009
2,67	2,81	5	احلال سنوي قار 20 : (1/5)	% 5,125	14 615 000		شركة الإيجار العربية لتونس 3-2009
2,60	2,77	5	احلال سنوي قار 20 : (1/5)	% 6,50	10 000 000		شركة التفتيش الجيد للنبي 1-2009
-	-	5	احلال سنوي قار 20 : (1/5)	نسبة السوق القليلة + 1%	12 140 000		شركة التفتيش الجيد للنبي 1-2009
2,64	2,79	5	احلال سنوي قار 20 : (1/5)	% 5,75	7 860 000		شركة التفتيش الجيد للنبي 1-2009
4,24	4,47	7	احلال سنوي قار 20 : (1/5)	% 5,40	10 000 000		ميرابكس 2008
-	-	5	احلال سنوي قار 20 : (1/5)	نسبة السوق القليلة + 1%	9 650 000		شركة التفتيش الجيد للنبي 2-2009
2,65	2,80	5	احلال سنوي قار 20 : (1/5)	% 5,50	10 350 000		شركة التفتيش الجيد للنبي 2-2009
-	-	10	احلال سنوي قار 10 : (1/10)	نسبة السوق القليلة + 1%	7 000 000		شركة تكيف زوت الينجين 2009
-	-	10	احلال سنوي قار 10 : (1/8) و 12,500 : (1/8)	نسبة السوق القليلة + 1%	3 000 000		ساي هاني أو كيمبني 2009

القروض الرقابة المشروطة

القرض الإجمالي المشروط	القرض الإجمالي المشروط	القرض الإجمالي المشروط	القرض الإجمالي المشروط	القرض الإجمالي المشروط	القرض الإجمالي المشروط	القرض الإجمالي المشروط	القرض الإجمالي المشروط	القرض الإجمالي المشروط	القرض الإجمالي المشروط
2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009	2009
6,04	6,37	15	البنك الأهلي	5,40%	50 000 000	نسبة السوق الكلية + 0,25 %	3 500 000	نسبة السوق الكلية + 0,25 %	36 500 000
-	-	7	بنك قطر						
-	-	10	بنك قطر						
7,62	8,05	15	بنك قطر						
8,65	9,17	10	بنك قطر						
-	-	5	بنك قطر						
2,64	2,79	5	بنك قطر						
-	-	15	بنك قطر						
6,03	6,36	5	بنك قطر						
-	-	5	بنك قطر						
4,27	4,51	5	بنك قطر						

* يوافق معدل الائحة مشروط معيار نسبة الائحة المشروطة السوق الكلية السابقة للتاريخ خالص الائحة و بجانب الربح اليافض المحصور.

جدول عدد 10 - هيكلية الإكتتابات في القروض الرقاعية المشرطة المؤشر عليها سنة 2009

تسمية القرض	المبلغ بالدينار	شركات التأمين	صناديق التقاعد	شركات ومندوب الموظف الجماعي في الأوراق المالية	شركات الإستثمار	بنوك	أشخاص معنوية أخرى	أشخاص طبيعيين
الشركة العربية التوليفة للإيجار المالي 2009-1	10 000 000	1 000 000	0	8 250 000	0	750 000	0	0
الشركة التونسية للبنك 2008-2	50 000 000	14 800 000	0	29 500 000	5 500 000	0	200 000	0
شركة التونسية للإيجار المالي 2009-1	15 000 000	2 050 000	0	9 400 000	300 000	2 000 000	0	1 250 000
القرض التوامي المشروط البنك الوطني الفلاحي 2009	50 000 000	20 000 000	0	28 000 000	0	2 000 000	0	0
الشركة التوليفة للإيجار المالي 2009-1	30 000 000	4 750 000	0	20 250 000	0	5 000 000	0	0
البنك العربي لتونس مشروط 2009	50 000 000	2 500 000	0	45 500 000	0	2 000 000	0	0
الشركة التوليفة للإيجار المالي 2009-1	20 000 000	2 270 000	0	15 730 000	0	2 000 000	0	0
2009-1	20 000 000	5 800 000	0	11 510 000	0	2 600 000	0	90 000
حجبل للإيجار المالي 2009	20 000 000	3 500 000	0	15 000 000	0	1 500 000	0	0
الشركة التوليفة للإيجار المالي 2009-2	20 000 000	7 800 000	0	37 200 000	0	5 000 000	0	0
بنك تونس والإيرادات 2009	50 000 000	2 200 000	0	7 400 000	0	400 000	0	0
مولانكس 2008	10 000 000	1 000 000	0	13 000 000	0	6 000 000	0	0
شركة الإيجار العربية لتونس 2009-3	20 000 000	4 750 000	0	55 250 000	0	0	0	0
القرض المشروط بنك الأمان 2009	60 000 000	4 400 000	0	12 050 000	0	3 500 000	0	50 000
حجبل للإيجار المالي 2009-2	20 000 000	4 200 000	0	11 300 000	0	4 000 000	0	500 000
التونسية للإيجار المالي مشروط 2009	20 000 000	200 000	0	6 800 000	0	0	0	0
شركة تكليف زيوت الزيتون 2009	7 000 000	19 300 000	5 000 000	63 200 000	1 000 000	11 000 000	500 000	0
بنك الإسكان 2009	100 000 000	400 000	0	2 300 000	0	300 000	0	0
سلي هاني، أو كومباني 2009	3 000 000	1 000 000	0	18 550 000	0	0	450 000	0
الشركة التوليفة للإيجار المالي 2009-3	20 000 000	1 200 000	0	25 800 000	0	3 000 000	0	0
شركة الإيجار العربية لتونس 2009-3	30 000 000	4 200 000	0	10 050 000	0	5 750 000	0	0
البيجاري ليزنق مشروط 2009	20 000 000							
الجموع	625 000 000	107 320 000	5 000 000	446 040 000	6 800 000	56 400 000	1 550 000	1 890 000
بالنسبة المئوية	0,30%	17,17%	0,80%	71,37%	1,09%	9,02%	0,25%	0,30%

جدول عدد 11 : إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتخثير خلال سنة 2009

باللون بيل	المجموع لكل محافظة	المجموع لكل خط إصدار	معدل نسبة العائد الربح	معدل السعر الربح	النسبة من السعر الأخير القبول	السعر الأخير القبول	العروض غير التنافسية 2	العروض غير التنافسية 1	البيع	خط الإصدارات	الشهر
	15	15	5,649%	101,800%	100%	101,800%			80	أكتوبر 2013 (6,10%)	جانفي
	101,10	45	6,132%	103,950%	50%	103,850%			80	جويلية 2017 (6,75%)	
		41,1	6,500%	103,450%	100%	103,450%				ماي 2022 (6,9%)	
	15	15	5,239%	103,450%	20%	103,45%			80	أكتوبر 2013 (6,10%)	فيفري
	113	30	5,672%	107,017%	25%	106,85%				جويلية 2017 (6,75%)	
		68	6,192%	106,239%	100%	106,00%				ماي 2022 (6,9%)	
	143,70	35	4,414%	102,107%	100%	101,85%			130	أكتوبر 2013 (5,00%)	مارس
		50	4,664%	103,440%	100%	101,45%				مارس 2016 (5,25%)	
	58,7		4,942%	104,341%	100%	102,35%				مارس 2019 (5,50%)	
	43,40		4,313%	102,414%	100%	102,65%				مارس 2013 (5,00%)	
	97,60	26,50	4,543%	104,105%	100%	104,40%			100	مارس 2016 (5,25%)	أفريل
		27,70	4,280%	100,392%	100%	106,25%				مارس 2019 (5,50%)	
	11,5		4,280%	100,037%	100%	99,95%				أوت 2011 (4,3%)	أوت
	64,80	7,3	4,616%	103,514%	100%	102,75%			80	مارس 2016 (5,25%)	
		46	5,039%	103,413%	100%	103,05%				مارس 2019 (5,50%)	
	24		4,301%	99,991%	100%	99,95%				أوت 2011 (4,3%)	سبتمبر
	50	11	4,626%	103,409%	100%	103,25%			80	مارس 2016 (5,25%)	
		15	5,061%	103,217%	100%	103,05%				مارس 2019 (5,50%)	
	6		4,292%	99,959%	100%	99,95%				أوت 2011 (4,3%)	أكتوبر
	54,20	6,20	4,683%	103,048%	100%	102,65%			100	مارس 2016 (5,25%)	
		42	5,099%	102,904%	100%	102,75%				مارس 2019 (5,50%)	
	22		4,286%	100,005%	100%	99,95%				أوت 2011 (4,3%)	نوفمبر
	82	0	0,000%	0,000%	0%	0%			80	مارس 2016 (5,25%)	
		60	5,113%	102,783%	100%	102,70%				مارس 2019 (5,50%)	
	2		4,319%	99,950%	100%	99,95%				أوت 2011 (4,3%)	ديسمبر
	77	5	4,739%	102,689%	100%	102,55%			100	مارس 2016 (5,25%)	
		70	5,139%	102,582%	100%	102,45%				مارس 2019 (5,50%)	
	65,5										مجموع أوت 2011
	78,4										مجموع مارس 2013
	30										مجموع أكتوبر 2013
	106										مجموع مارس 2016
	75										مجموع جويلية 2017
	319,4										مجموع مارس 2019
	109,1										مجموع ماي 2022
	783,40	783,40					0	0			المجموع

جدول عدد 12 : إصدارات رفاع الخزينة قصيرة المدى خلال سنة 2009

بالطنين بيلار	الخروج	معدل نسبة	نسبة الفائدة	أدنى نسبة	العروض غير	حفظ	الأسبوع
لكل مقاطعة	لكل حقل إصدار	العاملة	الأخيرة	فائدة	النافسيّة	الإصدار	الأسبوع
21,3	21,3	4,76%	4,80%	4,70%	21,3	10/03/02 اسبوع 52	09/02/12
20	20	4,35%	4,35%	4,35%	20	10/03/02 اسبوع 52	09/02/26
9	9	4,02%	4,06%	4,00%	9	09/06/09 اسبوع 13	09/03/05
8,5	8,5	4,11%	4,18%	4,05%	8,5	10/03/02 اسبوع 52	09/03/05
2,5	2,5	4,02%	4,05%	4,00%	2,5	09/06/09 اسبوع 13	09/03/19
16,5	16,5	4,14%	4,18%	4,00%	16,5	10/04/06 اسبوع 52	09/03/19
8,5	8,5	4,16%	4,18%	4,10%	8,5	10/05/11 اسبوع 52	09/04/30
11	11	4,17%	4,18%	4,12%	11	10/07/08 اسبوع 52	09/07/02
4,5	4,5	4,19%	4,25%	4,15%	4,5	10/07/08 اسبوع 52	09/07/09
15	15	5,15%	5,15%	5,15%	15	10/07/08 اسبوع 52	09/07/16
14	14	4,16%	4,18%	4,09%	14	10/08/10 اسبوع 52	09/07/30
16,5	16,5	4,17%	4,18%	4,16%	16,5	10/08/10 اسبوع 52	09/08/06
17	17	4,19%	4,20%	4,16%	17	10/09/07 اسبوع 52	09/08/20
15,5	15,5	4,18%	4,20%	4,15%	15,5	10/09/07 اسبوع 52	09/09/17
15,4	15,4	4,19%	4,20%	4,16%	15,4	10/10/12 اسبوع 52	09/09/24
15	15	4,20%	4,20%	4,20%	15	10/10/12 اسبوع 52	09/10/01
13	13	4,20%	4,20%	4,20%	13	10/10/12 اسبوع 52	09/10/15
15,3	15,3	4,19%	4,20%	4,17%	15,3	10/11/16 اسبوع 52	09/10/29
8	8	4,20%	4,20%	4,20%	8	10/11/16 اسبوع 52	09/11/05
6	6	4,20%	4,20%	4,20%	6	10/11/16 اسبوع 52	09/11/26
					241	مجموع 52 أسبوع	
					11,5	مجموع 13 أسبوع	
252,5	252,5				252,5	المجموع	

جدول عدد 13 - قائمة القروض الرقاعية المدرجة بالسوق الرقاعية بالبورصة سنة 2009

الرقم أو البنك المعلن	طريقة الإصدار	الأجل	تاريخ الإصدار	المدة (الشهر)	نسبة العائدية	القيمة الاسمية بالعملة	المبلغ المكتسب بالدينار	تاريخ الفقد	تاريخ الإرجاع	نسبة الغرض
** 08/10/07	ب ب ب + على المدى الطويل يتلخ (3 م)	امتلح سدوق فلر 20	2014/1/27	2009/1/27	نسبة السقوط المتوقعة + 1% * % 6.5	100	15,000,000	2009/2/25	2009/2/23	شركة الاستثمار الشعبي الأردني 2008
البنك التجاري بنك (4 م) - الشركة قوسية لبناء (4 م) - بنك الأردن (3 م) - بنك الوطني الفلسطيني (3 م)		امتلح سدوق فلر 20	2015/9/12	2008/9/12	% 6.4	100	14,000,000	2009/3/4	2009/3/2	شركة القوسية لبناء 2008
-		امتلح سدوق فلر 6,250 و	2025/2/18	2009/2/18	% 6.5	100	50,000,000	2009/3/18	2009/3/13	شركة القوسية لبناء 2008
-		6,670 (من السنة الأولى إلى السنة الرابعة على) و 6,620	2023/12/31	2008/12/31	% 6.85	100	40,000,000	2009/3/18	2009/3/13	شركة القوسية لبناء 2008
-		القسمة على	2023/12/31	2008/12/31	% 7	100	10,000,000	2009/3/18	2009/3/13	شركة القوسية لبناء 2008
-		امتلح سدوق فلر 20	2018/5/15	2008/5/15	نسبة السقوط المتوقعة + 1% * نسبة السقوط المتوقعة + 1.5% * نسبة السقوط المتوقعة + 1.75% * نسبة السقوط المتوقعة + 2% *	100	50,000,000	2009/3/18	2009/3/13	شركة القوسية لبناء 2008
-		امتلح سدوق فلر 10 : (1/10) و 6,250 : (1/16)	2024/5/15	2009/5/15	% 5.70	100	50,000,000	2009/4/15	2009/3/13	شركة القوسية لبناء 2008
-		5 : (1/20) و 4 : (1/25)	2033/5/15	2009/5/15	% 5.90	100	50,000,000	2009/4/15	2009/3/13	شركة القوسية لبناء 2008
** 08/11/21	ب ب ب + على المدى الطويل يتلخ (3 م)	امتلح سدوق فلر 20	2019/5/1	2009/5/1	نسبة السقوط المتوقعة + 1.5% * TNM + 1.5% * 7.25%	100	10,000,000	2009/3/23	2009/3/13	شركة القوسية لبناء 2008
** 09/01/08	ب ب ب + على المدى الطويل يتلخ (3 م)	امتلح سدوق فلر 20	2014/2/2	2009/2/2	نسبة السقوط المتوقعة + 1% * % 6.50	100	15,000,000	2009/4/15	2009/3/13	شركة القوسية لبناء 2008
** 09/12/12	ب ب ب + على المدى الطويل يتلخ (3 م)	امتلح سدوق فلر 20 : (1/5)	2014/2/23	2009/2/23	% 6.50	100	10,000,000	2009/4/15	2009/3/13	شركة القوسية لبناء 2008
-		6,670 (من السنة الأولى إلى السنة الرابعة على) و 6,620	2024/4/7	2009/4/7	% 5.40	100	50,000,000	2009/7/29	2009/5/29	شركة القوسية لبناء 2008
-		القسمة على	2019/7/17	2009/7/17	% 5.25	100	100,000,000	2009/9/11	2009/7/31	شركة القوسية لبناء 2008
-		10 : (1/10) و 10	2024/7/17	2009/7/17	% 5.50	100	50,000,000	2009/7/17	2009/7/17	شركة القوسية لبناء 2008
-		6,670 (من السنة الأولى إلى السنة الرابعة على) و 6,620	2029/7/17	2009/7/17	% 5.85	100	50,000,000	2009/9/23	2009/7/31	شركة القوسية لبناء 2008
-		القسمة على	2029/7/17	2009/7/17	% 5.85	100	50,000,000	2009/9/23	2009/7/31	شركة القوسية لبناء 2008
-		5 : (1/20) و 5 : (1/20)	2016/5/20	2009/5/20	نسبة السقوط المتوقعة + 0.5% * نسبة السقوط المتوقعة + 0.75% *	100	40,000,000	2009/5/20	2009/5/20	شركة القوسية لبناء 2008
-		20 : (1/5)	2019/5/20	2009/5/20	% 5.70	100	10,000,000	2009/5/20	2009/5/20	شركة القوسية لبناء 2008
-		12,500 : (1/8)	2024/5/20	2009/5/20	% 5.90	100	10,000,000	2009/5/20	2009/5/20	شركة القوسية لبناء 2008
-		10 : (1/10)	2024/5/20	2009/5/20	% 5.90	100	10,000,000	2009/5/20	2009/5/20	شركة القوسية لبناء 2008
** 09/04/28	ب ب ب + على المدى الطويل يتلخ (3 م)	امتلح سدوق فلر 20	2014/7/20	2009/7/20	نسبة السقوط المتوقعة + 1% * نسبة السقوط المتوقعة + 1.5% *	100	20,000,000	2009/9/28	2009/7/31	شركة القوسية لبناء 2008
** 09/06/04	ب ب ب + على المدى الطويل يتلخ (3 م)	امتلح سدوق فلر 20 : (1/5)	2014/8/7	2009/8/7	% 5.5	100	20,000,000	2009/9/30	2009/9/25	شركة القوسية لبناء 2008
-		10 : (1/10) و 10	2019/9/15	2009/9/15	% 5.75	100	50,000,000	2009/10/28	2009/9/25	شركة القوسية لبناء 2008
** 09/07/13	ب ب ب + على المدى الطويل يتلخ (3 م)	امتلح سدوق فلر 20 : (1/5)	2014/9/15	2009/9/15	نسبة السقوط المتوقعة + 0.75% * نسبة السقوط المتوقعة + 1% *	100	20,000,000	2009/11/2	2009/9/25	شركة القوسية لبناء 2008
-		20	2016/8/28	2009/8/28	% 5.40	100	10,000,000	2009/12/4	2009/9/25	شركة القوسية لبناء 2008
بنك الإسكندرية (3 م) - بنك وادي النيل (2 م) - بنك مصر (2 م) - بنك تونس العربي (1 م) - بنك الجزائر (1 م) - بنك ليبيا (1 م) - بنك الكويت (1 م) - بنك قطر (1 م) - بنك عمان (1 م) - بنك البحرين (1 م) - بنك الإمارات (1 م)		امتلح سدوق فلر 20 : (1/5)	2016/9/25	2009/9/25	نسبة السقوط المتوقعة + 0.75% * نسبة السقوط المتوقعة + 1% *	100	20,000,000	2009/11/2	2009/10/29	شركة القوسية لبناء 2008
** 09/08/27	ب ب ب + على المدى الطويل يتلخ (3 م)	امتلح سدوق فلر 20	2016/9/25	2009/9/25	% 5.25	100	60,000,000	2009/11/26	2009/11/24	شركة القوسية لبناء 2008
-		6,670 (من السنة الأولى إلى السنة الرابعة على) و 6,620	2024/9/30	2009/9/30	نسبة السقوط المتوقعة + 0.85% * نسبة السقوط المتوقعة + 1% *	100	30,000,000	2009/11/26	2009/11/24	شركة القوسية لبناء 2008
-		القسمة على	2024/9/30	2009/9/30	% 5.45	100	30,000,000	2009/11/26	2009/11/24	شركة القوسية لبناء 2008
** 09/03/12	ب ب ب + على المدى الطويل يتلخ (3 م)	امتلح سدوق فلر 20 : (1/5)	2014/5/5	2009/5/5	% 5.50	100	30,000,000	2009/12/9	2009/12/4	شركة القوسية لبناء 2008
** 09/08/24	ب ب ب + على المدى الطويل يتلخ (3 م)	امتلح سدوق فلر 20	2014/9/25	2009/9/25	نسبة السقوط المتوقعة + 1% * نسبة السقوط المتوقعة + 1.25% *	100	20,000,000	2009/12/28	2009/12/4	شركة القوسية لبناء 2008
-		20	2014/9/25	2009/9/25	% 5.50	100	20,000,000	2009/12/31	2009/12/4	شركة القوسية لبناء 2008
** 09/08/24	ب ب ب + على المدى الطويل يتلخ (3 م)	امتلح سدوق فلر 20	2014/9/25	2009/9/25	نسبة السقوط المتوقعة + 1.25% * نسبة السقوط المتوقعة + 1% *	100	20,000,000	2009/12/31	2009/12/4	شركة القوسية لبناء 2008
-		12,500 : (1/8)	2019/11/19	2009/11/19	% 5.65	100	7,000,000	2010/2/12	2009/12/4	شركة القوسية لبناء 2008

* يوافق معدل الأرباح على معدلات نسبة العائدية الشهيرة للسوق الرقاعية المسماة بتاريخ خلاص العائدية و بحساب الربح الهامش المحدد
** رقم مستند من طرف وكالة التقييم Fitch Ratings على سلم تقييمها الوطني

جدول عدد 14 : توزيع حجم المعاملات وعدد السندات المتبادلة حسب أصناف السندات

البيانات	حجم المعاملات				السندات المتبادلة			
	2008		2009		2008		2009	
	المبلغ جلايين الديناريين	النسبة إلى توية	المبلغ جلايين الديناريين	النسبة إلى توية	عدد السندات *	النسبة إلى توية	عدد السندات *	النسبة إلى توية
البورصة	2 109	51,07%	1 814	54,56%	171 894	66,01%	189 569	55,24%
أسهم وحقوق	نسبة التغير السنوي 130,49%	90,75%	-13,99%	94,54%	146,78%	92,06%	10,28%	99,88%
رقاع	1 914	9,25%	1 715	5,46%	158 243	7,94%	189 343	0,12%
السوق الموازنة	نسبة التغير السنوي 146,84%	1,16%	-49,23%	1,20%	-	1,14%	3 119	0,91%
عمليات التسجيل	48	45,06%	40	44,18%	20,98%	32,45%	5,62%	43,81%
عمليات التصريح	نسبة التغير السنوي 17,07%	2,71%	1 469	0,06%	84 376	0,32%	150 365	0,04%
الجموع	نسبة التغير السنوي 138,59%	2,71%	2	0,06%	194,43%	0,32%	78,21%	0,04%
	نسبة التغير السنوي 112	2,71%	3 325	0,06%	831	0,32%	151	0,04%
	نسبة التغير السنوي 4 130	2,71%	-	0,06%	-34,67%	0,32%	-81,83%	0,04%
	نسبة التغير السنوي 136,81%	2,71%	-19,49%	0,06%	260 054	0,32%	343 204	0,04%
	نسبة التغير السنوي	2,71%	-	0,06%	154,89%	0,32%	31,97%	0,04%

* الألاف السندات
المرجع : بورصة تونس



هيئة السوق المالية

جدول عدد 15: نسبة مردودية أسهم المدرجة بالبورصة في سنة 2009

المرددية الاسمية (1)	سعر الإغلاق 2009/12/31	سعر الإغلاق 2008/12/31	الشركات
	380,77%	20,800	الشركة التونسية للبطور
	175,93%	2,700	شركة جيف فلتر
	151,49%	1,340	الشركة الصناعية للأجهزة والأوت الكهرومائية
	135,69%	59,000	شركة المغارة العامة
	117,86%	3,920	شركة النيل بالم بيتش / أسهم ذات أولوية في الربح
	106,07%	115,300	شركة مونيوري
	85,25%	4,610	شركة النيل بالم بيتش / أسهم عادية
	82,67%	12,980	الحجاري للإيجار المالي
	78,74%	33,400	بنك الأمان
	77,40%	2,080	الشركة العقارية التونسية المسعوية
	77,34%	143,500	الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين - ستار
	73,80%	64,100	بنك تونس العربي الدولي
	68,01%	13,550	الوقاف للاجار المالي
	67,99%	28,690	الشركة الدولية للإيجار المالي
	67,20%	12,560	شركة أسد
	64,44%	14,400	الشركة التونسية للبنك
	62,24%	21,500	التجاري بنك
	61,93%	15,400	الشركة التونسية للمقاولات والسلكية واللاسلكية
	58,78%	37,400	الشركة العقارية للمساهمات
	54,65%	6,180	شركة المساهمات للتنمية الصناعية والسياحية / شركة استغثا ذات رأس مال فار
	53,92%	8,080	البنك العربي لتونس
	53,63%	5,350	شركة الإيجار العربية لتونس
	47,25%	262,000	شركة آر ليكيد تونس
	46,38%	11,480	البنك الوطني الفلاحي
	43,53%	18,300	الإتحاد الدولي للبنوك
	40,48%	8,440	شركة أ ه وية
	38,92%	5,600	تونس لجينات الأومينوم

38,65%	12,100	9,160	الشبكة التونسية للسيارات و الخدمات
34,91%	5,450	4,240	شركة السككى
34,05%	18,040	13,980	الشركة التونسية للصناعات الصيدلانية
33,82%	36,480	27,260	شركة الكيمياء
31,65%	97,000	111,030	البنك التونسي
21,48%	12,350	10,660	شركة التبريد والجمدة بتونس
21,30%	27,650	23,290	بنك الإسكان
20,36%	7,020	6,040	شركة مجمع بولينا
18,36%	25,000	22,900	التونسية للزجاج المالي
13,64%	41,400	37,750	الشركة التونسية للتوظيف / شركة استئجار ذات رأس مال قار
13,40%	10,700	9,700	شركة النقل بواسطة الأتريب - سوترايبل
12,89%	52,000	47,000	الوحدات البنكي للتجارة والصناعة
5,64%	31,000	31,050	بنك تونس و الإمارات / أسهم ذات أولوية في الربح
5,06%	64,000	62,820	شركة التأمين استري
4,17%	2,490	2,640	الخطوط الجوية التونسية
4,15%	2,260	2,170	الشركة التونسية لصناعة الإطارات المطاطية
0,85%	48,420	51,480	شركة الصناعات الكيمائية للفيلور
0,50%	4,000	3,990	شركة حليب تونس
-0,25%	7,690	8,010	شركة أكتوستار
-2,08%	12,700	13,480	الشركة التونسية للجهاز - ستاك
-9,78%	1,560	1,840	الشركة التونسية لأسواق الجملة
-13,92%	1,880	2,370	شركة سوموسار
-16,91%	11,550	13,900	الشركة التونسية للإستثمار / سيجار
-27,83%	8,300	11,500	شركة أسمنت بيزرت *

(1) مردودية معدلة بحسب عمليات التوزيع في رأس المال وحصص الأرباح بعنوان السنة المالية 2008 و التوزيع خلال سنة 2009
* وقع اعتبار سعر الأرباح كسعر الإغلاق لسنة 2008

جدول عدد 16 : معدل مضاعف سعر السهم في السوق بطريقة المعدل الموازن

الموازنة بالرسغمة بالبورصة في 2009/12/31	الرسغمة بالبورصة في 2009/12/31 (بالمليون دينار)	سعر الإغلاق 2009/12/31	الشركات
5 995	490	53,000	بنك الأمان
5 986	229	262,000	شركة آر لىكيد تونس
71	71	36,480	شركة الكيمياء
4 782	256	64,000	شركة التافين أستري
11 142	646	8,080	البنك العربي لتونس
1 553	91	5,350	شركة الإيجار العربية لتونس
4 588	498	27,650	بنك الإسكان
35 190	1090	64,100	بنك تونس العربي الدولي
4 249	367	11,480	البنك الوطني الفلاحي
12 911	726	21,500	الحجازي بنك
18 966	1091	97,000	البنك التونسي
136	31	31,000	بنك تونس و الإمارات
17 743	366	8,300	شركة إسمنت بنزرت
1 733	86	28,690	الشركة الدولية للإيجار المالي
1 366	50	23,710	الحجازي للإيجار المالي
220	44	48,420	شركة الصناعات الكيمائية للفلور
120	14	7,690	شركة أكتوستار
296	296	129,000	شركة المغارة العامة
20 048	1170	7,020	شركة مجمع بولينا
149	14	1,560	الشركة التونسية لأسواق الجملة
13 282	429	232,000	شركة موبوبي
4 894	309	12,100	الشبكة التونسية للسيارات و الخدمات
21	21	8,540	شركة النيل بالم بيتش / أسهم عادية
1 405	41	41,400	الشركة التونسية للتوظيف / شركة استثمات ذات رأس مال فار

9 798	692	12,350	شركة التبريد والجمعة بتونس
3 292	47	3,370	الشركة الصناعية للأجهزة والألات الكهربائية
271	26	37,400	الشركة العقارية للمساهمات
4 365	166	6,180	شركة المساهمات للتنمية الصناعية والسياحية / شركة استغمار ذات رأس مال قار
523	33	18,040	الشركة التونسية للصناعات الصيدلانية
36	36	15,400	الشركة التونسية للمحاولات السلطانية والاسلاكية
6 506	125	99,000	الشركة التونسية للبلور
3 368	331	143,500	الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين - ستار
2 895	202	5,600	تونس فتيات الألبومينوم
1 938	93	8,440	شركة أ ه وية
1 708	46	3,570	الشركة العقارية التونسية السعودية
1 323	47	7,050	شركة جيف فلتر
470	46	1,880	شركة سوموسلر
3 975	358	14,400	الشركة التونسية للبنك
3 000	126	12,560	شركة أسد
427	18	12,700	الشركة التونسية للتجهيز - ستاك
3 260	35	10,700	شركة النقل بواسطة الأتوبيس - سوترايل
10	10	2,260	الشركة التونسية لصناعة إطارات المطاطية
1 136	41	13,550	الوفاق للاجر التالي
117	16	5,450	شركة السكنى
2 133	264	2,490	الخطوط الجوية التونسية
82	11	11,550	الشركة التونسية للاستثمار / سيكار
40	40	4,000	شركة حليب تونس
3 386	173	25,000	التونسية للإجر التالي
11 198	520	52,000	الإتحاد البنكي للتجارة والصناعة
322	322	18,300	الأفراد المولى للبنوك

معامل مضاعف سعر السهم

19,0

جدول عدد 17 : التطور الشهري لتؤشري البورصة في سنة 2009

التطور الشهري للتؤشير "TUNINDEX"					
الأقصى	الأدنى	الأخير	التغير الشهري للمؤشر	التغير الشهري	سنة
3 005,46	2 927,18	2 989,22			جانفي
3 067,74	2 967,40	3 061,01			فيفري
2,07%	1,37%	2,40%		التغير الشهري	مارس
3 112,96	3 059,18	3 112,96			أفريل
1,47%	3,09%	1,70%		التغير الشهري	ماي
3 394,07	3 117,69	3 394,07			يون
9,03%	1,91%	9,03%		التغير الشهري	يولي
3 412,31	3 338,25	3 412,31			أغسطس
0,54%	7,07%	0,54%		التغير الشهري	سبتمبر
3 677,46	3 439,62	3 677,46			أكتوبر
7,77%	3,04%	7,77%		التغير الشهري	نوفمبر
3 660,94	3 570,50	3 627,98			ديسمبر
-0,45%	3,81%	-1,35%		التغير الشهري	
3 774,07	3 652,86	3 774,07			
3,09%	2,31%	4,03%		التغير الشهري	
4 084,73	3 773,38	4 063,75			
8,23%	3,30%	7,68%		التغير الشهري	
4 194,27	4 060,05	4 060,47			
2,68%	7,60%	-0,08%		التغير الشهري	
4 119,37	4 021,14	4 107,41			
-1,79%	-0,96%	1,16%		التغير الشهري	
4 291,72	4 077,39	4 291,72			
4,18%	1,40%	4,49%		التغير الشهري	

جدول عدد 18 : الحجم الشهري للعمليات المنجزة بالبورصة خلال سنة 2009

العمليات	الجملة	جانفي	فبري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
إقتناء أسهم مدرجة بالبورصة	137 341 417	2 339 648	2 646 385	2 670 188	13 031 199	16 000 065	29 267 245	6 230 402	3 079 904	8 398 483	9 824 915	3 163 833	26 659 150
التفويت في الأسهم مدرجة بالبورصة	256 964 605	13 315 083	46 898 184	44 790 888	44 790 888	22 143 426	11 140 890	7 332 056	5 861 404	19 792 327	21 413 840	8 903 062	28 816 721
التحفظات الصافية	-119 623 188	-10 975 435	-23 910 339	-28 090 700	-33 866 985	-6 143 361	-1 101 654	18 126 355	-2 781 500	-11 393 844	-11 588 925	-5 739 229	-2 157 571
إقتناء أسهم غير مدرجة بالبورصة	178 832 610	4 903 829	94 076	1 020 080	32 971 023	45 973 155	12 584 917	2 116 521	53 546 953	242 435	220	24 397 680	981 721
السهم ملوكة من طرف تومستين	66 295 493	4 888 569	41 771	0	18 394 985	36 530 828	4 175 052	1 549 637	205 000	0	0	0	509 651
- الأسهم ملوكة من طرف الجانب	112 537 117	15 260	52 305	1 020 080	14 576 038	9 442 327	8 409 865	566 884	53 341 953	242 435	220	24 397 680	472 070
التفويت في الأسهم غير مدرجة بالبورصة	152 378 181	329 210	187 851	1 051 880	14 620 899	12 300 278	14 449 467	22 454 485	53 479 363	1 330 567	101 326	29 645 694	2 427 161
- العائلة تومستين	39 841 064	313 950	135 546	31 800	44 861	2 857 951	6 039 602	21 887 601	137 410	1 088 132	101 106	5 248 014	1 955 091
- العائلة الجانب	112 537 117	15 260	52 305	1 020 080	14 576 038	9 442 327	8 409 865	566 884	53 341 953	242 435	220	24 397 680	472 070
التحفظات الصافية	26 454 429	4 574 619	-93 775	-31 800	18 350 124	33 672 877	-1 864 550	-20 337 964	67 590	-1 088 132	-101 106	-5 248 014	-1 445 440
جملة عمليات الإقتناء	316 174 027	7 243 477	2 740 461	17 720 268	46 002 222	61 973 220	41 852 162	8 346 923	56 626 857	8 640 918	9 825 135	27 561 513	27 640 871
جملة عمليات التفويت	409 342 786	13 644 293	26 744 575	45 842 768	61 519 083	34 443 704	25 590 357	29 786 541	59 340 767	21 122 894	21 515 166	38 548 756	31 243 882
جملة التحفظات الصافية	-93 168 759	-6 400 816	-24 004 114	-28 122 500	-15 516 861	27 529 516	16 261 805	-21 439 618	-2 713 910	-12 481 976	-11 690 031	-10 987 243	-3 603 011

جدول عدد 19 - مؤشرات حول الإستثمارات الأجنبية خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2009

النسبة	الاموال المتداولة بحساب المليون دينار
8%	1714,6
15%	137,4
11,50%	257
7%	197,2
	-119,7

12227
21,92%
السملة الموزعة في 31 ديسمبر 2009 (حساب المليون دينار)
النسبة الاجانب في الراسمة

8301
24,74%
السملة الموزعة في 31 ديسمبر 2008 (حساب المليون دينار)
النسبة الاجانب في الراسمة

نسبة المساهمة الاجنبية	الوضع في 2009-12-31		الوضع في 2008-12-31		نسبة المساهمة الاجنبية	الوضع في 2008-12-31		الشركات
	عدد الاوراق المتداولة من طرف الاجانب	البيع	عدد الاوراق المتداولة على نظام التداول	عدد الاوراق الموزعة		عدد الاوراق المتداولة من طرف الاجانب	عدد الاوراق المتداولة من طرف الاجانب	
51,60	28 895 912	43 800	2 200	1714,6	51,60	28 895 893	SFBT	
1,29	27 145			137,4	3,27	68 731	SOPAT	
1,68	167 500			257	2,23	167 500	TUNISIE LAIT	
0,92	92 045	204 176	125 013	197,2	1,77	141 880	ASSAD	
1,13	75 485	61 538	84 979		1,06	64 834	GIF	
0,00	10				0,00	9	STEQ	
30,04	1 263 892	166	4 668		30,01	1 262 617	STIP	
0,08	1 399	165 420	671 232		9,26	162 029	ELECTROSTAR	
0,05	23 176	886	10 806		0,04	12 370	CEMENTS DE BIZERTE	
0,00	0	2 530	1 580		0,23	6 950	ESSOUKNA	
0,22	1 509	2 431	8		0,56	3 932	SIMPAR	
44,90	5 837 515	1 070 055	671 232		49,41	6 422 801	SITS	
41,12	9 974 589	1 239 388	1 785 975		38,80	8 962 461	SOMOCER	
6,98	980 009	3 153 581	312 780		27,22	3 822 047	SIAME	
0,01	130	4 126	550		0,86	10 859	SOTYVER	
59,27	518 463	9			59,23	478 226	AIR LIQUIDE	
0,09	1 661	150			0,09	1 811	ALKIMIA	
27,08	243 679	100			26,71	240 420	ICF	
8,86	3 191 374	2 506 517	2 290 679		9,57	3 062 976	TPR	
1,75	57 380	228 990	13 128		8,09	264 690	SOTRAPIL	
2,81	309 123	404 815	137 391		4,50	495 336	ADYWA	
1,99	35 897	1 119	7 437		1,69	30 437	SIPHAT	
28,18	7 186 776	1 367 666	1 936 947		25,83	6 587 584	ARTIS	
0,01	152	186	100		0,01	152	MAGASIN GENERAL	
0,01	137	18			0,01	155	MONOPRIX	
0,00	42				0,00	0	SOTUDIAG	
0,00	0				0,00	0	PALM BEACH (AA)	
0,01	50	306			0,08	356	PALM BEACH (ADP)	
13,42	14 253 496	11 435 135	8 787 146		15,67	15 251 206	TUNISAIR	
30,20	1 207 822	948			30,22	1 208 770	ASTREE	

40,97	945,461	23,313	25,967	40,88	943,412	STAR
0,70	70,479	199,395	55,608	2,10	178,317	AMEN BANK
64,25	51,398,673	462	16	64,25	42,404,357	ATB
54,58	16,373,909	14,454	858	54,61	16,384,064	ATTIARI BANK
8,74	1,573,052	1,892,214	373,950	17,10	3,077,816	BH
17,18	2,919,879	899,210	403,659	20,09	3,414,781	BLAT
0,33	105,477	255,104	186,342	0,47	93,481	BNA
22,85	2,570,456	174,116	53,771	24,39	1,829,551	BT
1,14	11,445	1,401	665	1,22	12,180	BTE (ADP)
9,07	2,254,069	702,960	909,604	8,25	2,050,974	STB
50,19	5,019,425	2,036		50,21	5,021,458	UBCI
52,36	9,214,686	400		52,36	9,215,086	LIB
0,75	127,585	278,962	226,897	1,06	181,001	ATL
0,00	0			0,00	0	ATTIARI LEASING
1,21	36,290	60,643	22,368	1,73	51,859	CIL
14,00	419,886	39,485	36,349	14,10	281,998	EL WIFACK LEASING
2,90	4,833,870	4,537,368	889,644	5,10	8,504,655	PGH
0,00	0			0,00	0	PI, TUNISIE- SICAF
0,03	9,368	1,657,543	19,490	6,12	1,645,681	SPDIT- SICAF
6,08	419,219	730,764	408,241	6,19	353,008	T. LEASING
2,98	28,818	2,261	18,865	1,16	11,214	TUNINVEST- SICAR
0,13	2,962	433		0,00	0	SERVICOM
8,54	197,906	350,256	51,498	22,06	511,357	SOTETEL
19,51%	172,879,283	33,716,836	19,856,411		173,793,282	المجموع

جدول عدد 20: اقتناءات ومبيعات الأرباح المدرجة في الفترة الممتدة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2009

مبلغ المبيعات بالدينار	عدد الأوراق الباعية	مبلغ الاقتناءات بالدينار	عدد الأوراق المقتناة	الشركة
277 110	43 786	15 330	2 200	SOPAT
2 289 544	195 748	1 508 973	125 013	ASSAD
279 456	61 532	431 119	84 979	GIF
339	166		0	STIP
1 343 013	165 420	35 416	4 668	ELECTROSTAR
8 461	886	94 693	10 806	CIMENTIS DE BIZERTE
13 344	2 530	7 739	1 580	ESSOUKNA
65 255	2 426	110	4	SIMPAR
2 976 524	1 070 049	1 520 215	671 232	SITS
2 581 083	1 239 385	3 726 978	1 785 975	SOMOCER
5 442 324	3 153 581	742 325	312 780	SIAME
120 916	4 126	41 473	550	SOTUVER
3 463	150		0	ALKIMA
4 851	100		0	ICF
11 731 346	2 402 429	11 815 182	2 290 534	TPR
2 253 707	228 909	142 414	13 118	SOTRAPIL
2 526 279	325 541	1 039 589	137 391	ADWYA
16 875	1 119	120 904	7 437	SIPHAT
15 364 445	1 367 666	23 677 147	1 936 947	ARTES
8 999	100	9 300	100	MAGASIN GENERAL
3 386	18		0	MONOPRIX
2 613	306		0	PALM BEACH (ADP) *
28 697 467	11 032 122	22 902 622	8 743 125	TUNISAIR
59 001	948		0	ASTREE
2 999 732	23 313	3 352 411	25 967	STAR
7 632 526	167 290	2 357 684	55 538	AMEN BANK
2 878	457	64	11	ATB
263 794	11 808	20 205	850	ATTIJARI BANK
47 973 573	1 892 214	10 035 435	373 950	BH
39 234 966	899 210	16 851 050	403 659	BIAT
2 007 830	184 847	1 928 947	185 342	BNA
21 007 182	170 907	5 753 131	53 768	BT
44 315	1 401	20 479	665	BTE-ADP *
9 652 601	702 960	10 855 377	909 604	STB
103 469	2 036		0	UBCI
6 304	400		0	URB
1 145 045	278 962	1 047 942	226 897	ATL
1 006 182	44 702	505 075	22 368	CTL
439 558	39 435	331 844	36 349	EL WIFACK LEASING
26 723 906	4 537 368	5 786 734	889 644	POULINA GROUP HLD
7 172 478	1 657 543	95 684	19 490	SPDIT-SICAF
29 141	2 261	218 848	18 865	TUNINVESTICAR
8 443 931	361 085	9 576 706	407 321	TUNISIE LEASING
1 472	433		0	SERVICOM
4 458 575	350 256	763 702	51 498	SOTETTEL
256 419 259	32 627 931	137 332 847	19 810 225	الجموع

جدول عدد 21 : تطور اهم الأرقام لقطاع شركات الوساطة بالبورصة (بالمليون دينار)

نسبة التطور 2009-2008	2009	2008		
1%	176,95	174,83		مجموع الاصول
10%	24,39	22,19		الاصول المالية
2%	32,31	31,54		التوظيفات والاصول المالية الاخرى
18%	67,07	56,72		السجولة وما يعادل السجولة
-38%	38,26	61,30		اصول جارية اخرى
14%	86,60	76,01		الأموال الدائبة قبل التخصيص
-9%	90,35	98,80		الخصوم
-32%	0,26	0,38		التقروض الطويلة المدى
13%	3,43	3,03		الساعات البنكية وغيرها من الخصوم المالية
18%	25,02	21,16		مستحقات العملاء
				عناصر لتقييم الاداء
91%	15,33	8,02		النتيجة الصافية بعد التعديلات المحاسبية
68%	17,7%	0,11		مردودية الأموال الدائبة
21%	23	19		عدد الوسطاء الذين سجلوا مبيعات
39%	15,35	11,07		ارباحهم مجمعة
-80%	1	5		عدد الوسطاء الذين سجلوا خسائر
	-0,02	-3,05		خسائرهم مجمعة

جدول عدد 22 : تطور الكويزات الأساسية لفائدة الانتاج المجمعة لشركات الوساطة (بالمليون دينار)

نسبة التطور 2009-2008	%	2009	%	2008	
8,8%	100,0%	39,70	100%	36,50	إيرادات الاستغلال
9,7%	97,5%	38,70	96,2%	35,27	إيرادات
-20,3%	2,5%	0,98	3,4%	1,23	إيرادات الاستغلال الأخرى ماعدا إيرادات الحفظ
-12,1%	100,0%	28,20	100%	32,08	أعفاء الاستغلال
18,1%	56,2%	15,86	41,9%	13,43	أعفاء الاعوان
-57,8%	7,9%	2,24	16,6%	5,31	مخصصات الاستهلاك والدخرات
-24,2%	35,8%	10,10	41,6%	13,33	أعفاء الاستغلال الأخرى
160,6%		11,52		4,42	نتيجة الاستغلال
107,2%		18,65		9,00	نتيجة النشاطات العادية
233,7%		3,27		0,98	الأداءات على الأرباح
91,1%		15,33		8,02	النتيجة بعد التعديلات المحاسبية

جدول عدد 23 : تدخل الوسطاء بالبورصة على نظام التداول الإلكتروني خلال سنة 2009

الشراء				البيع								
الكمية	عدد العمليات	الاموال المتبادلة	الكمية	عدد العمليات	الاموال المتبادلة							
6 283 626	3,31%	15 258	3,86%	46 157 784	2,54%	6 339 924	3,34%	14 514	3,67%	62 949 279	3,46%	شركة A.F.C
5 013 346	2,64%	21 261	5,38%	112 505 541	6,19%	5 005 578	2,63%	21 306	5,39%	116 186 001	6,39%	شركة A.I
3 177 155	1,67%	8 678	2,20%	36 611 607	2,01%	4 038 104	2,12%	10 549	2,67%	41 924 121	2,31%	شركة Attijari Invest
10 196 730	5,36%	22 878	5,79%	114 117 946	6,28%	9 216 104	4,85%	23 468	5,94%	111 602 675	6,14%	شركة AXIS
10 320 231	5,43%	24 289	6,15%	134 782 255	7,41%	13 360 403	7,03%	28 800	7,29%	143 906 688	7,92%	شركة B.N.A.C
3 689 655	1,94%	12 534	3,17%	25 263 199	1,39%	3 437 755	1,81%	11 398	2,89%	24 573 675	1,35%	شركة BEST-I
5 323 052	2,80%	11 110	2,81%	71 327 724	3,92%	5 117 728	2,69%	12 616	3,19%	57 967 188	3,19%	شركة C.G.F
1 114 085	0,59%	5 621	1,42%	21 070 409	1,16%	815 644	0,43%	3 794	0,96%	14 494 620	0,80%	شركة C.G.I
10 077 039	5,30%	18 489	4,68%	113 843 857	6,26%	6 510 419	3,43%	16 921	4,28%	76 869 763	4,23%	شركة COF CAP
5 418 674	2,85%	16 220	4,11%	68 258 599	3,75%	5 260 583	2,77%	15 188	3,85%	67 064 154	3,69%	شركة F.P.G
19 397 052	10,20%	8 781	2,22%	94 930 381	5,22%	20 606 650	10,84%	10 736	2,72%	94 057 819	5,17%	شركة FINAC
578 147	0,30%	3 019	0,76%	4 338 909	0,24%	735 741	0,39%	2 147	0,54%	8 188 771	0,45%	شركة I.N.I
35 667 979	18,76%	47 995	12,15%	296 999 231	16,34%	37 037 621	19,48%	51 893	13,14%	302 731 863	16,65%	شركة MAC S.A
5 007 760	2,63%	13 541	3,43%	50 819 048	2,80%	4 987 934	2,62%	13 261	3,36%	54 964 252	3,02%	شركة MAX. BOUR.
650 708	0,34%	4 305	1,09%	24 461 793	1,35%	529 830	0,28%	5 361	1,36%	25 541 797	1,41%	شركة S.B.T
1 511 311	0,80%	3 846	0,97%	13 453 447	0,74%	1 535 173	0,81%	4 064	1,03%	12 428 294	0,68%	شركة S.C.I.F
3 166 175	1,67%	5 086	1,29%	27 968 776	1,54%	3 225 217	1,70%	4 458	1,13%	31 167 399	1,71%	شركة SICOFI
5 538 953	2,91%	9 431	2,39%	60 270 940	3,32%	5 361 561	2,82%	10 908	2,76%	60 278 106	3,32%	شركة SHFB-BH
1 695 847	0,89%	5 426	1,37%	12 682 526	0,70%	2 267 185	1,19%	5 435	1,38%	15 921 065	0,88%	شركة SOFIGES
6 383 036	3,36%	11 867	3,01%	66 043 134	3,63%	4 747 312	2,50%	12 022	3,04%	52 001 703	2,86%	شركة STB-C
17 690 819	9,31%	19 800	5,01%	90 117 390	4,96%	17 777 789	9,35%	16 861	4,27%	89 714 030	4,94%	شركة T.S.I
28 019 576	14,74%	90 193	22,84%	295 383 180	16,25%	28 076 209	14,77%	83 824	21,22%	309 959 710	17,05%	شركة T.VAL
2 146 204	1,13%	8 710	2,21%	14 098 834	0,78%	1 951 228	1,03%	7 879	1,99%	13 987 467	0,77%	شركة U.F.I
2 017 132	1,06%	6 635	1,68%	22 403 160	1,23%	2 142 600	1,13%	7 570	1,92%	29 429 228	1,62%	شركة UBCE FINACES
190 084 292		394 973		1 817 909 667		190 084 292		394 973		1 817 909 667		المجموع

المصدر: بورصة الأوراق المالية بجنس

جدول عدد 24 : نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2009 (حسب السوق)

البيانات	%	المجموع	%	سوق التداول	%	السوق البورصة	%	عمليات التسجيل	
	2,48%	164 768 133	3,01%	109 105 878	7,91%	6 352 579	1,68%	49 309 675	شركة A.F.C
	3,67%	243 665 752	6,30%	228 464 160	3,79%	3 045 107	0,41%	12 156 485	شركة A.I
	3,46%	230 061 091	2,16%	78 530 848	0,01%	11 376	5,16%	151 518 868	شركة Attijari Invest
	3,82%	253 586 713	6,22%	225 720 621	0,01%	5 900	0,95%	27 860 192	شركة AXIS
	5,38%	357 463 154	7,68%	278 683 282	0,01%	8 786	2,68%	78 771 087	شركة B.N.A.C
	0,91%	60 277 412	1,37%	49 617 296	3,22%	2 583 110	0,27%	8 077 006	شركة BEST-I
	3,54%	235 546 580	3,56%	129 294 717	36,15%	29 026 762	2,63%	77 225 100	شركة C.G.F
	0,59%	38 960 523	0,98%	35 558 273	0,01%	6 756	0,12%	3 395 495	شركة C.G.I
	4,27%	284 020 054	5,06%	183 553 396	16,34%	13 118 598	2,97%	87 348 060	شركة COF CAP
	2,25%	149 463 800	3,73%	135 312 911	0,21%	167 777	0,48%	13 983 112	شركة F.P.G
	4,76%	316 220 901	5,21%	188 966 344	0,13%	102 417	4,33%	127 152 141	شركة FINAC
	0,20%	13 305 477	0,34%	12 441 877	0,11%	88 520	0,03%	775 080	شركة I.N.I
	11,99%	796 827 753	16,53%	599 721 184	3,94%	3 159 581	6,60%	193 946 988	شركة MAC S.A
	1,74%	115 941 364	2,92%	105 783 130	1,26%	1 008 861	0,31%	9 149 372	شركة MAX. BOUR
	1,69%	112 116 818	1,38%	50 000 571	0,01%	7 566	2,11%	62 108 682	شركة S.B.T
	1,12%	74 703 130	0,71%	25 872 266	0,01%	9 475	1,66%	48 821 390	شركة S.C.I.F
	0,99%	65 960 519	1,63%	59 134 775	0,00%	1 925	0,23%	6 823 819	شركة SICOFI
	1,92%	127 789 361	3,32%	120 548 810	0,01%	7 225	0,25%	7 233 326	شركة SHFB-BH
	0,58%	38 373 469	0,79%	28 587 154	0,04%	29 340	0,33%	9 756 975	شركة SOFIGES
	2,01%	139 428 415	3,25%	118 017 045	4,87%	3 912 347	0,60%	17 499 023	شركة STB-C
	3,15%	209 318 283	4,96%	179 831 044	17,14%	13 757 623	0,54%	15 729 617	شركة T.S.I
	35,52%	2360 389 743	16,68%	605 313 517	2,16%	1 735 329	59,69%	1753 340 896	شركة T.V.AL
	1,22%	80 879 600	0,77%	28 086 300	0,00%	1 120	1,80%	52 792 180	شركة U.F.I
	2,66%	176 580 554	1,43%	51 824 079	2,66%	2 136 309	4,17%	122 620 167	شركة UBCE FINACES
		6 645 648 600		3 627 969 476		80 284 388		2 937 394 736	المجموع

جدول عدد 125 : نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2009 (حسب نظام التداول)

الاسم	التداول الإلكتروني											التداول على الورق				المجموع	النسبة %			
	مجموعة 11		مجموعة 12		مجموعة 13		مجموعة 21		مجموعة 32		مجموعة 33		مجموعة 52		السوق المالية			البيع	التصفيات	%
	مجموعه	%	مجموعه	%	مجموعه	%	مجموعه	%	مجموعه	%	مجموعه	%	مجموعه	%						
شركة AFC	164 768 133	2.90%	4 404 028	3.65%	1 184	0.02%	6 763 267	3.40%	3 380 465	13.70%	0	0.20%	1 001 637	1.85%	6 351 395	8.77%	0	0.00%	49 309 675	1.68%
شركة AII	243 666 752	3.01%	4 961 539	4.11%	227 352	2.90%	120 606 360	60.67%	1 648 652	6.67%	30	14.67%	1 237 717	2.28%	2 817 725	3.98%	0	0.00%	12 156 485	0.41%
شركة Athibart Invest	230 061 091	2.27%	3 418 206	2.88%	4 881	0.06%	13 299	0.01%	1 421 518	5.75%	0	0.00%	293 895	0.54%	6 495	0.01%	0	0.00%	151 518 868	5.16%
شركة AXIS	253 586 713	6.72%	6 492 226	5.38%	0	0.00%	6 494	0.00%	1 830 156	7.40%	0	0.00%	285 647	0.53%	5 900	0.01%	0	0.00%	27 860 192	0.95%
شركة B.N.A.C	357 463 154	8.26%	9 017 070	7.48%	5 661	0.07%	0	0.00%	1 991 205	8.05%	0	0.02%	905 150	1.67%	3 125	0.00%	0	0.00%	78 771 087	2.68%
شركة BESTFI	60 277 412	1.47%	1 508 308	1.25%	219 578	2.80%	0	0.00%	290 435	1.17%	0	0.00%	214 670	0.40%	2 363 532	3.26%	0	0.00%	8 077 006	0.27%
شركة C.C.F	235 546 580	2.52%	6 094 300	5.05%	194	0.00%	39 214 259	19.73%	2 590 616	10.47%	0	0.00%	13 595	0.03%	29 026 568	40.07%	0	0.00%	77 225 100	2.63%
شركة CGI	38 960 523	1.06%	759 130	0.63%	6 756	0.09%	0	0.00%	592 693	2.40%	0	0.00%	124 348	0.23%	0	0.00%	0	0.00%	3 395 495	0.12%
شركة COF CAP	294 020 054	5.25%	10 602 291	8.79%	7 160 223	91.21%	107 466	0.05%	1 406 263	5.69%	2	0.74%	1 796 189	3.33%	5 888 374	8.22%	0	0.00%	87 348 060	2.97%
شركة EFG	149 463 800	3.84%	4 111 313	3.41%	9 787	0.12%	354 085	0.18%	816 993	3.30%	55	27.25%	6 166 956	11.38%	157 935	0.22%	0	0.00%	13 983 112	0.48%
شركة FINAC	316 220 901	5.76%	2 234 807	1.85%	21 857	0.28%	0	0.00%	329 182	1.33%	0	0.00%	347 571	0.64%	80 560	0.11%	0	0.00%	127 152 141	4.33%
شركة INI	13 505 477	0.29%	466 962	0.39%	85 803	1.09%	2 348 596	11.8%	95 016	0.38%	0	0.00%	24 576	0.05%	2 717	0.00%	0	0.00%	775 080	0.03%
شركة MACSA	796 627 753	17.55%	30 133 923	24.99%	9 903	0.13%	1 065 874	0.54%	288 414	1.15%	7	3.24%	2 026 751	3.74%	3 149 672	4.35%	0	0.00%	193 946 988	6.60%
شركة MAX BOUR	115 941 364	3.13%	2 468 743	2.05%	169	0.00%	541 883	0.27%	682 488	2.76%	0	0.00%	1 042 561	1.92%	1 008 692	1.39%	0	0.00%	9 149 372	0.31%
شركة S.H.T	112 116 818	1.50%	1 402 960	1.16%	3 916	0.05%	0	0.00%	101 225	0.41%	4	1.76%	9 342	0.02%	3 646	0.01%	0	0.00%	62 108 652	2.11%
شركة S.C.I.P	74 703 130	0.79%	331 911	0.28%	9 475	0.12%	0	0.00%	53 556	0.22%	0	0.00%	19 556	0.04%	0	0.00%	0	0.00%	48 821 390	1.66%
شركة SICOFI	65 960 519	0.62%	1 946 668	1.61%	1 400	0.02%	0	0.00%	188 805	0.75%	0	0.00%	36 945 114	68.19%	525	0.00%	0	0.00%	6 823 819	0.23%
شركة SIFIB BH	127 789 361	3.60%	4 055 047	3.36%	235	0.00%	0	0.00%	98 246	0.40%	0	0.00%	177 302	0.33%	6 990	0.00%	0	0.00%	7 233 326	0.25%
شركة SOFIQES	38 373 469	0.83%	1 211 278	1.00%	16 437	0.21%	0	0.00%	318 091	1.29%	0	0.00%	127 864	0.24%	12 903	0.02%	0	0.00%	9 756 975	0.33%
شركة STB-C	139 428 415	3.59%	1 530 535	1.27%	27 750	0.35%	0	0.00%	445 228	1.80%	41	20.28%	81 359	0.15%	3 884 555	5.36%	0	0.00%	17 499 023	0.60%
شركة TSI	209 318 283	4.81%	7 405 153	6.14%	377	0.01%	14 425 207	7.26%	2 650 127	10.71%	0	0.00%	47 019	0.09%	13 757 246	18.99%	0	0.00%	15 729 617	0.54%
شركة TVAL	2 360 599 743	18.18%	11 669 319	9.69%	29 311	0.37%	2 575 149	1.30%	2 924 538	11.82%	61	30.00%	1 095 183	2.02%	1 705 956	2.36%	0	0.00%	1 753 340 996	59.69%
شركة U.F.H	80 679 600	0.82%	887 067	0.74%	0	0.00%	204 596	0.10%	240 455	0.97%	0	0.00%	164 784	0.34%	1 120	0.00%	0	0.00%	52 792 180	1.80%
شركة UBCI FINANCES	176 580 554	1.16%	3 466 190	2.87%	8 306	0.11%	10 558 158	5.31%	348 870	1.41%	4	1.83%	6 429	0.01%	2 128 000	2.94%	0	0.00%	122 620 167	4.17%
مجموع	6 645 648 600		120 598 975		7 850 554		198 787 692		24 734 237		204		54 175 706		72 433 630		0	0.00%	2 937 394 736	
															72 434 530					

المصدر: اجهزة السوق المالية بطنيس

جدول 26: مدى احتزام الأجل المتوقعة بالتصريح يتجاوز عتبات المساهمة خلال 2009

التصريح بتأخير المتصريح بتأخير المتصريح بتأخير المتصريح بتأخير المتصريح بتأخير	النسبة المئوية النسبة المئوية النسبة المئوية النسبة المئوية النسبة المئوية	المتصريح بتأخير المتصريح بتأخير المتصريح بتأخير المتصريح بتأخير المتصريح بتأخير	النسبة المئوية النسبة المئوية النسبة المئوية النسبة المئوية النسبة المئوية	المتصريح بتأخير المتصريح بتأخير المتصريح بتأخير المتصريح بتأخير المتصريح بتأخير	النسبة المئوية النسبة المئوية النسبة المئوية النسبة المئوية النسبة المئوية	المتصريح في المتصريح في المتصريح في المتصريح في المتصريح في	مجموع التصريحات			
									عدم وجود تصريح	النسبة المئوية
0	1,72%	1	0,00%	0	12,07%	7	13,79%	8	16	أشخاص ماديون
0	0,00%	0	0%	0	27,59%	16	44,83%	26	42	أشخاص معنويون
0	1,72%	1	0,00%	0	39,66%	23	58,62%	34	58	المجموع

جدول عدد 27 : مدى احترام الشركات المدرجة بالبورصة لأجل إيداع الوثائق المصادق عليها من طرف البورصة العامة العادية خلال سنة 2009 لدى هيئة السوق المالية (تقسيم حسب القطاع)

الوثائق النهائية (سنة 2008)

القطاعات الصناعية	القطاعات الصناعية	القطاعات الصناعية	قطاع الخدمات	قطاع التجارة والتوزيع	القطاع المالي			المجموع	الإيداع
					شركات الإستهثمار	شركات الأرباح	شركات التأمين		
الضمانات العمالية	الضمانات الغذائية	الضمانات الكيميائية							
8	3	5	11	3	3	5	2	11	51
8	3	5	11	3	3	5	2	11	51
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
3	1	4	5	2	1	1	2	6	25
37,50%	33,33%	80,00%	45,45%	66,67%	33,33%	20,00%	100,00%	54,55%	49,02%
5	2	1	6	1	2	4	0	5	26
62,50%	66,67%	20,00%	54,55%	33,33%	66,67%	80,00%	0,00%	45,45%	50,98%
2	1	0	2	0	1	4	0	2	12
25,00%	33,33%	0,00%	18,18%	0,00%	33,33%	80,00%	0,00%	18,18%	23,53%
2	0	1	1	0	1	0	0	2	7
25%	0%	20%	9%	0%	33%	0,00%	0%	18%	14%
1	1	0	3	1	0	0	0	1	7
12,50%	33,33%	0,00%	27,27%	33,33%	0,00%	0,00%	0,00%	9,09%	13,73%

القطاع المالي (21) : 11 بنكا، 2 تامين، 5 ايجار مالي و3 شركات استثمار.

قطاع التجارة والتوزيع (3) : شركة موبوني، شركة العازة العامة، الشركة التونسية للتجهيز.

قطاع الخدمات (11) : شركة البراق، شركة بيطس، الشركة العقارية للمساهمات، الشركة العقارية التونسية السعوية، السكنى، الشركة التونسية للمعاملات والسلاكية، شركة القتل بواسطة الأنايب، شركة الخطوط التونسية للسيارات وخدمات "أرناس"

مجموعة بولينا العقارية وسرفكوم

القطاع الصناعي (16) : 5 كيميا (الكيميا، شركة أر كيكيد، شركة الضمانات الكيميائية للعلفور، الشركة التونسية للضمانات الضخائبة، (شركة التبريد والمعدة تونس، حلب تونس، شركة الانتاج الفلاحي بطينة) 8 الصناعات العمالية (الشركة الصناعية للأجهزة و الألات الكهربائية، الشركة التونسية للتلوث، شركة الخروستار، الشركة التونسية لصناعة الاجارات المصفاية، الشركة الخبيرة للخراف، الصناعية العلمية للمصافي، المطارية التونسية أسس، تونس جنبات الأومينوم)

جدول عدد 28 : مدى احترام الشركات المدرجة بالبورصة لأجل إيداع قوائمها المالية الوسيطة بتاريخ 30 جوان 2009 لدى هيئة السوق المالية

القطاعات	القطاعات الصناعي			قطاع الخدمات	قطاع التجارة والتوزيع	القطاعات المالي			البنوك	الجموع	الإيداع
	الصناعات	الخدماتية	الصناعات			شركات	شركات الإيداع	شركات التأمين			
	العمالية	الخدماتية	الخدماتية			شركات الإستهمار	مالي	التأمين			
8	3	5	11	3	3	5	2	11	51	مجموع الشركات	
8	3	5	11	3	3	5	2	11	51	مجموع الشركات التي قامت بالإيداع	
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100,00%	بالتسبة المئوية	
5	1	5	7	2	3	4	2	9	38	الإيداع في الإجال	
63%	33%	100%	64%	67%	100%	80%	100%	82%	75%	بالتسبة المئوية	
3	2	0	4	1	0	1	0	2	13	الإيداع المتأخر	
38%	67%	0%	36%	33%	0%	20%	0%	18%	26%	بالتسبة المئوية	
1	1	0	2	1	0	1	0	2	8	أقل من شهر	
13%	33%	0%	18%	33%	0%	20%	0%	18%	16%	بالتسبة المئوية	
1	1	0	2	0	0	0	0	0	4	بين شهر و شهرين	
13%	33%	0%	18%	0%	0%	0%	0%	0%	8%	بالتسبة المئوية	
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	أكثر من شهرين	
13%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	2%	بالتسبة المئوية	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تختلف عن الإيداع	
0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	بالتسبة المئوية	

القطاع المالي (21) : 11 بنكا، 2 تامين، 5 إبحار مالي و3 شركات استثمار.

قطاع التجارة والتوزيع (3) : شركة موبودي، شركة المعازة العامة، الشركة التونسية للتجهيز.

قطاع الخدمات (11) : شركة النزل بالبيش، الشركة العامة للمصارف، الشركة العقارية التونسية السعوية، السكسي، الشركة التونسية لاسواق الجملة، الشركة التونسية للمعاملات البنكية والسككيتية، شركة الخطوط التونسية للسيارات والخطوط "راس" مجموعة بوليفالغاطة وسوقكوم

القطاع الصناعي (16) : 5 كيمياء (الكيمياء، شركة أر لتكيد، شركة الصناعات الكيماوياتية للعلبوز، الشركة التونسية للصناعات الصيدلانية، اوية) 4 الصناعات الغذائية، (شركة التبريد واقطعة يونس، حليب تونس، شركة الانتاج الفلاحي بطلمبة، 8 الصناعات العمالية) (الشركة الصناعية للاجهزة و الآلات الكهروميكانيكية، الشركة التونسية للتلويح، شركة الكونغوستار، الشركة التونسية لصناعة الأختارات المطاطية، الشركة العقارية للخرق، الصناعات العامة للمصافي، البطارية التونسية اسد، تونس مجينات الأومينيوم)

جدول عدد 29 : نتائج عملية مراقبة مدى مطابقة محتوى التقارير السنوية للشركات المدرجة بالبورصة مع الأحكام الترتيبية

عدد التقارير غير المطابقة	عدد التقارير المطابقة	النقاط الواجب أراجها في التقرير
1	50	عرض حول نشاط ووضعية ونتاج الشركة
12	39	تطور الشركة و أزاؤها خلال الخمس سنوات الأخيرة : (المؤشرات العامة للنشاط)
-	-	المؤشرات الخاصة بحسب القطاعات (كما تم ضبطها بقرار عام صادر عن هيئة السوق المالية)
0	51	الأحداث الهامة الطارئة في الفترة المفضلة بين تاريخ أقفال السنة المالية و تاريخ إصدار التقرير
21	30	التطور المتوقع لوضعية الشركة وأفاقها المستقبلية (تقديم معطيات مرفقة بأرقام لمدة ثلاث سنوات)
0	51	نشاط الشركة في مجال البحث والتنمية
0	51	التغييرات المحجلة على طرق إعداد و تقديم القوائم المالية
0	51	نشاط الشركات الخاضعة لرقابتها (تقديم محيط الرقابة و عند الاقتضاء، هيكل الجمع)
0	51	المساهمات الجديدة أو عمليات التضويات
16	35	إرشادات حول توزيع رأس المال و حقوق الاقتراع
21	30	معلومات حول شروط حضور الجلسات العامة
0	51	إعادة شراء الأسهم، طبيعة العملية وأطرها القانوني
37	14	الأحكام المطبقة على تسمية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة
29	22	أهم التغييرات التي في حالة صلوحية و المنوطة من قبل الجلسة العامة إلى هيكل التسيير والإدارة
26	25	دور كل هيكل تسيير و إدارة
36	15	اللجان الخاصة ودور كل لجنة
17	35	تطور الأسعار والمبادلات بالبورصة منذ آخر جلسة عامة
0	51	سير عمليات إعادة الشراء وانعكاساتها
32	19	تأثير موزج بأحكام القانون الأساسي المتعلقة بتخصيص النتائج
13	38	جدول تطور الأموال الناتية والربح الموزعة بعنوان السنوات المالية الثلاث الأخيرة
20	31	تقرير اللجنة الدائمة للتقيق بالتفصيل فيما يتعلق باقتراح تسمية مراقب الحسابات عند الاقتضاء
0	51	حفز الموظفين والتكويين وغيرها من أشكال تنمية رأس المال البشري
26	25	عناصر حول الرقابة الداخلية

جدول عدد 30: نتائج عملية مراقبة مدى مطابقة محتوى التقارير السنوية للشركات غير المدرجة بالبورصة مع الأحكام الترتيبية

عدد التقارير غير المطابقة	عدد التقارير المطابقة	النقاط الواجب إزائها في التقرير
3	41	عرض حول نشاط ووضعية ونتائج الشركة
28	15	تطور الشركة و أزمها خلال الخمس سنوات الأخيرة : (المؤشرات العامة للنشاط)
-	-	المؤشرات الخاصة بحسب القطاعات (كما تم ضبطها بقرار عام صادر عن هيئة السوق المالية)
0	44	الأحداث الهامة الطارئة في الفترة الطارئة بين تاريخ إقفال السنة المالية و تاريخ إعداد التقرير
28	16	التطور المتوقع لوضعية الشركة وفاقها المستتسمية (تقديم معطيات مرفقة بأرقام لمدة ثلاث سنوات)
0	44	نشاط الشركة في مجال البحث والتنمية
0	44	التغيرات الملحجة على طرق إعداد و تقديم القوائم المالية
0	44	نشاط الشركات الخاضعة لرقابتها (تقديم محيط الرقابة و عند الاقتضاء، هيكل الجمع)
0	44	المساهمات الجديدة أو عمليات التفتوت
32	12	إرشادات حول توزيع رأس المال وحقوق الاقتراع
28	16	معلومات حول شروط حضور الجلسات العامة
-	-	إعادة شراء الأسهم، طبيعة العملية وإطارها القانوني
34	10	الأحكام المطبقة على تسمية وتعويض أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة
32	12	أهم التفرؤضات التي في حالة صلوحية و المنوحة من قبل الجلسة العامة إلى هيكل التسيير والإدارة
32	12	دور كل هيكل تسيير و إدارة
40	4	اللجان الخاصة ودور كل لجنة
-	-	تطور الأسعار والبيانات بالبورصة منذ آخر جلسة عامة
-	-	سير عمليات إعادة الشراء وانعكاساتها
42	2	تذكير موجز بأحكام القانون الأساسي المتعلقة بتخصيص النتائج
33	11	جدول تطور الاموال الذاتية والربح الموزعة بعنوان السنوات المالية الأخرية
18	26	تقرير اللجنة الدائمة للتقيق بالخصوص فيما يتعلق باقتراح تسمية مراقب الحسابات عند الاقتضاء
0	44	حذف الموظفين والتكوين وغيرها من أشكال تنمية رأس المال البشري
37	7	عناصر حول الرقابة الداخلية

جدول عدد 31: تطور عمليات الإكتتاب وإعادة الأشراف وأسهم و حصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

		(الخصم بليون الدينار)						
الإجمالي	الإجمالي	نسبة التغطية (الإكتتابات / إعادة الأشراف)		إعادة الأشراف		الإكتتابات		البيان
		2009	2008	2009	2008	2009	2008	
2009	2008	2009	2008	2009	2008	2009	2008	
الإجمالي	الإجمالي	نسبة التغطية (الإكتتابات / إعادة الأشراف)	نسبة التغطية (الإكتتابات / إعادة الأشراف)	إعادة الأشراف	إعادة الأشراف	الإكتتابات	الإكتتابات	
624	333	113%	% 110	4 751	3 515	5 375	3 848	شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية
1				1 236		1 860		حجم التغير السنوي
				% 35		% 53		النسبة المئوية للتغير السنوي
				% 123	% 127	% 139	139%	حصة الإكتتابات أو إعادة الأشراف من الأصول المتصرف فيها
48	-6	% 126	% 85	185	41	233	35	شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير المغلطة
-9				144		192		حجم التغير السنوي
				% 351		% 468		النسبة المئوية للتغير السنوي
				% 37	% 15	% 46	% 13	حصة الإكتتابات أو إعادة الأشراف من الأصول المتصرف فيها
672	327	114%	109%	4 936	3 556	5 608	3 883	الإجمالي
1				1 380		2 052		حجم التغير السنوي
				% 39		% 58		النسبة المئوية للتغير السنوي
				% 113	% 117	% 128	% 128	حصة الإكتتابات أو إعادة الأشراف من الأصول المتصرف فيها

جدول عدد 32: تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2009

(الحجم بالآلاف دينار)

نسبة التغير السنوي	2009/12/31		2009/09/30		2009/06/30		2009/03/31		2008/12/31		البيان
	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	
% 25.2	% 72.1	3 157 828	% 67.1	2 743 872	% 60.7	2 411 892	% 65.7	2 416 117	% 69.2	2 521 297	محفظة السندات
% 63.5	% 6.6	289 077	% 4.1	167 545	% 4.5	177 110	% 4.4	161 278	% 4.9	176 808	الأشهم و الترميم التبلية
% 91.4	% 3.6	158 011	% 1.4	57 759	% 1.3	51 639	% 1.2	44 158	% 2.3	82 558	الأشهم والتحقق المتصلة
% 39.1	% 3.0	131 066	% 2.7	109 786	% 3.2	125 471	% 3.2	117 120	% 2.6	94 250	أسهم سبائك
-% 100.0	% 0.0	0	% 0.0	0	% 0.0	0	% 0.0	0	% 64.4	2 344 488	الوقف و الترميم المتأجلة
-% 20.6	% 0.5	22 107	% 0.6	23 018	% 0.6	24 811	% 0.7	26 176	% 0.8	27 856	حخص الصناديق المشتركة للدين
% 49.6	% 22.1	966 140	% 20.9	854 698	% 16.0	634 862	% 18.2	668 261	% 17.7	645 665	رقاع الشركات
% 12.5	% 42.9	1 880 504	% 41.5	1 698 612	% 39.6	1 575 110	% 42.5	1 560 401	% 45.9	1 670 967	رقاع الخزينة
% 13.8	% 39.6	1 735 124	% 40.1	1 641 012	% 38.2	1 519 554	% 40.8	1 499 207	% 41.9	1 524 426	رقاع الخزينة القائمة للتطوير
-% 0.8	% 3.3	145 381	% 1.4	57 600	% 1.4	55 556	% 1.7	61 195	% 4.0	146 541	رقاع الخزينة ذات الخصاصة صفر
% 9.5	% 28.1	1 230 242	% 33.0	1 350 079	% 39.5	1 569 652	% 34.2	1 257 941	% 30.8	1 123 479	التوظيفات النقدية و السجولة
% 2.5	% 14.8	649 138	% 18.2	743 047	% 21.0	834 918	% 18.7	687 713	% 17.4	633 576	التوظيفات النقدية و توظيفات أخرى قصيرة المدى
% 148.0	% 2.5	108 471	% 3.4	137 097	% 1.9	75 285	% 2.4	87 521	% 1.2	43 736	رقاع الخزينة
% 2.7	% 3.3	143 759	% 3.5	145 231	% 4.4	176 382	% 4.0	146 984	% 3.8	139 990	أوراق الخزينة
-% 11.8	% 9.1	396 908	% 11.3	460 720	% 14.7	583 252	% 12.3	453 209	% 12.4	449 850	شهادات إيداع
% 18.6	% 13.3	581 104	% 14.8	607 033	% 18.5	734 734	% 15.5	570 227	% 13.5	489 903	السجولة
-% 37.2	% 0.1	3 954	% 0.2	8 606	% 0.0	1 722	% 0.2	8 879	% 0.2	6 295	أصول أخرى
% 20.3	% 100.3	4 392 024	% 100.3	4 102 558	% 100.3	3 983 266	% 100.2	3 682 936	% 100.2	3 651 071	(II) مجموع الأصول
% 27.5	% 0.3	11 463	0.3%	10 777	0.3%	10 370	0.2%	7 301	0.2%	8 987	(I) مجموع الأصول
% 20.3		4 380 423		4 091 781		3 972 895		3 675 634		3 642 083	(II)-(I) الأصول الصافية

جدول عدد 33 : التوزيع القطاعي لحافظ سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2009

(الحجم بالآلاف دينار)

نسبة التغير السنوي	2009/12/31		2009/09/30		2009/06/30		2009/03/31		12/31/2008		القطاع
	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	
% 69,79	% 0,25	8 137	% 0,14	3 942	% 0,17	4 225	% 0,12	3 133	% 0,19	4 792	تأمين
% 28,53	% 18,99	599 973	% 18,36	503 845	% 13,35	322 206	% 14,98	361 943	% 18,51	466 776	بنوك
% 63,97	% 1,72	54 429	% 0,73	20 121	% 0,59	14 376	% 0,58	14 046	% 1,31	33 194	صناعات
-% 12,28	% 11,89	375 610	% 11,96	328 359	% 11,84	285 710	% 11,25	271 889	% 16,98	428 240	أيجار مالي
-% 27,98	% 2,13	67 512	% 1,95	53 711	% 2,40	58 072	% 2,46	59 608	% 3,71	93 750	خدمات
% 1,26	% 0,09	3 040	% 0,07	2 117	% 0,07	1 912	% 0,07	1 801	% 0,11	3 002	شركات استثمار
-% 18,29	% 4,52	143 045	% 4,85	133 165	% 6,23	150 282	% 5,93	143 296	% 6,94	175 085	مؤسسات التوظيف الجماعي
% 3,89	% 39,63	1 251 747	% 38,09	1 045 261	% 34,69	836 782	% 35,41	855 715	% 47,78	1 204 840	المجموع
		3 157 828		2 743 872		2 411 892		2 416 117		2 521 297	محفظة السندات

جدول عدد 34: تطور عدد المساهمين وحاملي الحصص في مؤسسات التمويل الجماعي في الأوراق المالية

(الحجم بالليون الريال)		البيان				
	ديسمبر 2009	ديسمبر 2008	ديسمبر 2007	ديسمبر 2006	ديسمبر 2005	
شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير						
حجم الأصول المتصرف فيها على ائلين الدائير	4 380	3 642	3 042	2 639	2 357	
نسبة التغير السنوي	% 20	% 20	% 15	% 12	% 18	
عدد المساهمين	46755	42700	39484	33 366	33 270	
نسبة التغير السنوي	% 9	% 8	% 18	% 0	% 12	
متوسط حجم الأصول المتصرف فيها من كل مساهم بالآف الدائير						
شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير الواعية	94	85	77	79	71	
حجم الأصول المتصرف فيها على ائلين الدائير	3 874	3 234	2 773	2 465	2 204	
نسبة التغير السنوي	% 20	% 17	% 12	% 12	% 16	
عدد المساهمين	41 167	38 462	36 443	30 688	30 529	
نسبة التغير السنوي	% 7	% 6	% 19	% 1	% 11	
متوسط حجم الأصول المتصرف فيها من كل مساهم بالآف الدائير						
شركات الإ إستثمار ذات رأس المال المتغير الخناطة						
حجم الأصول المتصرف فيها على ائلين الدائير	507	408	269	174	153	
نسبة التغير السنوي	% 24	% 52	% 55	% 14	% 68	
عدد المساهمين	5 588	4 238	3 041	2 678	2 741	
نسبة التغير السنوي	% 32	% 39	% 14	-% 2	% 24	
متوسط حجم الأصول المتصرف فيها من كل مساهم بالآف الدائير	91	96	88	65	56	

جدول عدد 35 : تطور توظيفات المؤسسات التوظيفية الرقابية خلال سنة 2009

(البيانات بالألف دينار)

نسبة التغير السنوي	2009/12/31		2009/09/30		2009/06/30		2009/03/31		12/31/2008		البيان
	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	
% 23,5	% 71,1	2 757 156	% 66,6	2 577 653	% 60,2	2 263 862	% 65,6	2 271 570	% 69,0	2 232 507	محفظه السندات
% 26,8	% 2,6	103 086	% 2,6	100 513	% 3,1	117 243	% 3,1	110 642	% 2,5	81 291	اسهم سيكاف
% 23,3	% 68,5	2 654 070	% 64,1	2 477 140	% 57,1	2 146 619	% 62,4	2 160 928	% 66,5	2 151 216	الرقاع و القيم المتائلة
% 20,7	% 0,5	21 597	% 0,5	22 483	% 0,6	24 250	% 0,7	25 591	% 0,8	27 244	حخص الصناديق المتحركة للديون
% 52,4	% 23,3	905 694	% 20,7	800 471	% 15,7	592 483	% 17,9	620 184	% 18,3	594 103	رقاع الشركات
% 12,8	% 44,5	1 726 779	% 42,7	1 654 186	% 40,7	1 529 886	% 43,7	1 515 153	% 47,3	1 529 868	رقاع الخزينة
% 19,1	% 1,4	57 642	% 1,4	56 301	% 1,4	55 556	% 1,7	61 195	% 2,2	71 321	رقاع الخزينة القابلة للتغير
% 14,4	% 43,1	1 669 136	% 41,3	1 597 886	% 39,2	1 474 330	% 41,9	1 453 958	% 45,1	1 458 547	رقاع الخزينة ذات القصاصه صفر
% 11,8	% 28,9	1 121 235	% 33,3	1 288 026	% 39,9	1 499 051	% 34,3	1 188 047	% 30,9	1 002 388	التوظيفات التقنيه و السجوله
% 4,0	% 15,9	616 565	% 18,8	728 124	% 21,8	819 813	% 19,4	672 433	% 18,3	592 749	التوظيفات التقنيه و توظيفات اخرى قصيره المدى
% 135,1	% 2,6	100 929	% 3,4	134 143	% 1,9	72 464	% 2,4	84 843	% 1,3	42 921	رقاع الخزينة
% 3,5	% 3,5	136 071	% 3,5	135 921	% 4,4	166 706	% 3,9	136 377	% 4,1	131 413	اوراق الخزينة
% 9,2	% 9,7	379 565	% 11,8	458 060	% 15,4	580 643	% 13,0	451 214	% 12,9	418 415	شهادات ايداع
% 23,1	% 13,0	504 607	% 14,4	559 903	% 18,1	679 238	% 14,8	515 613	% 12,6	409 639	السجوله
% 36,3	% 0,1	3 853	% 0,2	8 294	% 0,0	1 293	% 0,2	8 546	% 0,1	6 052	أصول أخرى
% 19,7	% 100,2	3 882 181	% 100,2	3 873 973	% 100,2	3 764 205	% 100,1	3 468 163	% 100,2	3 240 947	مجموع الأصول (II)
% 5,4	% 0,1	7 635	0,2%	8 607	0,2%	9 246	0,1%	6 168	0,22%	7 243	مجموع القصور (I)
% 19,8		3 874 409		3 865 366		3 754 959		3 461 995		3 233 704	الأصول الصافية (II) - (I)

جدول عدد 37 : التوزيع القطاعي لحافظ السندات المؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية إلى 2009/12/31

(الرجوع بالآلاف دينار)

نسبة التغير السنوي	2009/12/31		2009/09/30		2009/06/30		2009/03/31		12/31/2008		القطاع
	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	
% 0,0	% 0,1	2 497	% 0,1	2 461	% 0,1	2 425	% 0,1	2 533	% 0,1	2 497	تأمين
% 90,2	% 18,2	500 889	% 17,2	444 126	% 12,2	277 145	% 13,8	314 489	% 11,8	263 400	بنوك
% 78,2	% 0,8	21 363	% 0,4	11 032	% 0,2	5 456	% 0,3	5 878	% 0,5	11 987	مصنعات
% 34,1	% 12,4	342 971	% 11,8	305 368	% 11,7	265 218	% 11,1	251 421	% 11,5	255 824	إيجار مالي
-% 19,6	% 1,4	37 974	% 1,4	37 124	% 1,9	42 240	% 2,0	45 863	% 2,1	47 231	خدمات
% 16,2	% 4,5	124 683	% 4,8	123 358	% 6,3	141 493	% 6,0	136 234	% 4,8	107 290	مؤسسات التوظيف الجماعي
% 49,9	% 37,3	1 027 880	% 35,7	921 007	% 32,3	731 552	% 33,2	753 885	% 30,7	685 732	المجموع
% 23,5		2 757 156		2 577 654		2 263 862		2 271 570		2 232 507	محفظة السندات

جدول عدد 38 : تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة خلال سنة 2009

(الجموع بالآلاف دينار)

نسبة التغير السنوي	2009/12/31		2009/09/30		2009/06/30		2009/03/31		12/31/2008		البيان
	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	
% 38,7	% 79,1	400 672	% 73,4	166 219	% 67,9	148 030	% 67,6	144 546	% 70,7	288 789	محفظة السندات
% 94,7	% 36,7	185 991	% 29,6	67 032	% 27,4	59 867	% 23,7	50 636	% 23,3	95 517	الأشهم و التقيم المتأجلة
% 91,3	% 31,2	158 011	% 25,5	57 759	% 23,6	51 639	% 20,6	44 158	% 20,2	82 558	الأشهم و الحقوق المتصلة بها
% 115,9	% 5,5	27 980	% 4,1	9 273	% 3,7	8 228	% 3,0	6 478	% 3,1	12 959	أسهم سيكاف
% 11,1	% 42,4	214 681	% 43,8	99 187	% 40,4	88 163	% 43,9	93 910	% 47,3	193 273	الرقاع و التقيم المتأجلة
-% 16,7	% 0,1	510	% 0,2	535	% 0,2	560	% 0,2	584	% 0,1	612	حصص الصناديق المتحركة للديون
% 17,2	% 11,9	60 446	% 23,9	54 227	% 19,4	42 379	% 22,5	48 077	% 12,6	51 562	رقاع الشركات
% 8,9	% 30,3	153 726	% 19,6	44 425	% 20,7	45 224	% 21,1	45 248	% 34,5	141 099	رقاع الخزينة
% 16,6	% 17,3	87 739	% 0,5	1 299	% 0,0	0	% 0,0	0	% 18,4	75 220	رقاع الخزينة ذات الخصاصة صفر
% 0,1	% 13,0	65 987	% 19,0	43 126	% 20,7	45 224	% 21,1	45 248	% 16,1	65 879	رقاع الخزينة القابلة للتغير
-% 9,9	% 21,5	109 069	% 27,4	62 053	% 32,3	70 600	% 32,7	69 894	% 29,6	121 091	التوظيفات النقدية و السجولة
-% 20,2	% 6,4	32 573	% 6,5	14 923	% 6,9	15 105	% 7,1	15 280	% 9,9	40 827	التوظيفات النقدية و توظيفات أخرى قصيرة المدى
% 825,5	% 1,4	7 542	% 1,3	2 954	% 1,2	2 820	% 1,2	2 679	% 0,1	815	رقاع الخزينة
-% 10,3	% 1,5	7 688	% 4,1	9 310	% 4,4	9 675	% 4,9	10 607	% 2,1	8 577	أوراق الخزينة
-% 44,8	% 3,4	17 343	% 1,1	2 659	% 1,1	2 609	% 0,9	1 994	% 7,6	31 435	شهادات إيداع
-% 4,6	% 15,1	76 497	% 20,8	47 130	% 25,4	55 496	% 25,5	54 614	% 19,6	80 264	السجولة
-% 58,5	% 0,0	101	% 0,1	312	% 0,1	430	% 0,1	333	% 0,1	244	أصول أخرى
% 24,3	% 100,7	509 842	100,9%	228 584	100,5%	219 060	100,5%	214 773	% 100,4	410 124	مجموع الأصول (II)
% 119,4	% 0,7	3 829	0,9%	2 169	0,5%	1 124	0,5%	1 134	% 0,4	1 745	مجموع الخصوم (I)
% 23,9		506 014		226 415		217 936		213 639		408 379	الأصول الصافية (II) - (I)

جدول عدد 41 : التوزيع القطاعي لحافظات السندات لتوسيع التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة إلى 2009/12/31

(الجميع بالألف دينار)

نسبة التغير السنوي	2009/12/31		2009/09/30		2009/06/30		2009/03/31		2008/12/31		صنف السندات	القطاع
	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة		
% 396,3	% 1,4	5 640	% 0,8	1 481	% 1,2	1 800	% 0,4	600	% 0,3	1 136	الإسهم	تامين
% 396,3	% 1,4	5 640	% 0,8	1 481	% 1,2	1 800	% 0,4	600	% 0,3	1 136	الإسهم	بنوك
% 38,1	% 25,2	101 047	% 35,9	59 720	% 30,4	45 061	% 32,8	47 454	% 25,3	73 117	الإسهم	صناعات
% 114,7	% 17,3	69 321	% 18,4	30 642	% 17,9	26 544	% 16,8	24 301	% 11,1	32 277	الإسهم	إيجار مالي
% 22,3	% 7,9	31 726	% 17,4	29 078	% 12,5	18 517	% 16,0	23 153	% 14,1	40 840	رفع الشركات	
% 90,8	% 8,4	33 875	% 5,4	9 089	% 6,0	8 920	% 5,6	8 167	% 6,1	17 746	الإسهم	
% 92,9	% 8,3	33 323	% 5,3	8 861	% 5,8	8 694	% 5,4	7 934	% 5,9	17 271	الإسهم	
% 16,1	% 0,1	552	% 0,1	229	% 0,1	226	% 0,1	233	% 0,1	475	رفع الشركات	
% 19,7	% 8,1	32 693	% 13,8	22 991	% 13,8	20 492	% 14,1	20 468	% 14,1	40 717	الإسهم	
% 80,2	% 3,1	12 653	% 2,9	4 948	% 2,9	4 354	% 2,6	3 826	% 2,4	7 021	الإسهم	
% 40,5	% 5,0	20 040	% 10,8	18 044	% 10,9	16 138	% 11,5	16 642	% 11,6	33 696	رفع الشركات	
% 18,6	% 7,4	29 944	% 9,9	16 587	% 10,6	15 833	% 9,5	13 745	% 8,7	25 239	خدمات	
% 131,7	% 5,7	23 119	% 5,8	9 711	% 5,6	8 334	% 3,9	5 695	% 3,4	9 975	الإسهم	
% 55,2	% 1,7	6 825	% 4,1	6 877	% 5,1	7 498	% 5,5	8 050	% 5,2	15 264	رفع الشركات	
% 16,1	% 0,7	3 040	% 1,2	2 117	% 1,2	1 912	% 1,2	1 801	% 1,2	3 622	شركات استثمار	
% 16,1	% 0,7	3 040	% 1,2	2 117	% 1,2	1 912	% 1,2	1 801	% 1,2	3 622	الإسهم	
% 57,8	% 4,5	18 362	% 5,9	9 808	% 5,9	8 788	% 4,8	7 062	% 4,0	11 630	مؤسسات التوظيف الجماعي	
% 70,1	% 4,4	17 852	% 5,5	9 273	% 5,5	8 228	% 4,4	6 478	% 3,6	10 491	حخص مؤسسات التوظيف الجماعي	
% 55,2	% 0,1	510	% 0,3	535	% 0,3	560	% 0,4	584	% 0,3	1 139	حخص الصناديق المشتركة للبنون	
	% 56,1	400 672	% 73,2	166 219	% 69,4	148 030	% 68,6	144 546	% 59,9	288 789	محفظة السندات	

جدول عدد 42: جدول مؤسسات التوظيف الاجمالي في الأوراق المالية التي تحصلت على ترخيص خلال سنة 2009

تاريخ الترخيص	البياعث	النوع	التسمية
2009/2/24	شركة ماك للوساطة بالبورصة و بنك الأمان	مختلط	ماك الإرجار في الأسهم صندوق توظيف جماعي
2009/2/24	شركة الإخاء المالي و الإخاء الدولي للبنوك	مختلط	الصندوق المشترك للتوظيف في الأوراق المالية مغربية نخبة الأسهم
2009/3/25	شركة الأمان للاستثمار و بنك الأمان	مختلط	صندوق توظيف جماعي الأمان كفاءة
2009/3/25	شركة الأمان للاستثمار و بنك الأمان	مختلط	صندوق توظيف جماعي الأمان احتياط
2009/4/29	شركة "سمارت للتصرف في أخطاءه" و بنك الأمان	مختلط	صندوق مشترك للتوظيف سمارت للأسهم
2009/6/10	شركة التصرف الخليج للتحد للخدمات المالية – شمال أفريقيا و بنك تونس العربي الدولي	مختلط	الصندوق التونسي للأسهم
2009/6/10	شركة التصرف تيريد لإدارة و إرشاد الإستثمار و بنك تونس العربي الدولي	مختلط	صندوق مشترك للتوظيف فيغلوبو الشركات مرجة حديثا
2009/6/10	شركة التصرف تيريد لإدارة و إرشاد الإستثمار و بنك تونس العربي الدولي	مختلط	صندوق مشترك للتوظيف سيرينا البيانات المالية
2009/11/18	شركة التصرف الشركة العربية التوسعية للاستثمار و التعمية عند و بنك البركة لتونس	مختلط	صندوق عند الأول
2009/12/23	شركة الوساطة بالبورصة التوسعية للأوراق المالية و بنك الأمان	صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال التوسعية	صندوق قيم تنمية
2009/12/23	شركة الإحاطة و التصرف لصناديق الإفراق و بنك تحويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة	صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال التوسعية	صندوق مجمع الكميحائي التونسي المشترك للتوظيف في رأس مال التنمية
			تسمية موزع جديد
تاريخ الترخيص	الموزع الجديد	النوع	التسمية
2009/3/25	شركة الإخاء المالي	مختلط	صندوق مشترك للتوظيف مغربية حذر
2009/3/25	شركة الإخاء المالي	مختلط	صندوق مشترك للتوظيف مغربية معدل
2009/3/25	شركة الإخاء المالي	مختلط	صندوق مشترك للتوظيف مغربية ديناميكي
2009/3/25	شركة الإخاء المالي	مختلط	الصندوق المشترك للتوظيف في الأوراق المالية مغربية نخبة الأسهم
			ترخيص لتغيير التصرف
تاريخ الترخيص	التصرف الجديد	النوع	التسمية
2009/4/29	بنك تونس العربي الدولي للتصرف في الأصول	رقاعي	الامتلاكات الرقابية سكياف
			ترخيص تعيين ممتصرف إداري ومحاسبي
تاريخ الترخيص	التصرف الإداري والكمبي	النوع	التسمية
2009/9/29	مؤسسة التوظيف و التصرف المالي	مختلط	صندوق مشترك للتوظيف فيغلوبو الشركات مرجة حديثا
2009/9/29	مؤسسة التوظيف و التصرف المالي	مختلط	صندوق مشترك للتوظيف سيرينا البيانات المالية

جدول عدد 43 : جدول شركات التصرف التي تعضلت على ترخيص خلال سنة 2009

تاريخ الترخيص	المنصف	التسمية
2009 / 3 / 25	نشاط التصرف في الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية المنشأ إليها صلب الفصل 22 مكرر من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي وفي صناديق المساعدة على الانطلاق المشار إليها صلب الفصل الأول من القانون عدد 58 لسنة 2005 المؤرخ في 18 جويلية 2005 والمتعلق بصناديق المساعدة على الانطلاق	الشركة العربية التونسية للاستثمار والتنمية عتيد
		ترخيص لتعاطي نشاط التصرف الجماعي
	تاريخ الترخيص	التسمية
	2009 / 2 / 24	شركة سمارت للتصرف في الحافظ المالية

جدول عدد 44 : جدول مؤسسات التوظيف اجمالي في الأوراق المالية التي تم فتحها للعموم خلال سنة 2009

تاريخ الإبتاع للعموم	البياعث	النوع	التسمية
2009/3/16	الشركة التونسية للأوراق المالية و بنك الأمان	مخاطر	صندوق التوظيف الجماعي لقيم حساب الادخار في الاسهم خطوط الطيران
2009/3/23	الشركة التونسية للأوراق المالية و بنك الأمان	مخاطر	صندوق التوظيف الجماعي لقيم الافطغان 2014
2009/5/4	شركة ماكسولا للبورصة و بنك الأمان	مخاطر	صندوق مشترك للتوظيف حساب ادخار في الاسهم ماكسولا
2009/5/18	شركة ماكسولا للبورصة و بنك الأمان	مخاطر	صندوق مشترك للتوظيف ماكسولا للإستقرار
2009/5/25	شركة تصريف و مالية و بنك تونس العربي الدولي	مخاطر	صندوق مشترك للتوظيف الامانة إتيفا
2009/6/3	شركة التجاري للتصرف والتجاري بنك	مخاطر	الصندوق المشترك للتوظيف التجاري حساب الادخار في الاسهم
2009/7/6	البريد التونسي	مخاطر	بريد الرفاعة سبكاف تانيت
2009/7/20	شركة ماك للوساطة بالبورصة و بنك الأمان	مخاطر	ماك الإخار في الاسهم صندوق توظيف جماعي
2009/9/1	شركة "سمارت للتصرف في الحافظ المالية" و بنك الأمان	مخاطر	صندوق مشترك للتوظيف سماتر للأسهم
2009/9/15	شركة الإخار المالي و الإخار الدولي للبنوك	مخاطر	الصندوق المشترك للتوظيف في الأوراق المالية مغربية نجمة الاسهم
2009/10/23	شركة ماكسولا للبورصة و بنك الأمان	مخاطر	صندوق مشترك للتوظيف مؤشر ماكسولا
2009/11/30	شركة التصريف الخليج للتد للخدمات المالية – شمال إفريقيا وبنك تونس العربي الدولي	مخاطر	الصندوق التونسي للأسهم

